مجلة العلوم الاقتصادية والسياسية

مجلة علمية محكمة نصف سنوية تصدر عن كلية الاقتصاد والعلوم السياسية – جامعة بني وليد

السنة التاسعة العدد السابع عشر مارس 2021

مجلة العلوم الاقتصادية والسياسية

مجلة علمية محكمة نصف سنوية

تصدر عن كلية الاقتصاد والعلوم السياسية (جامعة بني وليد)

بني وليد – ليبيا

السنة التاسعة   العدد السابع عشر   مارس 2021 م

الرقم الدولي للمجلة (ISSN): 2518-5497

المواد المنشورة تعبر عن آراء كتابها ولا تعبر عن رأي المجلة

المراسـلات

مجلة العلوم الاقتصادية والسياسية – كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة بني وليد

بني وليد –ليبيا

البريد الالكتروني H64299@yahoo.com

رقم الإيداع 423 / 2013

دار الكتب الوطنية / بنغازي

تصميم وتنفيذ

أ. حسام علي سليمان

قواعد النشر بالمجلة

مجلة العلوم الاقتصادية والسياسية مجلة دورية علمية نصف سنوية محكمة تصدر عن كلية الاقتصاد والعلوم السياسية (جامعة بني وليد)، وتتناول القضايا والموضوعات السياسية والاقتصادية، وتعد الدورية أحد تجليات اهتمام الكلية بمجال خدمة المجتمع، والإسهام في تطوير البحث العلمي والتعليم العالي في ليبيا؛ عن طريق نشر الدراسات الجادة والمتميزة استناداً إلى معايير علمية دقيقة.

ترحب المجلة بنشر الإسهامات البحثية لجميع الأكاديميين وأساتذة الجامعات والباحثين المتخصصين في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وتقبل البحوث والدراسات باللغة العربية والانجليزية، مع توافر الشروط والضوابط التالية في البحث أو الدراسة:

1 –أن يرفق البحث أو الدراسة باسم الباحث ومعلومات عن مكان عمله ومستواه العلمي وبريده الإلكتروني.

2 –إن يتسم البحث بالجدة والأصالة العلمية والموضوعية.

3 –ألا يكون قد سبق نشره كلياً أو جزئياً ورقيا أو الكترونياً وألا يكون مرشحاً للنشر في الوقت نفسه في أي وسائل نشر أخرى.

4 –يتقيد بمنهج علمي دقيق وتتوافر فيه شروط البحث العلمي المعتمد على الأصول العلمية والمنهجية المتعارف عليها في كتابة البحوث والدراسات الأكاديمية، والتزام قواعد توثيق المصادر والمراجع وفقاً لأسلوب التوثيق العلمي المعتمد في إصدارات المنشورات المحكمة.

5 –أن تندرج المادة ضمن مجالات اهتمام المجلة، وأن تقدم إضافة علمية أصيلة في موضوع الدراسة.

6 – تخضع المادة العلمية للتقويم والنقد من قبل مقومين أثنين ولهيئة التحرير أن تطلب إجراء التعديلات اللازمة قبل الموافقة على النشر وفي أجل محدد.

7–لا يزيد عدد صفحات البحث عن 22 صفحة مطبوعة بما في ذلك الملاحق.

8– يقدم البحث من (3) نسخ مكتوبة، مرفقة بنسخة الكترونية على (CD) ويكون حجم الخط (12) ونوعه (Simplified Arabic) على برنامج (word) على حجم ورق (عرض 17سم، ارتفاع 24سم).

يمكن أن ترسل البحوث، على البريد الالكتروني التالي: –

H64299@Yahoo.com

مقر المجلة / كلية الاقتصاد والعلوم السياسية –بني وليد

مجلة العلوم الاقتصادية والسياسية

مجلة علمية محكمة نصف سنوية تصدر عن كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بني وليد

العدد السابع عشر ــ مارس 2021 م

محتويات العدد

تحليل ودراسة اقتصاد الجريمة ودوره في عرقلة جهود التنمية الاقتصادية

د. طارق عبدالله المنقوش

جامعة الزيتونة - ليبيا

الملخص:

أن النموذج التنموي الذي تبنته ليبيا تقريباً على مدى العشر سنوات السابقة لم تقدم حلاً للعديد من التحديات التي ربما تكون قد أصبحت مشاكل تتفاقم وأصبحت أكثر ضراوة، ولمواجهة هذا التحدي لابد من التحول نحو استراتيجيات النمو والتي ترتكز على اقتصاد السوق مع اجتياز معوقات الإصلاح وهذا يتضمن إحياء حوار وطني لتحقيق الاستقرار السياسي والاجتماعي والاقتصادي لتطبيق أجندة الإصلاحات العميقة التي تحتاجها ليبيا لاستعادة حيويتها.

الكلمات المفتاحية: الفساد الاقتصادي – غسيل الأموال – التنمية الاقتصادية – النمو الاقتصادي – التنمية المستدامة – الانتعاش الاقتصادي.

المقدمة:

تعاني معظم دول العالم الثالث من ظاهرة الجريمة الاقتصادية بصفة عامة وجريمة الفساد وغسيل الأموال بصفة خاصة، وهي جريمة تتأصل وتتوغل داخل الكيان الاقتصادي للدولة مما يعرقل خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي لا تكاد تنجو منها دولة من الدول سواء كانت متخلفة أو بلغت قدراً من التقدم، فهي جريمة الخداع والمكر التي تمارسها عصابات إجرامية بالغة الدقة والدهاء تمتلك من وسائل البطش الكثير ما يمكنها من فرض الجريمة بالإرهاب، أيضاً تمتلك من المغريات ما تجذب إليها ضعاف النفوس الذين يقعون في براثن الجريمة، وتمتلك من وسائل الإرهاب والعنف ما يجبر الضعفاء على الانصياع إليها وعدم التعرض لها أو مقاومتها والتغاضي عنها خوفاً من جبروتها، كما أنها تمتلك من النفوذ الاقتصادي والسياسي ما يؤهلها أن تلزم الآخرين بما ترغب في تحقيقه وتنفيذه خوفاً أو طمعاً.

فإذ كان الفساد المنظم وغسيل الأموال وصمة عار فإن مقاومتها شرف ومحاربتها جهاد، وهي تبدأ أولاً بالحس الضميري الذاتي وتقوية الالتزام الخلقي لتتمكن من معالجتها على الجانب الاقتصادي لخلق آفاق للتنمية والنمو الاقتصادي، فقياس هذا النوع من الإجرام لا يتوقف عند حدوث الفعل، بل يتعين أن يمتد بنظرة شمولية للآثار المترتبة على اقتصاد الدولة انهارت قدراتها، إلى وعي وإدراك أمة لم تعد تتمتع بكل وعيها فجمدت معها معدلات النمو ووضع قيود على حركة التنمية الاقتصادية، جريمة مركبة ومتعددة الآثار ويتم من خلالها نهب الاقتصاد وإفقاده أمواله وتهريبها إلى الخارج، وجعل أنظمة الشريعة معول هدم وليس أداة بناء، حيث يجعل تجارته الخارجية نظام تخريب وتدمير لمقومات

ومقدرات الاقتصاد الوطني، حيث تتحول الصفقات التجارية إلى صفقات وهمية، وإلى عمليات لا هدف لها سوى تهريب العملة الأجنبية وتصبح عمليات الاستيراد والتصدير مجرد سواتر للتغطية على النشاط السري الخفي والذي يصيب الاقتصاد بالإعطاب ويتحول نظامه الرسمي إلى مدمر لذاته، حيث يتآكل ذاتياً ويفقد قدرته على تحقيق التراكم الاقتصادي، بل يتحول التراكم إلى تناقص، والقيمة المضافة إلى قيمة متناقصة، وتحويله إلى أداة لاستنزاف موارده المحدودة مما يسبب فجوة اقتصادية في جهاز الإنتاج وتوسيع نطاق الفاقد والعاطل وغير المستغل والراكد والعادم والمعيب، لتصبح جميعها معالم واضحة في الدولة، وتصبح معها التنمية الاقتصادية مجرد تنمية للتخلف مما يجعل المجتمع في حالة إحباط واكتئاب اقتصادي تجعله عاجز عن فعل أي شيء لمقاومة الفساد، وبحالة عجز أو شلل حتى عن مجرد الرؤية الواقعية، وينتقل من مجرد معرفة الواقعة إلى تزييف هذا الواقع، وبالتالي يستمر النزيف الاقتصادي ويزداد ضعف الاقتصاد وتنهار الدولة.

مشكلة البحث:

يزداد الاهتمام بموضوع اقتصاد الجريمة يوماً بعد يوم وخاصة من قبل السلطات المالية والرقابية من مختلف أنحاء العالم، هذا الاهتمام المتزايد ربما يرجع إلى موجات الأزمات التي تتعرض لها الأسواق المالية العالمية وذلك انطلاقاً من الحجم المتزايد والمتنامي للجرائم الاقتصادية مما يؤثر بشكل مباشر على قدرة الدول على القيام بعمليات التنمية الاقتصادية لمواجهة التحديات لضمان حصول الأيدي العاملة على فرص عمل كافية، وإمكانيات لارتفاع الأجور على حد سواء مما يتوجب عليها تحقيق معدل نمو في الناتج المحلي الإجمالي بصورة متتابعة بما يقارب ضعف معدل نموه، ومن خلال خطورة ونفوذ هذه الجريمة التي ينصب هدفها الأساسي على نهب الأموال وسرقة الثروات وهدم القيم وتحطيم القوانين، حيث تم صياغة مشكلة البحث في السؤال الآتي: ما مدى تأثير اقتصاد الجريمة على عرقلة آفاق التنمية والنمو الاقتصادي؟

أهمية البحث:

تستمد الدراسة أهميتها من النقاط الآتية:

1- معرفة الواقع الراهن، وما مدى تطبيق الإجراءات المتخذة لمكافحة اقتصاد الجريمة في ليبيا للحد من هذه الظاهرة.

2- إمكانية التوصل إلى نتائج تكون ذات قيمة لمؤسسات الدولة والباحثين ويكون الاعتماد عليها في تحسين الاقتصاد والنشاط الاقتصادي وزيادة معدلات النمو وإعداد برنامج للإصلاح لخلق مناخ مناسب وملائم للتنمية والاستثمار.

3- يمكن أن تعد هذه الدراسة دليلاً إرشادياً للقائمين على الدول والقطاع الاقتصادي في التعرف على واقع النشاط الاقتصادي ومدى تأثره باقتصاد الجريمة، بهدف الحيلولة دون تفشي هذا النوع من الجرائم في الدولة اللبية وإحداث هزات أو إشكاليات على مستوى الاقتصاد ومن ثم على جهود الإصلاح الاقتصادي.

4- التعرف على الجانب الاقتصادي للجريمة المنظمة في ممارسة النشاط الإجرامي، حيث إن الجانب الاقتصادي يختلف في مضمونه ومفهومه عن الجريمة الاقتصادية.

أهداف البحث:

يهدف هذا البحث إلى الإجابة على التساؤلات الآتية:

1- للجريمة جانبها الاقتصادي الذي لا يمكن تجاهله، كما أن لها أبعادها الاقتصادية المتداخلة، والتي لا يستطيع فرد عاقل التغاضي عنها.

2- التعرف على التحديات التي تواجه الاقتصاد الليبي والتي كان في مقدمتها التحدي المتعلق بمسألة التنمية الاقتصادية ومعدلات النمو التي ستظل من أكثر التحديات إلحاحاً في ليبيا، وذلك نظراً لتميزها بصغر النسبة الأكبر من عدد السكان مما يفرض عليها زيادة الإصلاح ومحاربة الجريمة داخل الاقتصاد.

3- التعرف على دور الدولة في التحقيق من مصادر الأموال ومعرفة حجم المعروض النقدي الحقيقي والمزيف وتأثيرهما على الأوضاع الاقتصادية ومعرفة استخدام أدوات السياسة النقدية مع هذا الوضع المتعارض.

4- التعرف على الأسباب الرئيسية لتزايد حجم عمليات الفساد واستخدام اقتصاد الجريمة لإضفاء الشرعية على أموال هي في الأصل ذات مصدر غير مشروع قانوناً.

5- التعرف على طبيعة النشاط الإجرامي ومجالاته وكيف يتم والوسائل المستخدمة للكشف عنه ومحاربته، والآثار الاقتصادية وغير الاقتصادية المترتبة عليه.

فرضية الدراسة:

في ضوء أهداف الدراسة السابقة تم تتحدد التساؤل الآتي:

ما مدى تأثير اقتصاد الجريمة على عرقلة جود التنمية الاقتصادية ؟

منهجية الدراسة:

يتمثل الهدف من الدراسة في اختيار مدى صحة أو خطأ الفرضية التي قامت عليها، وذلك من خلال إتباع المنهج الوصفي التحليلي في عرض الإطار النظري للدراسة، واستخدام الأساليب لتحديد تأثير اقتصاد الجريمة على جهود التنمية الاقتصادية مع وصف خصائص هذه الظاهرة وأبعادها، كما تعتمد

هذه الدراسة على الأسلوب الاستقرائي الذي تم من خلاله تجميع البيانات والمعلومات اللازمة للدراسة وتحليلها مع الاستعانة بمجموعة من المراجع العربية والإحصائيات للوصول إلى وضع سياسة اقتصادية لتحقيق الهدف من البحث في ضوء المعطيات وعدم التحيز وللإجابة على تساؤلات الدراسة سوف نعرج على المباحث الأربعة التالية:

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للدراسة. **المبحث الثاني:** مجالات اقتصاد الجريمة.

المبحث الثالث: إشكالية التنمية في ليبيا. **المبحث الرابع:** الخاتمة.

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للدراسة.

أولاً: طبيعة النشاط الإجرامي:

1- ماهية النشاط الإجرامي وأنواعه وطبيعته:

الجريمة لا تقيد، فالجريمة خروج عن النسق والنظام العام والمعتاد للحياة، وهي تهديد لكل قطاعات الاقتصاد الحيوية، وهي زرع لكل ما هو باطل، فإذا كانت الجريمة كل هذا، فإن النشاط الإجرامي يضيف إلى ذلك الجديد كل يوم، وهو الذي يحتاج منا إلى تعريف واضح للمفاهيم بشكل موجز على النحو التالي:

أ- ماهية النشاط الإجرامي:

النشاط الإجرامي هو نشاط يمارسه بعض الأفراد في الخفاء ومستتر بسواتر مختلفة، يختلق المواقف التي تتيح له الممارسات الإجرامية التي يجني من ورائها المكاسب المادية الطائلة، ويغترف من ورائها المال غير الشرعي والذي يؤثر بشكل مباشر على النشاط الاقتصادي ومعدلات النمو الاقتصادي، ومن هنا ومع دخول العالم إلى عصر العولمة سيدخل عالم الإجرام أيضاً إلى ذات العصر، مسلحاً بأساليبه وطرقه ووسائله مما أفرز نوع جديد من الجرائم وهي (الاقتصادية – السياسية – الاجتماعية – الثقافية) وهو بذلك نشاط متعدد الأنواع والأشكال، ويشمل في طياته الأنماط الإجرامية التالية [i]:

- النوع الأول: الإجرام الفردي بالصدفة.
- النوع الثاني: الإجرام الفردي المعتاد والممارس باحتراف.
- النوع الثالث: الإجرام الجماعي المحدود والممارس على نطاق ضيق.
- النوع الرابع: الإجرام المنظم الذي تمارسه العصابات الدولية في نطاق واسع.
- النوع الخامس: الإجرام السياسي الفائق الذي تمارسه الدول والشركات.

وأياً كانت هذه الجرائم فإن لها جانبها الاقتصادي المتحقق عنه دخل وعائد ومردود وتدفقات نقدية، وتراكمات رأسمالية، وأموال تتزايد حجمها مع تزايد وتكرار ممارسة النشاط الإجرامي، مما أوجد لها نظاماً اقتصادياً قائماً بذاته، وأوجد لها تعبيرات ومصطلحات اقتصادية متعددة ومن بينها اقتصاد

الجريمة crime economy والتي أصبحت تشكل أفرعاً جديدة من أنواع علم الاقتصاد وهو ما يجعلنا نتعرض لهذا الجانب.[2]

2- الجانب الاقتصادي للجريمة:

للجريمة جانبها الاقتصادي الذي لا يمكن تجاهله، كما أن لها أبعادها الاقتصادية المتداخلة، والتي لا يستطيع فرد عاقل التغاضي عنها، وهي من أهم الأسباب الرئيسية التي تدفع الفرد إلى ارتكاب جميع أنواع الجرائم، وهو جانب رئيسي يكاد يشمل كل من الأسباب والبواعث والمحرك لارتكابها، وهو جانب العائد والمردود والمكسب المادي المتدفق عنها، بل إنه المكون الرئيسي للإجرام المنظم لدى عصابات الجريمة لتستمر في ممارسة النشاط... والجانب الاقتصادي للجريمة يختلف في مضمونه ومفهومه عن الجريمة الاقتصادية، فعلى سبيل المثال نجد أن[3]:

أ- عمليات نزيف عملة الدولة من أجل إفقاد حكوماتها القدرة على السيطرة على النشاط الاقتصادي، وإصابتها بحالة من الجنون الاقتصادي، حيث لا يستطيع متخذ القرار الاقتصادي معرفة حجم المعروض النقدي الحقيقي والمزيف ومدى تأثيرهما على النشاط الاقتصادي من حيث الإنتاج والاستهلاك والادخار والاستثمار، وهذا بدوره سوف يؤثر علي متخذي القرار من حيث صعوبة تنفيذ السياسات النقدية مع الوضع الراهن مما يسهل عملية الوقوع في دائرة خبيثة من الركود التضخمي ومن الانكماش والتدهور العام في الأداء الاقتصادي واتساع نطاق الفقر، والقلق والتوتر الاجتماعي المصاحب للعنف وعدم الرضا والخوف من كل شيء ومن لا شيء.

ب- عمليات صناعة الحروب المحددة وتمويلها والتربح من صفقات السلاح، وهي عملية عالية الربحية يتم في إطارها شراء الذمم وإفساد الموظفين، ورشوة الزعماء وإثارة الأحقاد وكسر أربطة الوحدة الوطنية.

ج- عمليات التهريب والتهرب من الضرائب مما يسبب نقص موارد الدولة مع تنامي الشعور بعدم الولاء والانتماء والغياب عن الواقع الوطني مما يسبب عدم اهتمام الفرد بالشأن العام، والانغلاق الذاتي والتقوقع داخل النفس والتهرب من المسئولية ومن الواجب الوطني.

ثانياً: طبيعة اقتصاد الجريمة:

عندما نتحدث عن الجريمة باعتبار أنها ظاهرة إنسانية اجتماعية ومجتمعية، فهي في الواقع ظاهرة اقتصادية متحركة ذات آليات تدفع كل منها الأخرى، ويتولد عند كل منها دخلاً نقدياً وتصرفات عينية محركة لقوى الطلب والعرض، ومؤثرة على حركة الأجور والأسعار، وعلى معدلات الادخار والاستثمار، وعلى عمليات الإنتاج والتسويق والتمويل، وعلى حركة التجارة الخارجية استيراداً وتصديراً، وعلى موارد الدول واستخداماتها، وعلى عمليات البنوك إيداعاً وإقراضاً، وعلى عمليات التنمية الاقتصادية، فهو اقتصاد كامل يحتوي على كافة مكونات وأجزاء وعناصر الاقتصاد، وإن كان يطلق عليه تعبيرات

مختلفة من بنيها الاقتصاد الخفي Hidden Economy وهو اقتصاد يرتبط بعلاقات متصلة بالاقتصاديات الأخرى، وهو في ذلك يخضع لعوامل الحركة وآليات العقل، ويخضع أيضاً لعوامل الركود والانكماش والانتعاش، فهو يرتبط بالدورة الاقتصادية، ومرتبط بدورة الأعمال وإن كان أحد مسبباتها وأحد عناصر الفعل فيها، فهو مؤثر ومتأثر في الوقت ذاته مما يترتب عليه ظهور النشاط الإجرامي وزيادة تدفقات رأسمالية متعددة، وأموال بالغة الضخامة وأرصدة نقدية متراكمة ولا يستهان بها في تحركها تؤثر تأثيراً قوياً على ما يلي(4):

1- علاقات قوى الطلب والعرض سواء على مستوى الاقتصاد الكلي أو الجزئي.
2- علاقات الادخار والاستثمار على المستوى الكلي أو الجزئي ومدى قوة الجذب الادخاري أو الاستثمار على المستوى القومي العام.
3- علاقات العمل والاستقرار من حيث الأجور والمرتبات والدخل والعائد ومدى مرونة كل منهم الداخلية، ومدى استقرار كل منهم، أو تعرض أي منهم للزيادة والنقصان ومن ثم مدى قدرة الفرد على تخطيط إنفاقه، والاتجاه إلى الادخار أو الاستثمار، واللجوء إلى الاكتناز النقدي أو العيني خاصة في ظل أوضاع غير مستقرة ومستقبل ملبد بالغيوم.
4- نتيجة لاقتصاد الجريمة يحدث قصور في معدلات النمو الاقتصادي من جهة وازدياد عجز الميزانيات يقلل أو يلغي برامج الإصلاح الاقتصادي من خلال عملية التنمية الاقتصادية على مستوى القطاع الكلي والجزئي للدولة نظراً لقلة المصادر المالية.

أن هذا كله وغيره ناجم عن الجرائم الاقتصادية، الأمر الذي جعلها تشكل اقتصادً قائماً بذاته، له مدارسه، وله رواده، كما أن له أنواعه ومجالاته، اقتصاداً له خصائص وله مواصفاته، وأطلق عليه مصطلحات عديدة من بينها الاقتصادي الأسود Black Economy والاقتصاد السفلي Underground Economy وغيره، مما يحمل الدولة أعباء إضافية لا تعود على النشاط الاقتصادي بأي فائدة ومن ثم فإن الفساد الاقتصادي يقف عائق أمام الأنشطة الاقتصادية الرسمية بحيث يكون قيداً عليه وعلى نموه وتنميته.

واقتصاد الجريمة هو اقتصاد استثنائي Exceptional وإن كان يشكل جانباً من الاقتصاد الكلي Macro وهو اقتصاد يتكون من قطاعات جزئية مختلفة متداخلة، ولكل قطاع منها خصائصه وملامحه، وهو يشكل في مجموعه العام وبعناصره الجزئية أحد عناصر الاقتصاد الرئيسية من حيث:

أ- إنتاج الدخل وتوليده وتوالده والقيمة المضافة المتولدة عنه.

ب- تفضيلات إنفاق الدخل وتوزيعات هذا الدخل ما بين الافراد او الاحتفاظ به واكتنازه وما بين إنفاقه واستخدامه.

ج- اتجاهات توزيع هذا الدخل ما بين التهريب للخارج والاستهلاك والاكتناز في الداخل.

ثالثاً: عناصر اقتصاد الجريمة:

لكل اقتصاد طبيعته الخاصة، واقتصاد الجريمة وإن كان يمتلك خصائصه فإنه في الوقت ذاته يتفوق على كل اقتصاد آخر في العديد من العناصر والخصائص التي جعلت منه اقتصاداً فريداً مميزاً، ليس فقط لطبيعته السرية، ولكن أيضاً لما يصنعه من فجوات ونقاط ضعف في بنيان الاقتصاد القومي ونظامه الإنتاجي والتسويقي والتمويلي وبكوادره البشرية. فهو يحول الاقتصاد من إلى:

1- من النمو والتراكم والقيمة المضافة إلى التراجع والتآكل والقيمة المتناقصة.

2- من التطور والتحسن إلى الجمود والإساءة والتردي.

3- من التقدم والارتقاء الاقتصادي إلى التخلف والانحطاط الاقتصادي.

4- من التفصيل والتوظيف والتشغيل إلى الهدر والبطالة والتعطيل.

5- من وحدة الأمة واجتماع إداراتها إلى تفكيك الأمة وغياب سيادتها.

6- من التماسك والارتباط والتعاقد إلى شيوع فجوات الفاقد والمعيب.

7- من ثقافة الحضارة والرقي والتقدم إلى جهالة الحضارة والتقدم.

8- من التخطيط والتنظيم والتوجيه والرقابة إلى العشوائية والارتجالية والتخبط.

9- من الاحترام والأضرار والجدية والمثابرة إلى التنصل والتردد والاستهزاء.

ومن ثم تحرص الحكومات الحرة النزيهة على مقاومته وعلى دحره ومكافحته بكل وسيلة حتى لا ينتج أثره المدمر وحتى لا يفرز نتائجه الرهيبة. [5].

رابعاً: آليات عمل اقتصاد الجريمة:

هناك مجموعة من الآليات والتي تؤثر بشكل خطير على الاقتصاد وأهمها:

1- آليات التهميش والإبعاد والابتعاد.

2- آليات التكميش للطبقة الوسطى في المجتمع.

3- آليات التآكل للتكوين الرأسمالي للمجتمع.

4- آليات التراجع.

خامساً: أدوات اقتصاد الجريمة:

هناك ثلاث أدوات تستخدم في التأثير على الاقتصاد وسلامته، وتدفعه إلى التردي والانهيار ومن أهمها ما يلي:

1- الأداة الأولى: أدوات التعمية والتضليل.

2- الأداة الثانية: أدوات الإلهاء والإلغاء للعقل والمنطق.

3- الأداة الثالثة: أدوات تعطيل العدالة وإشاعة الظلم.

سادساً: الطرق المستخدمة في اقتصاد الجريمة(6):

تم استغلال العاملين داخل الأجهزة الرسمية للدولة، لتستغل سلطاتهم الممنوحة لهم بحكم وظائفهم في الجهاز الإداري للدولة لتنفيذ وممارسة نشاطها الإجرامي، ولتعطيل قوى العدالة والملاحقة من الوصول إليها، وهذه الطرق تأخذ شكل حزمة من الخطوات المتتابعة والمتلاحقة وهي:

1- الخطوة الأولى: اختراق الاقتصاد الرسمي.

2- الخطوة الثانية: التمركز في الاقتصاد الرسمي.

3- الخطوة الثالثة: التوسع داخل الاقتصاد الرسمي.

4- الخطوة الرابعة: الانتشار والسيطرة والتحكم في الاقتصاد الرسمي.

المبحث الثاني: مجالات اقتصاد الجريمة والية عملها ووسائل الكشف عنها.

أولاً: مجالات اقتصاد الجريمة:

تتعدد مجالاته وتزداد وتتنوع باكتشاف مجالات جديدة تضاف إلى أساليبهم الإجرامية المضادة، وقدرتهم على ابتكار مجالات يتم من خلالها غســل أموال الجريمة، في إطار عمليات تغطية وخداع وتمويه عديدة، مؤثرة على الحياة بكافة جوانبها سواء السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية أو الثقافية والنظام العام والقانوني للدولة، بل إن خطرها يمتد إلى أبعد من ذلك لتجد أصحاب النفوس والضمائر المهزوزة كأداة لعملها، ومن ثم فإن إعلان الحرب عليها تحتاج أولاً إلى معرفة مجالاتها التي تلجأ إليها والتي من أهمها ما يلي(7):

1- مجالات المضاربة على الأسهم في البورصات الوليدة والناشئة.

2- مجالات المضاربة على أسعار الأراضي العقارية والشقق الفاخرة.

3- مجالات العقود والتوريدات الحكومية وغير الحكومية الهائلة.

4- مجالات المزادات والمناقصات الحكومية وغير الحكومية.

5- مجالات الهدايا وبيع التحف وتجارة الأشياء الثمينة ذات القيمة المعنوية.

6- مجالات تنظيم المهرجانات والاحتفالات السياحية.

7- مجال المطاعم والوجبات السريعة (سلسلة محلات).

8- محال البيع بالتقسيط للمواطنين وأعضاء المنظمات والجمعيات والنقابات المهنية.

9- محطات تعبئة الوقود وخدمات السيارات.

10- العيادات والمستشفيات في المناطق.

11- بيع السيارات المستعملة وتأجير السيارات للغير.

12- عمليات خدمات نقل الركاب ومشروعات الباص.

ومن هنا كان اقتصاد الجريمة متعدد المجالات ويكتسب كل يوم الجديد المبتكر والمستحدث، ومن هنا نحتاج إلى تطوير أساليب ووسائل مكافحته لتصبح أفضل وأرقى وأقوى.

ثانياً: خطوات عمل اقتصاد الجريمة:

يعتبر اقتصاد الجريمة من صناعة الأكاذيب الصادقة، ومهارة افتعال حقائق كاذبة وحرفة اختلاق واقع مزيف يبدو حقيقي، هي كل هذا وأكثر، حيث نحتاج إلى إدارة محترفة إجرامية تستطيع أن تدير عن قرب أو عن بعد عمليات الفساد الاقتصادي من خلال البنوك العاملة في الدولة بحيث يتم فتح حسابات مصرفية وغير مصرفية سواء باستغلال أسماء مزورة وحسابات خارجية وأعمال تجارية مشروعة في مسار إخفاء الأموال حتى لا ينكشف المستور.

1- الخطوات الإدارية لاقتصاد الجريمة: وتتلخص فيما يلي:

أ- تخطيط عمليات غسيل الأموال، ورسم تصوراتها مع وضع البرنامج الزمني ورسم المسارات بالشكل الذي يضمن عدم وقوع أي انحراف أو خطأ.

- عمليات الخداع والكذب والتمويه وخلط الحقائق بالأكاذيب واصطناع واقع مزيف مع دمج الأموال الفاسدة مع الأموال الشرعية ليصعب معرفة أي منها شريف.
- عمليات الدمج في إدخال أموال الجريمة داخل النظام المصرفي سواء المحلي أو الدولي، وبالشكل الذي يفصل ما بين المصدر وبين الواقع الفعلي.
- الإيداع النقدي للأموال التي سيتم العمل بها وإدخالها إلى الحسابات المصرفية المفتوحة لدى بنك محدد، بالشكل الذي لا يثير أي تساؤل من جانب موظفي المصارف.

ب- تنظيم عمليات الجريمة من خلال تحديد الأطراف التي ستشارك فيها سواء كانت أطراف مؤسساتية أو أفراد أو هيئات، مع تحديد المهام لكل منهم وعدم السماح بتجاوزها.

ج- التنسيق المسبق بين كافة المنفذين للجريمة الاقتصادية من خلال التوجيه الجيد لكل الأطراف المشاركة، بحيث يلتزم كل منهم بما هو مطلوب منه القيام به.

2- عناصر اقتصاد الجريمة: يمكن تصنيفها في ثلاث عناصر رئيسية هي:

أ- **العنصر الأول:** المال القذر الذي سيتم ضخه داخل الاقتصاد في محاولة لشرعنته بحيث يبدو ظاهرياً بانه قد تم اكتسابه بطريقة قانونية.

ب- **العنصر الثاني:** الأنشطة الخادعة التي سيتم ممارستها لإخفاء الأموال الحرام ومزجها بالتدفقات النقدية المتولدة عن النشاط الاقتصادي الرسمي.

ج- **العنصر الثالث:** إيجاد وتأليف القصص الخداعة التي ستعيد إنتاج شخص جديد كان مجرماً وإعادة تقديمه للمجتمع على أساس شخصية حريصة على المال العام.

3- **الطرق والأساليب لاقتصاد الجريمة:** هناك طريقتين رئيسيتين هما:

أ- **الطريقة الأولى:** طريقة الضخ النقدي السريع Moony Pummel، أي توجيه كميات ضخمة من الأموال القذرة لكي تكتسب صفة الشرعية.

ب- **الطريقة الثانية:** طريقة الحقن النقدي Money Injection المحدد والمتتابع تدريجياً من خلال أنشطة عادية، وتستخدم هذه الطريقة عندما يكون السوق ضيق، وهناك انكماش وركود اقتصاد وكساد في التعامل، حتى لا يتم لفت النظر بأن هناك حالة في السوق تدر دخلاً لا يتناسب مع أوضاع السوق والأنشطة المماثلة لها.

4- **المراحل التي يمر بها اقتصـــاد الجريمة:** يمكن أن تحدد هذه المراحل في ثلاث نقاط متتابعة أساسية على النحو التالي:

أ- مرحلة إيداع الأموال القذرة في حسابات البنوك. ب- مرحلة الخداع الماكر والتمويه.

ج- مرحلة الدمج والإعلان والعلانية.

ثالثاً: وسائل الكشف عن اقتصاد الجريمة(8)**:**

1- جمع أدلة الإدانة وقرائن ارتكاب الجرم والفعل، ويتم ذلك من خلال:

أ- عمليات الإيداع المتكررة شبه يومية للنقود في البنوك والمصارف بمبالغ كبيرة وبفئات صغيرة، على أن يتم تحويلها إلى حساب تجميع مع مراعاة سحبها دفعة واحدة بشيكات إجمالية كاملة مقبولة الدفع.

ب- يلاحظ البنك أو المصرف أن بعض العملاء دائمي الحصول على تحويلات خارجية بمبالغ كبيرة بدون أن يكون هناك سبباً لها، أي بدون نشاط تجاري أو صناعي أو خدمي مقابل هذه المبالغ المدفوعة وعدم إيداعها لفترات طويلة.

ج- يلاحظ المصرف أن بعض الشركات العميلة لديه كثيراً ما تقوم بعمل تحويلات عن مكاسب رأسمالية لا أصل لها أو سند من الواقع الفعلي والعملي.

د- يلاحظ المصرف أن العميل أو الشركة العميلة دائمة فتح اعتمادات مستنديه لا تصل عنها بضاعة، في حين تم دفع ثمنها وتحول بالفعل إلى الخارج خاصة وأنه مع وصول مستندات الشحن، ولا يتم دفع الضرائب عليها ولا يتم تحويلها إلى بضاعة برسم الضمان، أو الاقتراض بضمانها، وكثيراً ما يحدث أن يدعي العميل ببيع البضاعة في عرض البحر، وأنه كسب مكاسب خيالية نتيجة ذلك.

هـ- يلاحظ المصرف أن الشركة المعنية تتصف بأن العاملين لديها لا يستقرون لفترة طويلة، بل دائمي التغير وانخفاض في عدد العاملين حتى لا ينكشف حقيقة المشروع الذي يعملون به.

و- ظهور العاملين في المشروع خاصة كبار المسؤولين فيه بسلوك غير متحضر لا يناسب مع ثرائهم المتزايد، حيث يصعب على المجرم تمثيل دور المتحضر لفترة طويلة.

ز- ارتفاع حجم الأرباح مع انخفاض حجم العمل مع عدم تكوين الشركة لأي احتياجات مالية أو حجز أموال من الأرباح الإضافية لا يفرضها القانون.

ح- استخدام موظفين سابقين بالمصارف بمرتبات خيالية وبإغراءات كبيرة، حيث تقوم في بعض الأحيان باختراق مصرف معين والتمركز فيه والانتشار في كافة إداراته وفروعه وتوجيهه وفقاً لمتطلبات ممارسة أعمالهم ضد الاقتصاد العام للدولة.

ط- كثرة المزايدات لبيع أصول الشركة وبمبالغ خيالية لا تتناسب مع القيمة الحقيقية للأصل المباع، بصفة خاصة تلك الأصول التي يصعب تقدير قيمتها الحقيقية مثل الراكد من مخزوم مستلزمات التشغيل والمواد الخام.

وللتأكد من قيام أو حدوث جريمة اقتصادية وخاصة أن المؤشرات التي سبق عرضها ليست دليلاً على أن الأنشطة التي تمارسها هذه العصابات قد تحتاج إلى تدعيم وإلى بحث وتحري لمعرفة حقيقة ما ورائها، ومن ثم يتعين القيام بما يلي:

1- تحليل لكافة الظواهر والمظاهر التي تثير الشكوك، ومعرفة مدى اعتياد الشركة عليها، ومعدلات القيام بها، ومدى تناسب ذلك مع الأنشطة العلنية التي تمارسها الشركة بالفعل.

2- دراسة كافة المؤشرات باختلاف جوانبها للوقوف على أي منها يؤكد أو ينفي وجود تلاعب بالاقتصاد العام للدولة.

3- قيام المصارف بوضع أعينها على العمليات التي تتم داخل المصرف من جانب بعض العلماء، كما يجب الأخذ بعين الاعتبار الحالة الاقتصادية لموظفين من حيث الثراء المفاجئ بدون سبب مشروع.

4- إيداع شيكات أطراف ثالثة تكون بمبالغ كبيرة ومظهرة بالتحويل لمصلحة صاحب الحساب المفتوح لدى المصرف دون وجود علاقة سببية واضحة بصاحب الحساب أو طبيعة عمله.

5- قيام عدد كبير من الأفراد بإيداع مبالغ نقدية في الحساب نفسه وبدون تفسير ملائم.

6- شراء أوراق مالية للاحتفاظ بها في خزائن حديدية أو الاحتفاظ بها لدى المصرف لتحصيل عوائدها واستثمار أموالها وبمبالغ كبيرة لا تتفقع مع مظهر العميل أو مع طبيعة النشاط الذي يمارسه.

7- عقد قروض والحصول على تسهيلات ائتمانية بضمان وودائع يتم إيداعها نقداً بالحساب، أو بضمان تعهدات بنكية من شركات مصرفية تابعة لمصارف خارجية تحوم حولها الشكوك والشبهات.

8- بناء أرصدة مالية ونقدية متراكمة لا تناسب مع دخل العميل والنشاط الذي يمارسه، وقيام العميل بتحويلها بشكل منتظم إلى حسابات أخرى مفتوحة في الخارج دون سبب واضح لتحويل الأموال.

9- حدوث طلبات متتالية من العميل للمصرف لإصدار بطاقات ائتمانية قابلة للاستخدام في الخارج.

10- استخدام الصيرفة الإلكترونية في الجرائم الاقتصادية خاصة في مجال التحويلات المالية الإلكترونية التي تصل من الخارج، وقبل أن تستقر يتم سحبها إلكترونياً، خاصة عندما تكون هذه التحويلات صغيرة الحجم بحيث يتم تجميعها وتحويلها إلى الخارج بمبالغ كبيرة جداً.

رابعاً: طرق مكافحة اقتصاد الجريمة(9):

لمكافحة اقتصاد الجريمة يتطلب تبني سياسة منهجية عملية وعلمية من أجل تعزيز الثقة بين السلطات الرسمية في إطار علاقة منظمة وبقواعد سرية وحصانة معلوماتية مما يساهم في زيادة كفاءة اجهزة جمع البيانات ومساعدة الجهات المنوط بها مكافحة الجريمة الاقتصادية، ويتم ذلك من خلال ما يلي:

1- بناء التعاون والثقة بين البنوك والمصارف وفق الأخلاق المصرفية والعرف المصرفي وقواعد السلوك.

2- اعتبارا أن أي مساعدة من جانب أي بنك أو مصرف للعمليات الإجرامية جريمة مصرفية يتعين معها وقف نشاط البنك وسحب ترخيصه، ومصادرة رأسماله.

3- عدم السماح لأي بنك أو مصرف بالقيام بإعادة هيكلة أو إدماج أو تقسيم بهدف تجنب إعداد تقارير مالية قد تكشف اضطلاعه بعمليات إجرامية.

4- تقوية وتطوير علاقة المصرف بعملائه من خلال معرفة النشاط غير المعتاد الذي يقوم به العميل بعيداً عن تخصصه وأعماله المعتادة، مع ملاحظة ومعرفة التحويلات والأرصدة النقدية المودعة في حساباته لدى المصرف وأوامر تحويلها إلى الخارج أو الداخل.

5- تدريب وتعليم موظفي المصرف على كيفية اكتشاف العمليات المشبوهة وكيفية التعامل معها.

6- خلق وإيجاد وظيفة مراقبة الجرائم الاقتصادية لتكون في إطار الهيكل الإداري لكل فروع البك وداخل الأقسام المتصلة بالعمليات النقدية.

7- تقوية الصلة بين البنك وأجهزة مكافحة الجرائم الاقتصادية والرقابة الإدارية وديوان المحاسبة.

المبحث الثالث: إشكالية التنمية الاقتصادية في ليبيا.

أولاً: مسار التنمية في ليبيا:

كانت ولا تزال قضية التنمية الاقتصادية تحظى بالنقاش على اعتبار أنها الخيار الرئيسي للتخلص من أزمة التخلف التي تغرس أطنابها في المجتمع الليبي، من هذا المنطلق وضعت التنمية بشكل عام في المقام الأول، فرسمت لها العديد من السياسات وخصصت لها الموارد المالية والبشرية لتحقيق مختلف الطموحات، ولتدارك ذلك في الاقتصاد الليبي لابد من المحافظة على هذه الموارد من النهب والسرقة تحت حجة التنمية والإصلاح وعدم التأخر في تنفيذ الإصلاحات في مجال التنمية والتي ترتب عليها مجموعة من الأزمات الاقتصادية والأمنية والتي تقلل من حركة الاستثمارات مما أسهم في معدلات نمو اقتصادية منخفضة، ولإنعاش الاقتصاد الليبي لابد من دعم برامج الاستثمارات من خلال المرور بالبرامج الاقتصادية لدعم النمو وصولاً إلى برنامج توطيد النمو الاقتصادي، لكن في ظل هذه الظروف التي تمر بها ليبيا أصبحت المخصصات المالية الضخمة عرضة للنهب والسرقة بطريقة منظمة وشرعية تحت ستار التنمية مما يطرح الكثير من التساؤلات ذات الصلة بمدى تحقيق الأهداف التنموية التي رصدت من أجلها، ولكن للأسف فإن ليبيا ورثت اقتصاداً مشوه ومتناقض داخلياً وغير متوازن سواء بين فروع إنتاج القطاع الواحد أو بين القطاعات، فعملية التنمية ليست بالأمر السهل حيث إنها لا تقوم على أسس مادية فقط بل تتطلب كذلك تخطيطاً واسع النطاق لحصر الموارد المتاحة والمحافظة عليها لدفع عملية التنمية نحو الأمام.(10) ولكن للأسف يتساءل الكثير في ليبيا عن رؤية الحكومة لبناء نماذجها التنموية، وما هي أسباب فشل التنمية الاقتصادية، فهل السبب راجع إلى النسق الفكري والفلسفي للنماذج أم راجع إلى البيئة الاقتصادية وزيادة الفساد الاقتصادي حتى في ظل البحبوحة المالية المتوفرة للاقتصاد الليبي وخاصة بعد زيادة الإيرادات المالية بعد زيادة أسعار النفط العالمية مما يجعلنا نخمن هل مشكلة التنمية تمويل أو فساد اقتصادي.

ثانياً: الإطار المفاهيمي للتنمية والنمو الاقتصادي:

1- مفهوم التنمية الاقتصادية: أعطي للتنمية الاقتصادية الكثير من التعاريف انطلاقاً من اعتبارها أداة لزيادة الدخل أو الإنتاجية أو الاستهلاك حيث تناولت الدراسة التي أسس لها على أنها وسيلة لزيادة الدخل الفردي أو الوطني، حيث اعتبرت التنمية الاقتصادية على أنها العملية التي تستخدمها الدولة غير مستكملة النمو في استغلالها لمواردها الاقتصادية الحقيقية بهدف زيادة دخلها الوطني الحقيقي، وبالتالي زيادة متوسط نصيب الفرد منه. من خلال ما سبق يمكننا تعريف التنمية على أنها *التحديث

الشامل والبناء الذي يؤدي إلى زيادة معدلات النمو الاقتصادي، مع ضمان توازن هذا النمو وتواصله لفترة طويلة من الزمن من أجل تلبية حاجات الأفراد وتحقيق أكبر قدر ممكن من العدالة الاجتماعية لصالح الطبقة الفقيرة دون الإضرار بالبيئة أو الموارد.(11)

2- **المقصود بالنمو الاقتصادي:** يتمثل النمو الاقتصادي في زيادة مستمرة ومنظمة نسبياً في الناتج القومي الإجمالي وفي متوسط نصيب الفرد منه. ويحدث بتظافر عناصر ثلاث أساسية تتمثل في: التقديم التقني وزيادة عناصر الإنتاج (رأس المال) وتحسين الكفاءة الاقتصادية في استخدام الموارد المتاحة.(12)

فالنمو الاقتصادي: هو الزيادة في الدخل القومي الحقيقي في المدى الطويل باستبعاد التغير في القيمة والتقلبات الدورية في الدخل القومي، وكثيراً ما يتخذ معيار النمو الاقتصادي كزيادة في الدخل القومي منسوبة إلى الزيادة في عدد السكان أي الزيادة في متوسط الدخل الحقيقي.(13) ويتحدد مستوى النمو الاقتصادي من خلال دراسة عدة مستويات نذكر منها:

- معدل التغير في الإنتاجية داخل القطاع من حيث العمل ورأس المال والأرض.
- معدل النمو الكلي وفي القطاعات الاقتصادية المختلفة.
- نسبة مساهمة الموارد غير المتجددة والقطاعات ذات الحساسية للعوامل الخارجية والأنشطة الخدمية في إحداث التغيير في الناتج المحلي.

يتأثر النمو الاقتصادي بكل خلل يحدث بالبلد، هذا ما تؤكده الإحداث القائمة في ليبيا خلال العشر سنوات السابقة والتي كبحث أسباب النمو، رغم بعض النمو الطفيف والذي نتج بطريقة عشوائية وليس فاعلة وواعية تدفع بالمتغيرات الاقتصادية نحو مسارات معينة تؤدي إلى نتائج غير محددة منها النمو الاقتصادي.

3- **التنمية المستدامة:** التنمية المستدامة ببساطة هي:

التنمية التي تلبي احتياجات الجيل الحالي دون الإضرار بقدرة الجيل القادم على خلق الرفاهية مع المحافظة على الموارد الاقتصادية، وتتعلق التنمية بهذا المعنى بنوعية الحياة ولا ينبغي الخلط بينها وبين النمو الاقتصادي على الرغم من أنه من الواضح أن الاثنين يرتبطان ارتباطاً وثيقاً ببعضهما البعض في إطار نظمنا العالمية الحديثة، أن هذه التعاريف الخاصة بالتنمية المستدامة تتمحور حول النقطتين الرئيستين التاليتين:

أ- إدارة قاعدة الموارد الطبيعية وصيانتها وتوجيه التغيرات التكنولوجية والمؤسسية بطريقة تضمن تلبية الاحتياجات البشرية للأجيال الحالية والمقبلة بصورة مستمرة، فهي تنمية مستدامة تحافظ على الأراضي والمياه والموارد الحيوانية والنباتية، ولا تحدث تدهوراً في البيئة.

ب- استخدام موارد المجتمع وصيانتها وتعزيزها حتى يمكن المحافظة على العمليات التكنولوجية التي تعتمد على الحياة، وحتى يمكن النهوض بنوعية الحياة الشاملة الآن وفي المستقبل.

نستنتج في الأخير بأن التنمية المستدامة هي "تلك العملية الرامية إلى تحسين ظروف الحياة لجميع الناس في الوقت الحالي دون المساس بحقوق الأجيال المقبلة أو القادمة".

ثالثاً: مصادر تمويل برامج التنمية في ليبيا:

1- المصادر المحلية: تعتبر المصادر المحلية من المصادر الرئيسية والأساسية في تمويل برامج التنمية في ليبيا، من خلال قدرة الاقتصاد على توفير رؤوس الأموال اللازمة لمباشرة المشروعات الاستثمارية بقدرات خاصة دون اللجوء إلى الغير، وهي تتمثل فيما يلي:

أ- **مدخرات القطاع العائلي:** تتمثل مدخرات القطاع العائلي في الفرق بين الدخل المتاح أي الدخل بعد تسديد الضرائب وبين الإنفاق على أوجه الاستهلاك المختلفة.

ب- **الادخار الحكومي:** يتحقق الادخار الحكومي بالفرق بين الإيرادات الحكومية الجارية وبالتالي يتمثل الادخار الحكومي في الفائض المحقق على مستوى الموازنة الحكومية، حيث تتميز البلدان النامية بانخفاض معدل الادخار القومي مع ذلك فإنه يعتبر عنصراً هاماً من عناصر تكوين المدخرات الوطنية في هذه البلدان، ومع العلم أن الادخار الحكومي يتوقف على مرحلة النمو الاقتصادي التي تجتازها الدولة، وفيما يلي القواعد التي تؤدي إلى رفع نسبة الادخار الحكومية في الدول:

- تطوير النظام الضريبي بهدف إخضاع جميع الأنشطة ومنع التهرب الضريبي.
- التخلص من العمالة الزائدة وخلق فرص عمل منتجة.
- استحداث ضرائب ملائمة بهدف إخضاع القطاعات وتحقيق ركن العدالة.

ج- **التمويل التضخمي:** يكون نتيجة لخضامة الاحتياجات الرأسمالية اللازمة لعملية التنمية، وإلى جانب قصور الموارد المحلية لتغطية هذه الاحتياجات، فإن بعض الدول تلجأ إلى استخدام التمويل التضخمي أو ما يسمى التمويل عن طريق عجز الميزانية العامة، أي استخدام فجوة في الإيرادات العامة، مما يعني اللجوء إلى الاقتراض لسد هذه الفجوة من البنك المركزي أو من الخارج، ويعد التمويل التضخمي من بين أحد الوسائل الأساسية التي تلجأ إليها مختلف الدول لتحويل الموارد من استخداماتها الحالية إلى الاستثمارات التي تفضلها، بمعنى نقل الموارد من الاستهلاك إلى الاستثمار وبالتالي زيادته.[14]

3- **مدخرات قطاع الأعمال:** يقصد بفائض المشاريع تلك المدخرات من الأرباح المحتجزة لديها، بمعنى ذلك الجزء من الأرباح المقتطعة التي لم توزع على المستخدمين، وكذلك لم تحول إلى الميزانية العامة[15]، وتنقسم إلى: مدخرات قطاع الأعمال الخاص ومدخرات قطاع الأعمال العام.

هـ- **فائض حصيلة التجارة الخارجية:** تستمد حصيلة الصادرات أهميتها في تمويل التنمية الاقتصادية من أكثر من اعتبار، فمن ناحية تعتبر حصيلة الصادرات محدداً لقدرة البلد على الاستيراد، ومن ثم فهي تحدد بطريقة غير مباشرة قدرة الاقتصاد القومي علي التوسع في تكوين رأس المال، ذلك أن حصيلة الصادرات تعد من المصادر الرئيسية للصرف الأجنبي اللازم لتمويل استثمارات برامج التنمية الاقتصادية، ومن ناحية أخرى تواجه حصيلة الصادرات ما يترتب على الاقتراض الخارجي من أعباء السداد، ولذلك تقوم بدور بارز في الوفاء بأعباء خدمة الاستثمارات المباشرة أو الديون الأجنبية التي اعتمد عليها في فترة سابقة لتمويل التنمية الاقتصادية.

2- المصادر الأجنبية:

لعدم كفاية المصادر لمحلية في الوفاء بحاجات الاستثمار في الدول أي وجود فجوة ادخار واسعة، فإنها تلجأ للحصول على التمويل المطلوب من المصادر الخارجية والتي تأخذ الأشكال الرئيسية التالية والتي سوف أشير إليها بنوع من الاختصار:

أ- **القروض الخارجية:** إن اللجوء إلى العالم الخارجي من أجل الحصول على إمكانيات تمويلية يتم على العموم لأحد السببين: إما لحدوث صدمة غير منتظرة أو الرغبة في تحقيق التنمية السريعة، وعلى ضوء هذين السببين وحسب الظروف القائمة، يمكن تصنيف الإقراض الخارجي إلى نوعين وهما: (الاقتراض الخارجي الاختياري والإجباري).

ب- **المنح والمعونات الاجنبية الرسمية:** تكون المنح والمعونات والإعانات في شكل نقدي في صورة عملات قابلة للتحويل أو في شكل عيني في صورة سلع وخدمات استهلاكية وإنتاجية، ولا تمثل أي التزام لاحق بالوفاء في أي صورة من الصور، وهذا النوع لا يخدم اقتصاد الدولة في تحقيق أي نوع من أنواع التنمية الشاملة. (16)

ج- **الاستثمارات الأجنبية المباشرة وغير المباشرة:** نظراً لقصور الموارد الأجنبية في تحقيق التنمية الشاملة، لم يبق أمام الدول إلا هذا المورد الذي أضحى يحتل مكانة هاملة في اقتصادياتها خاصة في ظل العولمة، عموماً ينقسم الاستثمار الأجنبي إلى نوعين هما: الاستثمار الأجنبي غير المباشر: أي الاستثمار الاجنبي والذي يتم من خلال الاستثمار في أسهم وسندات الشركات خارج الحدود، والاستثمار الأجنبي المباشر: وهو الذي ينطوي على اطلق لمشروع الاستثمار من الطرف الأجنبي وبعبارة أخرى فهو موجودات الشركة الأم في الدولة المضيفة.

ثالثاً: تقييم البرامج التنموية في ليبيا في ظل اقتصاد الجريمة:

رغم الإصلاحات التي قامت بها الدولة الليبية قبل عام 2010م إلا أنها تبقى دون التطلعات، صحيح أنها استطاعت تحقق التوازنات الكلية وعودة النمو الإيجابي، إلا أنها أغفلت العوائق الجذرية للنمو،

حيث قامت الدولة اللبية قبل عام 2010م بمجموعة من الإصلاحات تهدف إلى إضفاء المرونة اللازمة على الأداة الإنتاجية والتأقلم مع المتغيرات في ظل اقتصاد السوق وتحسين منظومة الإدارة والانفتاح على العالم الخارجي من خلال زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر بما يخدم مصلحة الاقتصاد الليبي من خلال زيادة معدلات النمو الاقتصادي وزيادة فرص العمل وتحسين مستويات المعيشة وذلك بوضع خطط تنموية طويلة الأجل، ولقد ساعد على ذلك ارتفاع أسعار البترول ابتداء من سنة 2000 وما تبعه من تحسن في معظم القطاعات الاقتصادية مما سهل من إعداد برامج للتنمية وزيادة المصادر المحلية لتمويل عمليات التنمية ودعم الانتعاش الاقتصادي خلال نفس الفترة وكذلك دعم النمو الاقتصادي ويمكن إيجاز ذلك كما يلي:

1- برنامج دعم الانتعاش الاقتصادي:

تبنت الدولة خلال السنوات 2000-2010م سياسة اقتصادية جديدة منفتحة على العالم الخارجي، اعتمدت على التوسع في حجم الإنفاق الحكومي والاستثماري، وتجلت معالمها من خلال برنامج دعم الانتعاش الاقتصادي: وهو عبارة عن برنامج متوسط الأجل امتد على أربع سنوات خصص له مبلغ مليار دولار، تمحورت أساسأته حول الأنشطة الموجهة لدعم المؤسسات والنشاطات الإنتاجية والمشروعات الصغرى وتقوية الخدمات العمومية، ومن خصائص هذا البرنامج:

أ- تبنى هذا البرنامج النظرية الكينزية الخاصة بالطلب الكلي الفعال.

ب- تم تكييف البرنامج وفقاً للظروف السائدة حيث أعد حسب القدرات التمويلية الحقيقية للدولة الليبية.

ج- طبق هذا البرنامج بالتزامن مع عدد من التعديلات المؤسسية والهيكلية بهدف الحصول على نتائج إيجابية.

د- نجاح هذا البرنامج متعلق بتطبيق إصلاحات رئيسية تتضمن إصلاح القطاع المصرفي والمالي والطاقة والقطاع الاقتصادي العام، كان هذا البرنامج يهدف إلى:

- تحسين المستوى المعيشي للمواطنين.
- توفير فرص عمل مناسبة والتقليل من البطالة وتطوير المنشآت العاملة داخل الاقتصاد.
- تخفيض أزمة السكن وذلك بإنشاء مشاريع سكنية مع إصلاح واسع في عملية البنية التحتية للدولة.

2- برنامج دعم النمو الاقتصادي:

قامت الدولة الليبية من خلال هذا البرنامج بمواصلة جهود إنعاش النمو في جميع القطاعات لتكون مستعدة للانفتاح على العالم الخارجي ولتحقيق مجموعة من الأهداف أهمها:

أ- استكمال الإطار القانوني لعمليات الاستثمار من خلال تسهيل الاستثمار الخاص المحلي أو الأجنبي.

ب- انتهاج سياسية الشراكة مع العالم الخارجي مع الحرص الشديد على المنتجات الوطنية وزيادة قدرتها التنافسية.

ج- تعزيز سبل مراقبة وضبط الغش والتزوير والمنافسة غير الشرعية التي تؤثر على النشاط الاقتصادي الوطني.

ولكن للأسف فإن جميع هذه البرامج قد توقفت في سنة 2011م بعد اندلاع الحروب ومغادرة معظم الشركات الأجنبية وترك جميع المشاريع في مراحل متقدمة من عمليات التنفيذ ولم تستكمل إلى يومنا هذا، وذلك بسبب الفساد المنتشر والذي أدى إلى تخريب الاقتصاد ابتداء من الذمم والضمائر، وانتهاء بمستقبل الأنظمة والشعوب مما ساهم في عرقلة جهود الدولة الليبية في تحقيق الإصلاح الاقتصادي، وعرقلة جهود التنمية الاقتصادية والاجتماعية، حيث أثرت بشكل مباشر على ما يلي:

أ- القطاع الصناعي لم يتجاوب بالشكل المطلوب مع برامج الانكماش الاقتصاد بالنظر للمشاكل المالية والهيكلية التي يعاني منها القطاع الحكومي.

ب- تدهور المناخ الاستثماري خاصة من الجانب التمويلي والإداري مما أثر بشكل مباشر على القطاع الخاص.

ج- تباطؤ الإصلاح الاقتصادي، حيث إن زيادة الإنفاق الحكومي المتخصصة للتنمية في ظل ظروف اقتصادية تتصف بعدم أو نقص الكفاءة والفعالية، وعدم قدرة الجهاز المصرفي على مسايرة التغيرات الاقتصادية سيساهم في انحسار الأهداف والنتائج لعمليات التنمية.

د- إن ارتفاع المداخيل والمرتبات والمكافآت المقدمة من الدولة سيؤدي إلى تنامي الواردات بشكل كبير.

ه- أن الاستثمار الأجنبي انحصر داخل القطاع النفطي مما جعل الفائدة الكبرى تعود على المؤسسات الأجنبية.

و- المواطن الليبي اتصف بخاصية الاتكال على الرصيد المتواجد على مستوى الخزينة في مصرف ليبيا المركزي، بحيث إنه يتقاضى مرتبات بدون عمل، ومن جهة أخرى نلاحظ أنه يمارس نشاط معين يكون في الغالب قليل القيمة.

ز- معظم المشاريع كانت متأخرة في عملية الإنجاز وخاصة أشغال الطرق لم تنجز وفق المعايير المطلوبة مما خلق نوع من الفساد وتبذير للمال العام وعدم التحلي بروح المسؤولية القائمة على الرقابة والمتابعة.

رابعاً: هل إشكالية التمية في ليبيا إشكالية تخوين أو فساد اقتصادي؟

رغم أهمية الموارد المالية من حيث المساهمة الكبيرة في دفع عجلة التنمية، فهناك شق ثاني ومكون أساسي لا يقل أهمية عن الإمكانيات المالية، حيث أثبتت الدراسات بأنه "أكثر مساهمة وهو العنصر

البشري، والذي من المفترض أن تستخدم قدرتهم في المساهمة الفعلية والحقيقية في عمليات التنمية في أي زمان وأي مكان بحيث يكون مصدراً لقوة اقتصادية نشطة وفعالة يتفاعل مع أي حجم من الموارد الطبيعية لتحقيق مزيد من الرفاهية الاقتصادية، ومن ثم يكون نمو هذا الكم البشري المتزايد مرغوب فيه، أما أن يتحول إلى معرقل للتنمية من خلال الزيادة المتسارعة في عدد السكان أو من خلال بناء منظومات فاسدة تعرقل جهود التنمية الاقتصادية وتزيد من المفارقات والتناقضات، فرغم الموقع الاستراتيجي الذي تتمتع به ليبيا مع وجود موارد اقتصادية هائلة إلا أن ليبيا ما زالت لم تضع قاطرتها التنموية على سكة الإقلاع الاقتصادي لتحقيق التنمية الشاملة. ومن خلال العشر سنوات السابقة لقد جرى عن عمد خلط الأوراق والمفاهيم، وجرى عن عمد تلبيد الأفق بالغيوم السوداء، وجرى عن عمد تعكير وتحويل وتغير مفاهيم الألفاظ ومدلولاتها لا صباغ وصبغ الجريمة بالشريعة من خلال معيار القوة والهيمنة على النظام المصرفي بقوة السلاح مع معرفتهم التامة بأن يد العدالة لن تطولهم جميعاً علي الجرائم التي ارتكبوها في حق المجتمع والاقتصاد وفي حق البشرية.

لقد كان اقتصاد الجريمة في ليبيا ينخر جميع القطاعات الاقتصادية مما أدى إلى تخريبه، ابتداءً من الذمم والضمائر، وانتهاء بمستقبل الحكومات المتعاقبة على السلطة والتي قامت بصرف ميزانيات لا حد لها قدرت بالمليارات من أجل إرضاء المليشيات المسيطرة على الوزارات داخل العاصمة، وإذا كان هناك عوامل رئيسية ساعدت على نمو الظاهرة الإجرامية واستفحال لجرائم الاقتصادية، فإن الاتجاهات السلبية من قبل الأفراد زادت منها بحيث لم تعمل الجهات الرسمية مثل ديوان المحاسبة والرقابة الإدارية والنائب لعام على محاربة ومكافحة الجرائم الاقتصادية والقضاء عليها.

نعم إن جبروت إمبراطورية الشر في ليبيا كبيرة وتهديدها ووعيدها أشد وإيذائها يصل إلى حد سرقة المال العام والمتاجرة بقوت الليبيين وعرقلة جهود التنمية مما سبب في إصابات كبيرة في هيكل الاقتصاد، حيث عانى المواطن الليبي من أزمات عديدة تمثلت في نقص السيولة وارتفاع مستويات الأسعار وسعر الصرف مقابل الدينار الليبي وانخفاض الدخل مما قلل من التركيز على الادخار المحلي باعتباره البديل الأمثل لتمويل التنمية عن طريق ضبط وترشيد الإنفاق والاستهلاك، كما أن هذه الأشياء أصابت الاقتصاد بالعديد من الاختلالات ببنيانه وهيكله، حيث اكتنفه العديد من المفارقات والتناقضات والتي أثرت تأثيراً كبيراً على نجاح العملية التنموية برمتها ومن هذه الأسباب ما يلي:

1- هناك اختلاف واضح في الاقتصاد الليبي يتمثل في عدم توفر معلومات سليمة وصحيحة على حجم القطاع غير الرسمي وخاصة على مستوى الاقتصاد الكلي، وحجم ما يتم من معاملات يترتب عليها تدفقات نقدية وبالتالي صعوبة تحديد مستوى السيولة داخل الاقتصاد ومدى احتياجه لسياسة نقدية او مالية معينة، أي هل يحتاج الاقتصاد إلى سياسات توسعية نقدية، أم إلى سياسيات انكماشية.

2- الاقتصاد الليبي يعاني من اقتصاد الجريمة، بحيث أن الثاني هو اقتصاد غير محدد يعيش بشكل هامش عالة على الاقتصاد الرسمي يمتص إنتاجه ويدير إنتاجه.

3- اتساع نطاق الفاقد في الاقتصاد الليبي نتيجة لعمليات اقتصاد الجريمة المنتظمة داخل هيكل الاقتصاد الليبي وتدهور العملة المحلية وزيادة الضغط على موارد الدولة من العملات الأجنبية وتعميق حدة الفقر في المجتمع.

4- عدم وجود إجراءات كافية تمنع المتواطئين والمجرمين من اختراق الأجهزة المصرفية والدخول في مجلس إدارتها بما يمكنها من تأسيس شركات وإدارات والسيطرة على استثمارات مالية كبيرة وتحويلات إلى الخارج بسعر الصرف العادي مما سبب نقص في الموارد المالية.

5- عدم الاختيار الأمثل للقادة والرموز والأشخاص الذين يتولون المناصب العامة للدولة، وحتى مع وجود بعض من الأشخاص الوطنيين إلا أن عمليات الإغراء والتهديد والابتزاز تجعلهم ينخرطون في عمليات الفساد، ومن ثم فإنه من الخطأ الجسيم الذي قد يصل إلى حد الخيانة العظمى وضع مسئول فاسد في موقع عام.

6- عدم وجود الشفافية داخل الاقتصاد الليبي، بحيث أن جميع الإجراءات لا تكون معروفة وبالتالي لا يتمكن الفرد من معرفة حقوقه والتزاماته، بالإضافة إلى عدم وجود رأي عام مناهض لعمليات السرقة والجرائم الاقتصادية المنتشرة كل يوم داخل ليبيا.

7- عدم وجود تعاون محلي ودولي من المؤسسات المصرفية بعضها البعض، وبينها وبين السلطات التنفيذية على اختلاف أعمالها، وإحكام الرقابة على العمليات ووضع أسس وقواعد جيدة لمنع استعمال الاقتصاد وموارد الدولة المالية في خدمة مصالح أفراد بعينها.

المبحث الرابع:

أولاً: الخاتمة:

عندما يكون هناك رأياً عاما قوياً اتجاه سلوك شائن فإن هذا السلوك يختفي، وممارسته تنكمش، وأصحابه يلاقون استنكار المجتمع واستهجانه، وهو ما يتصل بالجريمة والتي تؤثر بشكل مباشر في نجاح عملية التنمية، وأكثر الجرائم بشاعة هي ما يتصل بالأفراد وحياتهم اليومية وسبل العيش مما يفقد المجتمع والاقتصاد توازنه، ويقع فريسة التخبط وعدم الرؤية والعشوائية العبثية، حيث تصبح سرقة المال العام هي النمط المعتاد للحياة. وما يتعلق باقتصاد الجريمة فقد زادت بمعدلات كبيرة خلال العشر سنوات الأخيرة بسبب الميزانيات الكبيرة التي كانت تتضمن بأن التنمية والتي لا تتناسب مع الوضع الذي تعيشه ليبيا، إذ أن زيادة الإنفاق الحكومي لم تؤد إلى زيادة العرض الكلي وتنشيط الجهاز الإنتاجي والتنموي.

ثانيا: النتائج:

1- لم تستفيد الدولة الليبية من باب التنمية وذلك بسبب استخدام الموارد المالية بطريقة غير شرعية وسرقتها وتحويلها إلى حسابات أشخاص في الداخل والخارج.

2- وضع الميزانيات الكبيرة للتنمية الاقتصادية لم يكن هدفها الأساسي تحسين المستوى التنموي، حيث ما زالت تعاني من عدم القدرة على إنجاز المشاريع المتوقفة من قبل سنة 2011م.

3- أن البيئة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية السيئة تعتبر قوي دافعة للجرائم الاقتصادية.

4- نقص الشفافية في اتحاد بعض القرارات ذات الطابع الاقتصادي.

5- اتساع رقعة السوق الموازية التي لا تخضع الي اية رقابة ولا يمكن السيطرة عليها مما يجعلها تساهم بشكل مباشر في اتساع معدلات الجرائم الاقتصادية.

6- عدم فعالية جهاز الجمارك والاجهزة الرقابية في محاربة الغش الجمركي ومكافحة الفساد داخل المصارف.

7- الوعي العام بالجريمة لم بلغ الاهداف المرجوة منه من خلال محاربتها والتصدي لها وكشف حالتها والتشهير بها.

ثالثا: التوصيات المقترحة:

1- الاهتمام بمفهوم التنمية في ليبيا وإعطائه حقه من الميزانيات المتتالية سواء كان على الصعيد التعليمي والصحي والخدمي باعتبار أن الإنسان هو الدافع الأساسي لتحريك عجلة التنمية وهو غايتها في نفس الوقت.

2- مكافحة اقتصاد الجريمة ليس بعملية صعبة عندما تتلاقى الإدارة وتتوحد العزائم وتنهض الهمم، وهو عادة ما تفعله الأمم عندما تسترد وعيها وإدراكها لحجم الخطر الذي يهدد وجودها واستمرارها، وأهم هذه الأخطار هو استمرار الجرائم الاقتصادية.

3- تحويل الاقتصاد الليبي من اقتصاد يسيطر وعليه القطاع العام إلى اقتصاد يحكمه القطاع الخاص مع توسيع دور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي.

4- التحول من السياسات الاقتصادية المغلقة إلى سياسات أكثر انفتحاً (الاندماج في العالم).

5- عدم الاعتماد على السياسات الاقتصادية المتقلبة المعتمدة على قطاع النفط وتبني سياسات أكثر استقراراً وتنوعاً (إدارة الموارد النفطية).

6- تعزيز الظروف المشجعة على الاستثمار من خلال إزالة العوائق الإدارية والتنظيمية والتي تتمثل في ارتفاع تكاليف التراخيص والضرائب والرسوم على الواردات.

7 – إدارة الموارد النفطية، بالإضافة إلى المشاركة والانفتاح من قبل القطاع الخاص مع تنويع الاقتصاد الليبي والابتعاد عن قطاع النفط، مما ويتطلب إحداث تغيرات على المؤسسات التي تدير الموارد النفطية وعلى كيفية توظيفها من خلال رسم سياسات مالية تضمن إدارة النفقات العامة بطريقة ملائمة وبعيدة عن الجرائم الاقتصادية.

8- معاقبة السياسيين الذين تم ضبطهم متلبسين بالسرقة للمال العام أو مساعدة عصابات الجرائم الاقتصادية من خلال التعاون مع الأجهزة الأمنية.

9- مراقبة ومتابعة العاملين في الجهاز الإداري للدولة وبصفة خاصة الذين يمكن أن يساعدوا على إتمام عمليات سرقة المال العام.

10- لابد من سن الدولة لمجموعة من القوانين والتدابير التي من شانها الحد من ظاهرة الجرائم الاقتصادية.

11- تسوية الميزانية سنويا ومراقبة عمل الحكومة أهم اليات الرقابة على صرف المال العام.

المراجع:

1. الحضيري، محسن حمد(2003)، الجرائم الاقتصادية، القاهرة، مجموعة النيل العربية، ص20.
2. خليل، أكرم حنا، (2005)، مصر ومكافحة غسيل الأموال، مجلة السياسة الدولية، العدد 32، ص41.
3. H.I Fichtenbown the productivity slowdown and unserqround Economy, praeqer publishers, 1993, p.86.
4. العتسوس، رمزي نجيب(2002)، غسيل الأموال جريمة العصر، عمان، دار وائل للنشر، ص72.
5. عربان، محمد علي(2005)، عمليات الجرائم الاقتصادية، آليات مكافحتها، الإسكندرية، دار الجامعة الجديدة للنشر، ص11.
6. طاهر، مصطفى (2004)، المواجهة التشريعية لظاهرة غسيل الأموال المتحصلة من جرائم المخدرات، القاهرة، التجهيزات الفنية للطباعة، ص11.
7. الشيخ، محمد علي (2007)، عمليات غسيل الأموال التعريف، التاريخ والاثار السلبية، مجلة المصرفي، على الرابط http:// www.cbos.qov.sd/arabic/ pertod/ masrafi/ vol 26/ mon laund htm.
8. حسن، باسم عبد الهادي (2007)، الأثار الاقتصادية للجرائم، دار الهناء، ص 76.
9. Anonymous, finaneial action t 98k force on money laundering annual op.cit.p.55.
10. عماري، عمار (2008)، إشكالية التنمية المستدامة وابعادها، جامعة سطيف، ص ص 3-4.
11. عجمية، محمد عبدالعزيز(1999)، التنمية الاقتصادية (مفهومها، سياستها)، مؤسسة شهاب، مصر، ص07.
12. العيسى، نزار سعد الدين(2001)، مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق، الدار العربية الدولية، عمان، الأردن، ص 41.
13. عطية عبدالواحد، وأخرون(2005)، دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاقتصادية، التوزيع العادل للدخول، دار النهضة العربية، مصر، ص 218.

14. زيتوني، عمار(2006)، المصادر الداخلية لتمويل التنمية، جامعة الجزائر، ص 50.
15. محي الدين، عمر(1999)، التخلف والتنمية، دار النهضة العربية، بيروت، ص455.
16. ضــرار، حامد عبدالمجيد(2009)، الســياســات المالية، الدار الجامعية، الإســكندرية، مصــر، ص 27.199-المرجع نفسه ،ص 202

دور القيادات الإدارية في اتخاذ القرارات
دراسة تطبيقية للإدارة العامة بجامعة بني وليد

أ. خديجة على إبراهيم عبدالصمد

جامعة بني وليد -ليبيا

المقدمة:

تعتمد المنظمات في مختلف القطاعات الإنتاجية والخدمية على الدور الفاعل والمؤثر لمجموعة من الموارد البشرية ذو خبرة ومعرفة لشغل وظائف الإدارة كالتخطيط والتنظيم والتوجيه والرقابة.

كما تعتبر القيادة جوهر العملية الإدارية وقلبها النابض، فهي محور العملية الإدارية بحيث تعد القيادة الكفؤة أحد المميزات الرئيسية النى يمكن بواسطتها التميز بين المنظمات الناجحة وغير الناجحة، كما تعتبر القيادة من أهم عناصر العمل الايجابي وتلعب دوراً هاماً في توجيه الإنتاج والتنسيق فيما بينها وفي التغيير وتطوير التطم حيث تهدف إلي التأثير في سلوكا العاملين أفراداً وجماعات وتنسيق جهودهم وعلاقاتهم بما يكفل تحقيق لأهداف المنشودة وتتوقف كفاءة القيادة بالمنظمة على أحدات التنمية في قدرتها على مسايرة التغيير والتطوير في ظروف البيئة الداخلية والخارجية والتنبؤ به والأعداد لها و أتخاد القرارات الأزمة والقدرة على الابتكار والتجديد وتنظيم سير العمل وتسلسل العمليات الإنتاجية ومراقبة استخدام الموارد البشرية والمادية وإحداث التفاعل المطلوب والتنسيق الملائم بينها.

المبحث الأول: الإطار العام للدراسة.

مشكلة الدراسة:

نطرأ للتغيرات المستمرة المحيطة بالعمل سواء قي البيئة الداخلية التي يشكل الأفراد أحد عناصرها الهامة أو البيئة الخارجية بما تحويه من مختلف الظروف المحيطة بالمنظمة فانه كان لابد من التحرك السريع لمواجهة الجديد وما يتطلب ذلك من تطوير وتغيير في كافة اللوائح والبرامج والسياسات و القرارات الإدارة والتي تم وسيتم اتخاذها من أجل التكيف مع البيئة ومواجهة التغيرات والظروف المحيطة وما يقابل ذلك من مقاومة شديدة من العاملين وكذلك بعض الجهات والأفراد ذات العلاقة، كل ذلك له أثر كبير على المديرين والمسؤولين عند اتخاذ القرارات.

وعليه فإن مشكلة الدراسة تتبلور في التساؤل التالي:

ما دور القيادات الإدارية في اتخاذ القرارات بجامعة بني وليد؟

أهمية الدراسة:

1- محاولة سد النقص والقصور في الدراسات والأبحاث العلمية المتعلقة بهذا الموضوع، ونوعية الأفراد

من الدارسين والقارئين ممن لديهم تساؤلات عن أسباب انخفاض قدرات ومهارات القادة الإداريين في اتخاذ القرارات الإدارية داخل المنظمات وإيجاد الحلول وإجابات لهذه التساؤلات.

2- تساهم هذه الدراسة في إثراء المكتبة المحلية والعربية بدراسة تتعلق بموضوع دور القيادة الإدارية في اتخاذ القرارات، في مؤسسات التعليم العالي، والتي أصبحت في أشد الحاجة إلى قيادة إدارية تمتلك مهارات وقدرات تمكنها من استيعاب التغيرات البيئة المحيطة.

3- التوصل إلى أفضل الطرق العلمية وذلك لغرض اتخاذ قرارات سليمة وفعالة .

أهداف الدراسة:

1- التعرف على مفهوم وأبعاد و أنماط القيادة الإدارية.

2- التعرف على واقع القرارات الإدارية بجامعة بني وليد.

3 . معرفة دور القيادة الإدارية في اتخاذ القرارات بجامعة بني وليد.

4- التعرف على نوع وطبيعة العلاقة بين القيادة الإدارية واتخاذ القرارات بجامعة بني وليد.

فرضيات الدراسة:

سوف تعتمد الدراسة على الفرضيات الاتية:

1- وجود قيادة إدارية فعالة من وجهة نظر الإداريين من (مدراء الإدارات ورؤساء الأقسام) بجامعة بني وليد.

2- يتم اتخاذ القرارات بجامعة بني وليد وفقاً للأسس العلمية.

3- هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين القيادة الإدارية وفاعلية اتخاذ القرارات السليمة بجامعة بني وليد.

منهجية الدراسة:

فرضت طبيعة موضوع الدراسة استخدام المنهج الوصفي التحليلي بأسلوب الدراسات الارتباطيه باعتباره يبحث في العلاقات بين متغيرين والذي يعمل على جمع المعلومات من مصادرها المختلفة وتحليلها وصولاً الي النتائج، ولهذا قامت الباحثة بدراسة الأدبيات من خلال البحث في المراجع والدوريات العلمية ذات الصلة بموضوع الدراسة.

مجتمع وعينة الدراسة:

ثم تحديد مجتمع الدراسة المستهدف بالقيادات الإدارية بجامعة بني وليد.

وبعد تحديد مجتمع الدراسة ثم تحديد عينة الدراسة باستخدام أسلوب الحصر الشامل لمفردات الدراسة وذلك لصغر مجتمع الدراسة.

أدوات الدراسة:

ثم الاعتماد على الكتب والمجلات والدوريات للحصول على البيانات الثانوية وثم توزيع استمارة الاستبيان على أفراد العينة للحصول على البيانات الأولية، وتحليلها للوصول الى نتائج تفيد البحث العلمي.

حدود الدراسة:

الحدود الموضوعية: تتركز هذه الدراسة على معرفة دور القيادة الإدارية في اتخاذ القرارات بجامعة بني وليد.

الحدود المكانية: تقتصر الحدود المكانية بالنسبة للدراسة علي الادارة العامة لجامعة بني وليد.

الحدود الزمنية: يتم جمع البيانات والمعلومات عن جامعة بني وليد خلال الفترة 2020-2021م.

المبحث الثاني: الجانب النظري.

القيادة الإدارية.

القيادة: "هي القدرة على التوجيه والتنسيق والرقابة على الآخرين وعلى أوجه العمل بقصد تحقيق الهدف العام للمنظمة وذلك من خلال التأثير على المرؤوسين بما يجعلهم يتبعون قائدهم برضا واقتناع أو باستعمال السلطة عند الضرورة ".(مكي، 2009، ص252)

وتعريف القيادة " هي العملية التي يتم من خلالها قيام الفرد (القائد) بالتأثير على مجموعة من الأفراد (التابعين) بغرض تحقيق هدف معين " (عبد الباقي وآخرون، 2008، ص206).

القيادة الإدارية " هي علاقة تبادلية للسلطة والمصلحة المشتركة بين أولئك الذين اختاروا لأن يقودوا وأولئك الذين قرروا أن يتبعوهم". (عياصرة، 2006، ص34)

أهمية القيادة الإدارية.

لقد ذهب كثير من رجال الفكر الإداري إلى القول بأن القيادة هي جوهر العملية الإدارية وقلبها النابض، وأنها مفتاح الإدارة. وأن أهمية مكانتها ودورها نابع من كونها تقوم بدور أساسي يسري في كل جوانب العملية الإدارية فتجعل الإدارة أكثر ديناميكية وفاعلية، وتعمل كأداة محركة لها لتحقيق أهدافها. كما أصبحت القيادة المعيار الذي يحدد على ضوئه نجاح أي تنظيم إداري، (كنعان ،2007، ص111).

لذا أصبحت القيادة في هذا العصر من بين المواضيع التي تلعب دوراً مهماً في نجاح المنظمات وفي أداء المرؤوسين لوظائفهم، ونظراً لأهمية القيادة في نجاح المنظمة وتحقيقها لأهدافها، ومن أهم ضرورات القيادة الفعالة اليوم هي مواكبتها وتفاعلها مع التغيرات المستمرة في البيئة التي تعمل بها المنظمة والتغيرات المستمرة داخل المنظمة ذاتها، الشكل (1) يوضح تأثير هذين النوعين من المتغيرات (أغنية، 2003 ،ص 213). يضيف (القاضي،2006 ،ص 188) على أن أهمية القيادة توقف على قدرتها على اكتساب تعاون العاملين فى تحسين ظروف العمل. فالمرؤوسون يحتاجون لقيادة ليس في شكلها

القديم السلطوي و إنما يحتاجون إلي قيادة تهتم بالقيم الإنسانية وتحترم المواهب الفردية المتميزة وتعمل على أيجاد مناخ وبيئة عمل تساعد على التميز وتحمل المخاطر والإبداع وتفويض السلطات ومن ناحية أخرى فان القادة في حاجة إلى مرؤوسين يتحمسون لتحمل المسئولية والنضج والتطلع إلى تحقيق الأفضل وليس فقط إلى مرؤوسين ينفذون الأوامر أي أن الرؤساء والمرؤوسين يحتاج بعضهم لبعض ولكن قد لا يتفاعلون معاً بالشكل الصحيح وقد لا ينفد المرؤوسين الأوامر الصادرة إليهم بالشكل الصحيح لأن القادة قد لا يملكون مقومات القيادة الصحيحة وهناك ثلاث قيم رئيسية لعمل القيادة تتلخص في الاتي:

أ- التزام القيادة بإرضاء العملاء.

ب- التزام القيادة بتطوير المنظمة.

ج- التزام القيادة بتحقيق أعلى عائد.

أنواع القيادة الإدارية:

1-القيادة المتسلطة (الدكتاتورية):

وتقوم على أساس أن القيادة حق يعطي للفرد الذي يتمتع بالسلطة، فهنا يتم تحديد الأعمال وتوزيع المهام وإصدار التوجيهات دون التشاور مع الشخص الذي يقوم بتنفيذ العمل.

2- القيادة الديمقراطية:

وتتصف بالمشاركة غير الرسمية للجماعة وبالاستفادة من أرائها، مع تشجيع المبادرة من التابعين، والقائد الديمقراطي يقترح الأعمال الحتمية مع توصياته وينتظر موافقة الجماعة قبل أن يضع هذه الأعمال موضع التنفيذ، كما يهتم القائد الديمقراطي بمصالح الجماعة ويعمل على إشباعها للحصول على أفضل النتائج.

3- القيادة الأبوية:

فالقائد وفق هذا النوع من القيادة هو (الأب الإداري) والذي يستخدم النفوذ الأبوي في علاقته مع المرؤوسين مستهدفاً حمايتهم وإرشادهم، مركزاً اهتمامه على راحتهم ورفاهيتهم.

ونظراً لهذا الاختلاف في استخدام السلطة وأسلوب التعامل مع المرؤوسين فليس للقائد إلا أن يختار إحدى هذه الأنواع، والاختيار إحداها في موقف ما يعني تركه الأنواع الأخرى، فالقائد لا يمكنه إلا أن يكون دكتاتورياً أو ديمقراطياً (توفيق ،2000، ص374).

مهارات القيادة الإدارية:

حتى يكون القائد قادراً على التأثير على مرؤوسيه ودفعهم نحو تحقيـق الأهداف في ظل الظروف والمواقف المحيطة، فلابد له من أن يتمتع بمهارات وقدرات تساعد على أداء مهام عمله، هذا وقد

اتفقت الدراسات الحديثة على أن أهم مهارات القائد ما يلي والشكل (1) يوضح مهارات القائد الاداري (مكي، 2009، ص 258).

1- المهارات الفنية:

وهي قدرة القائد على أداء عمله والإلمام بجوانبه الفنية وتفهم الأنظمة والإجراءات واللوائح، والإلمام بأعمال التابعين له من حيث طبيعة الأعمال التي يقومون بها ومعرفة مراحلها وعلاقاتها ومتطلباتها. وكذلك القدرة على استخدام المعلومات وتحقيقها، وإدارك ومعرفة الطرق والوسائل المتاحة والكفيلة بانجاز العمل وتكتسب هذه المهارة بالدراسة والخبرة والتدريب وتتميز بالخصائص التالية:

أ/ أنها أكثر تحديداً من المهارات الأخرى. أي يمكن التحقق من توافرها بسهوله، فالمهارة الفنية للمهندس والجراح والمحاسب تبدو واضحة لدى كل منهم أثناء أدائه لعملة،(جلدة، 2008 ،ص 146).

ب/ أنها تتميز بالمعرفة الفنية العالية والمقدرة على التحليل في مجال التخصيص، وعلى تبسيط الإجراءات المتبعة في استخدام الأدوات اللازمة لانجاز العمل.

ج/ أنها مألوفة أكثر من غيرها لتزايد الطلب عليها في ظل عصر التخصص حيث أصبحت الوظائف التخصصية بحاجة إلى قادرة تتوفر لديهم المعرفة والخبرة العالية ليتمكنوا من فهم عملهم وإتقانه.

د/ أنها أسهل في اكتسابها وتنميتها من المهارات الأخرى (كنعان ،2007، ص327).

2- المهارات الإنسانية:

وهي القدرة على تفهم سلوك العاملين ودوافعهم وشخصياتهم وعلاقاتهم، وقدرة القائد على الاهتمام بالجانب الإنساني في تعامله مع مرؤوسيه أخذاً في الاعتبار أنه يتعامل مع بشر لهم أحساس ومشاعر وكرامة ومعتقدات وبالتالي ينبغي على القائد أن يعاملهم معاملة إنسانية حسنة، وهذه المهارة تمكن القائد من القدرة على التعامل مع المرؤوسين وإشباع حاجاتهم وحل مشكلاتهم وتحقيق أهدافهم وأهداف العمل، (مكي، 2009 ، ص 258).

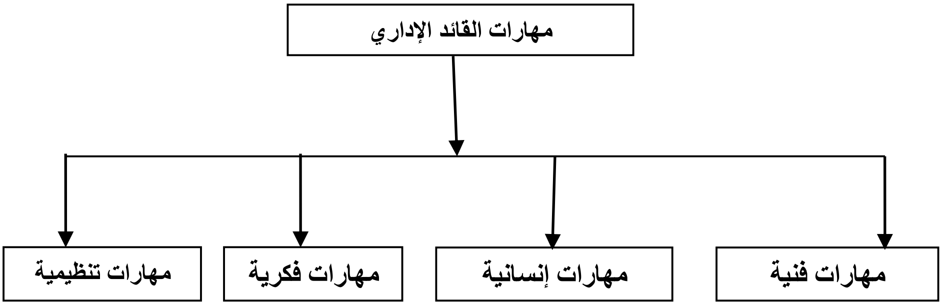
3- المهارات الفكرية:

تساعد المهارات الفكرية في تقدير المواقف وتقييم المشكلات واختيار الحلول المناسبة، وتتبلور في مهارة إدراك المواقف ورصد المتغيرات، واستثمار المعلومات المتاحة وتوظيفها لدعم اتخاذ القرارات بعد تحليل المشكلات والكشف عن أسبابها. كذلك يعتمد نجاح القائد الإداري الفعال على مهارته في بناء الاستراتيجيات وتنمية السياسات، وإعداد الخطط الإستراتيجية وحشد الجهود والموارد لتنفيذها بكفاءة. ومن المهارات الجديدة المطلوبة للقائد الإداري الفعال إجادة التعامل مع الحاسبات الآلية وتقنيات المعلومات والاتصالات، (الوليد، 2009، ص253).

4- المهارات التنظيمية:

وهي القدرة على تفهم نظريات التنظيم والتطوير التنظيمي والنظرة للمنظمة والعمل على أساس أنها نظام متكامل ومفتوح وتفهم أهدافها وأنظمتها وخططها. كذلك فهم البيئة المحيطة، وأن المنظمة جزء لا يتجزأ منها وأنها تؤثر فيها وتتأثر بها، كذلك إجادة أعمال السلطة والصلاحيات وتنظيم العمل، وتوزيع المهام والواجبات وتنسيق الجهود بين العاملين وتفهم القرارات وأبعادها وأثرها. (جلدة، 2008، ص147)

شكل (1) يوضح مهارات القائد الإداري (المصدر: مكي، 2009،ص 258).



عناصر القيادة الإدارية.

من مجموعة التعريفات للقيادة الإدارية يتبين أن هناك عناصر جوهرية لازمة لوجود القيادة الإدارية وهذه العناصر هي:

1- عملية التأثير التي يمارسها المدير على مرؤوسيه.

تقوم عملية التأثير التي ترتكز عليها القيادة الإدارية على ما يستخدمه المدير من وسائل لإقناع مرؤوسيه واستمالتهم وحثهم على التعاون لتحقيق الأهداف المطلوبة. وبقدر ما تكون درجة تأثير المدير فعالة في سلوك مرؤوسيه وتصرفاتهم في ممارستهم لنشاطاتهم تكون قيادته ناجحة وفعالة. وتتعدد الوسائل التي يستخدمها المدير للتأثير في مرؤوسيه تبعاً لتعدد الأسس التي تقوم عليها قوة التأثير والتي هي أصلاً قوة نفسية واجتماعية تستهدف سلوك الأفراد.

2- توجيه المرؤوسين وتوحيد جهودهم.

تستهدف عملية التأثير التي يقوم بها المدير نحو مرؤوسيه، تنظيم جميع القوى البشرية التي توجد في التنظيم وتوجيهها وضبط سلوكها في جميع المواقف. فالمدير يشرف على مجموعة من الموظفين يختلفون من وجوه متعددة كالسن والثقافة والظروف النفسية والاجتماعية. والمدير القائد هو الذي يستطيع من خلال عملية التأثير أن يشكل فريقاً متعاوناً من موظفيه رغم أوجه الاختلاف بينهم، وهذه كما تقول (ماري فوليت) هي الصفة المميزة للقيادة. فتحقيق التعاون الفعال يبين مجموعة المرؤوسين على المدير القائد

أن يتفهم القوى النفسية والاجتماعية المؤثرة في المجموعة العاملة وتكوين فريق متعاون من أفرادها. وأهم هذه القوى وحده المكان والتقارب، وإشراك المرؤوسين في اتخاذ القرارات، وتمكين العاملين من تحقيق ما يتوقعونه من مديرهم باعتباره مساعداً لهم في التقدم نحو تحقيق هدفهم المشترك، وتوفير المناخ الملائم في العمل؛ فالتعاون بين العاملين هو الذي يؤدي إلى عملية الخلق والإبداع، (كنعان، 2007، ص103).

3- تحقيق الهدف الوظيفي:

الهدف الأساسي من عملية التوجيه التي يقوم بها المدير القائد نحو مرؤوسيه من خلال تأثيره فيهم وتوحيد لجهودهم، هو تحقيق الهدف المنشود للتنظيم إلا أن أهداف التنظيم تتداخل مع مجموعات أخرى من الأهداف. وهذا التداخل يجعل تحقيق أي منها يساعد على تحقيق الأخرى. لذا يبتغي فهم كل مجموعة منها باعتبارها عنصراً أساسي في القيادة الإدارية: كأهداف التنظيم، وأهداف العاملين، وأهداف التنظيم الغير رسمي، وأهداف المديرين.

صفات القائد الناجح.

القيادة الناجحة هي القيادة ذات الاهتمام بالعمل والفرد معاً ونجد أن هذا المدير يعتقد أن العمل شيء طبيعي كاللعب ويدير مرؤوسيه بروح الفريق والمشاركة ومن خلال التزام الذاتي له وللمرؤوسين ويعالج الصراعات بالمواجهة ونجده عنيداً وقاسياً عند الضرورة، ونورد فيما يلي بعض الصفات التي يتسم بها القائد الناجح (الفعال)، (العلاق، 2008، ص 297).

1- **العقيدة الصحيحة:** لأن العقيدة الصحيحة تهدي إلى المثل العليا وتدفع إلى عمل الخير ويستتبع صحة العقيدة ،الإيمان بالعمل الذي يتولاه القائد أياً كان نوع ذلك العمل.

2- **الاستناد إلي الحقائق:** لأن القائد الجيد هو الذي لا يصدق القيل والقال، بل يحرص على أن يتأكد من الحقائق والشواهد والأدلة الثابتة، فالظن لا يعني من الحق شيئاً.

3- **الشورى:** لأن صفة القائد أن يتشاور مع الآخرين، ولا يتخذ القرارات المهمة وحده.

4- **الفطنة وبعد النظر:** إن الفطنة وبعد النظر هي من صفات القائد الضرورية، فالقائد ينبغي أن يكون حكيماً في تصرفاته، وسريع الفهم والإدراك.

5- **الحرص الشديد:** خصوصاً إذا تعلق الأمر بمصالح ومصائر الآخرين من المرؤوسين، فلا ينبغي للقائد أن يتعجل في اتخاذ القرار إلا بعد تمحص دقيق.

6- **الشجاعة:** من صفات القائد الجيد الشجاعة في مواجهة المواقف الصعبة، فالقائد هو رجل جميع المواقف وعليه أن يكون حازماً وقت اللزوم.

7- **القابلية البدنية:** وليس معنى ذلك بالضرورة القوة البدنية أو ضخامة الجسم أو القوام الرياضي، بل يعني ألا يتسم القائد بتشويه بدني يعيب طلعته، أو مرض مزمن يقعده، أو عاهة مستديمة، وحبذا لو كان

القائد بكامل صحته الجسمانية والذهنية والعقلية حتى يستطيع أن يبذل من الجهد البدني والعقلي ما يتلاءم مع مسؤوليته ،ويكون قوي الأعصاب حتى لا يفقد توازنه وأعصابه بسهولة.

8- **القدرة على تحمل المسؤولية:** ومعني ذلك أن يكون القائد متمتعاً بالسيادة الفنية، في مجال النشاط الذي يشرف عليه، على غيره من التابعين، وأن يكون ذا شخصية قويه لا تنهار أمام المسؤوليات ولا تتهرب منها بل يواجهها بالعلاج الملائم.

9- **معرفة الأصول العلمية للدارة:** فذلك أول الطريق نحو النجاح إذا بإلمام القائد بأصول الإدارة، ما يوفر عليه الكثير من الجهد الذي يضيع في تجارب خاصة وما تسفر عنه من خطأ.

10- **العقلية المنظمة:** التي تستطيع أن تخطط وتنظم وتراقب وتنسق.

11- **الشعور الإنساني في المعاملة:** فالقائد الناجح الذي يدوم هو القائد الإنساني، الذي تكون معاملته للآخرين إنسانية، تدفع العاملين معه إلى المثابرة وتعظيم الجهود لبلوغ الأهداف المنشودة.

12- **القدرة على نيل ثقة الآخرين:** وهذه صفة ترتبط بإخلاص القائد لعمله ولتابعية ،ويرتبط بها كذلك أن يثق القائد في قدرات مرؤوسيه وإمكاناتهم ، وبهذا يكون الشعور بالثقة متبادلاً بين الطرفين.

13- **المحبة المتبادلة:** فحب القائد لمرؤوسيه يبعث فيهم شعور الولاء نحوه، وينعكس ذلك على حبهم له وبذلك يطيعونه عن حب لاعن رهبة.

14- **الشخصية النافذة:** التي تستطيع أن تفرض نفسها على الغير وتجذب اهتمامهم وتثير احترامهم.

15- **الماضي الناصع المجيد:** فالقائد قدوة يحتل مكان الصدارة في جماعته ،والكل ينظر إليه ويبحث في ماضيه، وحياته الخاصة، ماضيها وحاضرها، ليست له وحده بل ملك الجماعة.

أتحاذ القرارات.

مفهوم اتخاذ القرارات:

يرى (عليان ،2007، ص136) عملية اتخاذ القرار" هي عملية اختيار بديل من بين عدة بدائل وأن هذا الاختيار يتم بعد دراسة تحليلية لكل جوانب المشكلة وموضوع القرار".

يرى (عشوش ،2005 ،ص97) "إن عملية اتخاذ القرارات وظيفة مهمة في الإدارة لأن نجاح أي عملية إدارية يرتبط بصنع واتخاذ القرارات".

كما يرى (عبدالمحسن، 2006، ص169) "إن عملية اتخاذ القرار هي جوهر عمل المدير في أي منظمة" حيث أشار إلى أن عمل المدير يقضيه في ثلاثة أنشطة رئيسية تعتبر أساس اتخاذ القرار وهي:

1. البحث عن المشاكل التي يتم اتخاذ القرارات.
2. تحديد البدائل المتاحة كحل للمشكلة.
3. اختيار أحد أفضل هده البدائل.

واتخاذ القرار من قبل المدير يعني اختيار لأحد البدائل المتاحة أمامه من أجل حل المشكلة التي تواجهه، ويمكن تعريفه بأنه إصدار حكم معين عما يجب أن يفعله المدير في موقف ما، وذلك بعد الفحص الدقيق للبدائل المختلفة الممكن إتباعها.

أهمية اتخاذ القرارات:

يعتبر اتخاذ القرارات الإدارية من المهام الجوهرية للمدير، ومن هنا وصفت عملية اتخاذ القرار بأنها قلب الإدارة، وان مفاهيم النظرية الإدارية يجب أن تكون مستمدة من منطق وسيكولوجية الاختيار الإنساني، كما وصف المدير بأنه متخذ قرارات، وأن قدرته على اتخاذ القرارات وحقه النظامي في اتخاذها هو الي يميزه عن غيرة من أعضاء التنظيم الإداري. (العجمي، 2008،ص 230).

ومن هنا أصبحت عملية اتخاذ القرار محور العملية الإدارية، وهي مقدار النجاح الذي تحققه أي منظمة. ويقتضي فهم أهمية اتخاذ القرارات في الإدارة التعليمية بيان دورها وارتباطها بجوانب العملية الإدارية المختلف من تخطيط، وتنظيم، وتنسيق، وسياسات، واتصالات، وتفويض، وهذا ما سيعرض فيما يلي:

1- اتخاذ القرار والتخطيط:

تتضح العلاقة بين عملية اتخاذ القرار والتخطيط من خلال تحديد معنى التخطيط، وبيان خطوات العملية التخطيطية. فالتخطيط عبارة عن (محاولة ذهنية تتضمن الاختيار الواعي للحلول وتأسيس القرارات طبقا للأغراض والوقائع والتقديرات المدروسة) ويعرفه بأنه نشاط إنساني موجه لتحقيق أهداف النظام بأعلى كفاءة وأقل وقت وجهد وباستغلال الإمكانات المتاحة ومهما اختلفت التعريفات للتخطيط فإنها تدور حول محور واحد، وهو أن التخطيط يعنى (عملية اختيار بين عدد من البدائل المتاحة التي يتم تقييمها، لتحديد البديل المناسب الذي يحقق الهدف).

2- اتخاذ القرار والتنظيم:

ترتبط عملية اتخاذ القرار بالتنظيم من زوايا متعددة أهمها: الهيكل التنظيمي والإجراءات التنظيمية، وطبيعة العلاقات بين العاملين، وتقسيم العمل ومسئولية العاملين.

والتنظيم الإداري يؤثر في عملية اتخاذ القرار من خلال تقسيم العمل، وتحديد الاختصاصات للعاملين، وتحديد القواعد والإجراءات المفصلة التي تحكم سير العمل، ونقل عملية اتخاذ القرار إلى جميع أجزاء التنظيم سواء من أعلى إلى أسفل، أو من أسفل لأعلى المستوى الأفقي.

وتختلف طبيعة وأهمية عملية اتخاذ القرار تبعا لاختلاف طبيعة التنظيم ومشكلة ودرجة اللامركزية التي يأخذ بها، فينما نجد تنظيما إداريا ـ كالجامعة مثلا ـ تكون سلطة اتخاذ القرار أكثر اتساعا، حيث يكون للمرؤوسين –مثل أساتذة الجامعة –سلطة واسعة في اتخاذ الكثير من القرارات بأنفسهم، نجد أن سلطة اتخاذ القرار في الإدارة التعليمية أقل اتساعا.

3ـ اتخاذ القرار والتنسيق:

يعتبر التنسيق عنصرا هاما من عناصر العملية الإدارية، فالمدير الناجح هو الذي يقوم –أثناء قيامه بمهامه –بالتنسيق بين أوجه النشاط المختلفة التي تدخل في نطاق سلطاته، ويرى أن ارتباط التنسيق بعملية اتخاذ القرار يبرز من خلال تنظيم وتوحيد الجهود والطاقات البشرية والمادية في المنظمة، لضمان حسن استخدامها لاتخاذ القرار وتنفيذه، ومن هنا يجب على المدير –متخذ القرار –مراعاة ثلاثة عناصر أساسية ترتبط بالتنسيق هي:

أ. التوازن. ب ـ التوقيت. ج ـ التكامل.

4ـ اتخاذ القرار والسياسات:

تعرف السياسات بأنها تعبير صريح أو ضمني عن المبادئ والقواعد التي وضعتها القيادة الإدارية لتسترشد بها المنظمة ولضبط الفكر والعمل بها.

ومن هذا المنطق تعنى السياسات الإدارية مجموعة من القواعد التي تحكم سير العمل والتي توضح سلفا بمعرفة القيادات الإدارية ليهتدي بها المرؤوسون في مستويات التنظيم المختلفة ـ في اتخاذ كافة القرارات.

5ـ اتخاذ القرار والاتصالات:

إن مشكلة الإدارة الأولى في يومنا هذا هي مشكلة الاتصالات إي مشكلة توفير البيانات والمعلومات اللازمة للعملية الإدارية.

وإذا كانت الاتصالات ضرورية ولازمة للعملية الإدارية بجوانبها المتعددة، فهي أكثر ضرورة وأهمية لعملية اتخاذ القرار، لأن الاتصالات واتخاذ القرار يشكلان جانبين هامين من جوانب العملية الإدارية، ويعتمد كل واحد منهم على الآخر ويتأثر بها.

6ـ اتخاذ القرار والتفويض:

لقد أدى تطور الأعمال الإدارية وتعقدها إلى تزايد الأعباء، على عاتق القيادات الإدارية التي يفرضها عليها مركزها القيادي في التنظيم، ذلك أن زيادة حجم التنظيمات الإدارية الحديثة، وتعقد أعمالها، وتشعب نشاطاتها أدى إلى تزايد مسئوليات قيادتها، وأصبح من أهم الأعباء التي تواجه قيادة التنظيم الإداري العمل على رفع الواجبات اليومية غير الهامة عن كاهل القائد ليتسنى له التفرغ والتفكير في العمليات الاستراتيجية والهامة في التنظيم، وليتاح له الوقت الكافي للاطلاع على نشاطات مرؤوسيه ومعالجة مشاكلهم.

ولذلك أصبحت القيادة في وضع يحتم عليها الإقدام على تفويض اتخاذ بعض القرارات للمستويات الإدارية الوسطى والمباشرة. (العجمي، 2008،ص235).

أنواع القرارات الإدارية.

1-القرارات التقليدية:

أ- القرارات التنفيذية: وهي تتعلق بالمشكلات البسيطة المتكررة كتلك المتعلقة بالحضور والانصراف وتوزيع العمل والغياب والإجازات، وكيفية معالجة الشكاوى.

وهذا النوع من القرارات يمكن البت فيه على الفور نتيجة الخبرات والتجارب التي اكتسبها المدير والمعلومات التي لديه.

ب- القرارات التكتيكية: وتتصف بأنها قرارات متكررة وإن كانت في مستوى أعلى من القرارات التنفيذية وأكثر فنية وتفصيلاً.

ويوكل أمر مواجهتها إلى الرؤساء الفنيين والمتخصصين.

2-القرارات غير التقليدية:

أ- القرارات الحيوية: هي تتعلق بمشكلات حيوية يحتاج في حلها إلى التفاهم والمناقشة وتبادل الرأي على نطاق واسع، وفي مواجهة هذا النوع من المشكلات يبادر المدير متخذ القرار بدعوة مساعديه ومستشاريه من الإداريين والفنيين والقانونيين إلى اجتماع يعقد لدراسة المشكلة، وهنا يسعى المدير متخذ القرار لإشراك كل من يعنيهم أمر القرار من جميع الأطراف في مؤتمر، وأن يعطيهم جميعًا حرية المناقشة مع توضيح نقاط القوة والضعف. (الأشهب، 2014، ص10)

ب- القرارات الاستراتيجية: وهي قرارات غير تقليدية، تتصل بمشكلات إستراتيجية وذات أبعاد متعددة، وعلى جانب كبير من العمق والتعقيد، وهذه النوعية من القرارات تتطلب البحث المتعمق والدراسة المتأنية والمستفيضة والمتخصصة التي تتناول جميع الفروض والاحتمالات وتناقشها.

مراحل اتخاذ القرارات.

المرحلة الأولى: تشخيص المشكلة:

ومن الأمور المهمة التي ينبغي على المدير إدراكها وهو بصدد التعرف على المشكلة الأساسية وأبعادها، هي تحديده لطبيعة الموقف الذي خلق المشكلة، ودرجة أهمية المشكلة، وعدم الخلط بين أعراضها وأسبابها، والوقت الملائم للتصدي لحلها واتخاذ القرار الفعال والمناسب بشأنها.

المرحلة الثانية: جمع البيانات والمعلومات:

إن فهم المشكلة فهمًا حقيقيًا، واقتراح بدائل مناسبة لحلها يتطلب جمع البيانات والمعلومات ذات الصلة بالمشكلة محل القرار، ذلك أن اتخاذ القرار الفعال يعتمد على قدرة المدير في الحصول على أكبر قدر ممكن من البيانات الدقيقة والمعلومات المحايدة والملائمة زمنيًا من مصادرها المختلفة، ومن ثم تحديد

أحسن الطرق للحصول عليها، ثم يقوم بتحليلها تحليلاً دقيقًا ويقارن الحقائق والأرقام ويخرج من ذلك بمؤشرات ومعلومات تساعده على الوصول إلى القرار المناسب.

المرحلة الثالثة :تحديد البدائل المتاحة وتقويمها:

ويتوقف عدد الحلول البديلة ونوعها على عدة عوامل منها:

وضع المنظمة، والسياسات التي تطبقها، والفلسفة التي تلتزم بها، وإمكانياتها المادية، والوقت المتاح أمام متخذ القرار، واتجاهات المدير متخذ القرار وقدرته على التفكير المنطقي والمبدع، الذي يعتمد على التفكير ألابتكاري الذي يرتكز على التصور والتوقع وخلفه الأفكار مما يساعد على تصنيف البدائل المتواترة وترتيبها والتوصل إلى عدد محدود منها.

المرحلة الرابعة: اختيار البديل المناسب لحل المشكلة:

وتتم عملية المفاضلة بين البدائل المتاحة واختيار البديل الأنسب وفقًا لمعايير واعتبارات موضوعية يستند إليها المدير في عملية الاختيار وأهم هذه المعايير:

1-تحقيق البديل للهدف أو الأهداف المحددة، فيفضل البديل الذي يحقق لهم الأهداف أو أكثرها مساهمة في تحقيقها.

2-اتفاق البديل مع أهمية المنظمة وأهدافها وقيمها ونظمها وإجراءاتها.

3-قبول أفراد المنظمة للحل البديل واستعدادهم لتنفيذه.

4-درجة تأثير البديل على العلاقات الإنسانية والمعاملات الناجحة بين أفراد التنظيم.

5-درجة السرعة المطلوبة في الحل البديل، والموعد الذي يراد الحصول فيه على النتائج المطلوبة.

6-مدى ملائمة كل بديل مع العوامل البيئية الخارجية للمنظمة مثل العادات والتقاليد.

7-القيم وأنماط السلوك والأنماط الاستهلاكية وما يمكن أن تغرزه هذه البيئة من عوامل مساعدة أو معوقة لكل بديل.

8-المعلومات المتاحة عن الظروف البيئية المحيطة.

المرحلة الخامسة: متابعة تنفيذ القرار وتقويمه:

ويجب على متخذ القرار اختيار الوقت المناسب لإعلان القرار حتى يؤدي القرار أحسن النتائج . وعندما يطبق القرار المتخذ، وتظهر نتائجه يقوم المدير بتقويم هذه النتائج ليرى درجة فاعليتها، ومقدار نجاح القرار في تحقيق الهدف الذي اتخذ من أجله.

وعملية المتابعة تنمي لدى متخذ القرارات أو مساعديهم القدرة على تحري الدقة والواقعية في التحليل أثناء عملية التنفيذ مما يساعد على اكتشاف مواقع القصور ومعرفة أسبابها واقتراح سبل علاجها.

ويضاف إلى ذلك أن عملية المتابعة لتنفيذ القرار تساعد على تنمية روح المسؤولية لدى المرؤوسين وحثهم على المشاركة في اتخاذ القرار. (الأشهب، 2014، ص6)

العوامل المؤثرة في اتخاذ القرارات:

إن عملية صنع القرار هي عملية مركبة تتضمن العديد من المراحل لكل منها معاييره الخاصة، والتي يجب مراعاتها من قبل صناع القرار، كما أنها عملية ديناميكية تتضمن العديد من الخيارات، يستلزم تقييمها عمليات عقلية متعددة، فهي تحتاج في ذلك إلى جهود الأفراد في شكل جماعات، انطلاقا من تأثر القرار بآراء و أفكار المحيطين به وبطبيعة البيئة التي يعمل بها، تعبر عنها الثقافة التنظيمية في تجربة عمل جماعية طورها أفرادها من خلال إيجاد حل للمشاكل اليومية التي تعيق اندماجهم الداخلي وتكيفهم الخارجي تنعكس تلك التجربة كإطار مرجعي لتوجيه السلوك التنظيمي، وتوجيه طريقة العمل والممارسات الإدارية، إضافة أنها إلى أنها السبيل للإدراك والتفكير في مواجهة المشاكل واتخاذ القرارات في المؤسسة (كنعان،2007،ص204).

يعتبر اتخاذ القرار جوهر عمل القيادة الإدارية ونقطة الانطلاق بالنسبة لجميع الأنشطة التي تتم داخل المنطقة وتلك التي تتعلق بتفاعلاتها مع البيئة الخارجية، وتزداد أهمية القرارات كلما كبر حجم المنظمة، وتعقدت وتشبعت نواحي أنشطتها، وزادت ديناميكية بيئتها الخارجية والداخلية، وهناك عدة عوامل تتأثر بها القرارات الإدارية من بين هذه العوامل هي(صالح، 2003، ص 78):

1 . **العوامل الخارجية:** تمثل المنظمة إحدى خلايا المجتمع، فهي تتأثر مباشرة به، ومن بين العوامل الخارجية التي تؤثر على عملية القرارات هي العوامل الاقتصادية، السياسة، والاجتماعية، التكنولوجيا، القيم والعادات والقوانين الحكومة والرأي العام، وكذلك السياسة العامة للدولة.

2 . **تأثير البيئة الداخلية:** ومن العوامل التي تؤثر على اتخاذ القرار تلك التي تتعلق بالهيكل التنظيمي، وطرق الاتصال، والتنظيم الرسمي وغير الرسمي، وطبيعة العلاقات الإنسانية السائدة وإمكانية الأفراد ،وقدراتهم ومدى تدريبهم، كما أن نوعية القرارات تتأثر بالقيم والمفاهيم التي يعمل ضمنها المديرون لمواجهة المشاكل التي تستدعي الحل.

3 . **العوامل النفسية:** تعتبر أهمية الجوانب النفسية لمتخذي القرار من بين أهم العوامل المتحكمة في سلوك الفرد المتخذ للقرار، ولذلك يصبح تأثيرها سلبيا إذا اتخذ القرار تحت ضغوطات نفسية، حيث أن هذه الضغوط تؤثر على حرية الفرد في اتخاذ القرار فتصبح حرية الفرد مقيدة بهذه الضغوط.

4 . **توقيت اتخاذ القرار:** يعتبر عامل الوقت من العوامل الرئيسية في عملية اتخاذ القرارات في المنظمات الاقتصادية، خاصة وأن كثير من القرارات لها تأثير كبير على روح العمل بالمنظمة، فيرغب الأفراد دائما

أن يعرفوا القرار في الوقت المناسب حتى يستطيعوا القيام بدورهم بشكل فعال، كما يرغب الرؤساء أن يحاطوا علما بالقرارات التي تصدر قبل أن يعرفها مساعديهم ومرؤوسيهم.

5 ـ **المعلومات والقرار:** تتأثر القرارات التي تتخذ من المنظمة سلبا أو إيجابيا، بالبيانات والمعلومات والحقائق التي تتواجد، والمتعلقة بالمشكلة المراد اتخاذ القرار بشأنها.

6 ـ **أهداف المنظمة:** مما لاشك فيه أن أي قرار يتخذ وينفذ لابد وأن يؤدي في النهاية إلى تحقيق أهداف المنظمة، فأهداف المنظمة هي محور التوجيه الأساسي لكل العمليات فيها، لذلك فإن بؤرة الاهتمام في اتخاذ القرار هي اختيار أنسب الوسائل التي يبدو أنها سوف تحقق أهداف المنظمة الإستراتيجية أو التكتيكية (فتحي، 2006 ،ص 83).

7 ـ **الثقافة السائدة في المجتمع والمؤسسة:** تعتبر ثقافة المجتمع وعلى الأخص نسق القيم من الأمور الهامة التي تتصل بعملية اتخاذ القرار، فالمنظمة لا تقوم في فراغ وإنما تباشر نشاطها في المجتمع وللمجتمع، ومن ثم فلابد من مراعاة الأطر الاجتماعية والثقافية للمجتمع عند اتخاذ القرار.

8 ـ **الواقع ومكوناته من الحقائق والمعلومات المتاحة:** لا يكفي المحتوى القيم أو المحتوى الأخلاقي كما يسميه البعض بل يجب أن يؤخذ في الاعتبار الحقيقة والواقع وما ترجحه من وسيلة أو بديل على بديل، وأن القرارات هي شيء أكبر من مجرد افتراضات تصف الواقع لأنها بكل تأكيد تصف حالة مستقبله هناك تفصيل لها على حالة أخرى وتوجه السلوك نحو البديل المختار، ومعنى هذا باختصار أن لها محتوى خلقيا بالإضافة إلى محتواها الواقعي (الوليد،2009،ص 156).

فعالية اتخاذ القرارات.

يرى (النعيمى، 2008 ،ص 211) أن يمكن تحسين فعالية اتخاذ القرارات في المنظمات بإتباع بعض القواعد الإرشادية وهي:

1 ـ ضرورة توافر المرونة الذهنية والمنطق التي تكفل الإلمام بالعناصر الملموسة وغير الملموسة والعاطفة الرشيدة والتي تساعد التحليل المنطقي لكل حالة بمفردها والتي تتطلب التمييز بين الحقائق والقيم في كل قرار.

2 ـ توفير القناعة الكافية للقرار وذلك بالدفاع عن أسباب القرار وتفسير أهدافه والتي أذت لاتخاذه (هنا القرار الرشيد).

3 ـ توفير الوقت الكافي لعملية اتخاذ القرار بحيث لا يكون هذا الوقت أكثر أو أقل من اللازم، لأن الوقت الأقل من اللازم يؤدي إلى اتخاذ قرارات غير ناضجة أما الوقت الأكثر من اللازم يؤدي إلى تعقد المشكلة التي استدعت الحاجة أساسا لاتخاذ القرار.

4 ـ قبول فكرة التغيير، لأن الظروف والمواقف لا تظل ساكنة بل هي دائمة التغير والحركة ولذلك يقع على عاتق متخذ القرار أن يكون مستعدا لإجراء التغيرات اللازمة في المواقف والظروف لكي تتماشى مع نتائج القرار.

معوقات اتخاذ القرارات:

1 ـ نقص البيانات والمعلومات المتاحة عند اتخاذ القرار إذ غالبا ما يشكل افتقار المدير أو الرئيس للبيانات والمعلومات المتوفرة العديد من العقبات في تحقيق القرارات الهادفة في المعالجة المطلوبة.

2 ـ صعوبة تحديد المشكلة المراد معالجتها لاسيما إذا اتسمت هذه المشكلة بتداخل المتغيرات المختلفة التي يتعذر معها تحديد السباب الأساسية التي ساهمت بها.

3 ـ صعوبة تحديد الأهداف المراد انجازها لاسيما إذا لم ينسى المدير توضيح الأهداف بدقة وشفافية فان القرارات المقترنة بذلك تعتريها الصعوبة في التحقيق المستهدف.

4 ـ إن عدم القدرة على تحديد البدائل المتاحة بدقة من ناحية وكدلك عدم القدرة على تحديد المنافع (المزايا) أو العيوب التي ترتبط بكل البدائل المتوفرة يعد أيضا من الصعوبات التي تواجه متخذي القرارات.

5 ـ أحيانا ترتبط عملية اتخاذ القرارات بالسرعة ولذا فان عدم توفر الوقت اللازم لمتخذ القرارات لتعرف وتحديد المشكلة وكذلك وفرة البيانات والمعلومات وتحديد البدائل وجمع القرارات التي غالبا ما يكون الوقت المتاح حاسما في اتخاذها. (فتحي، 2006،ص111)

المبحث الثالث: تحليل البيانات واختبار الفرضيات:

لتحقيق أهداف البحث تم جمع البيانات اللازمة واستخدم استمارة استبيان والتي تتكون من (20) فقرة بخمسة بدائل للاستجابة بعد قياس الصدق والثبات وذلك على النحو الاتي:

صدق أداة الدراسة: قام الباحث بالتحقق من صدق الاستبيان عن طريق الصدق الظاهري وذلك بعرض الاستبيان على مجموعة من الخبراء في الاختصاص للحكم عليه من حيت صلاحية للقياس.

ثبات أداة الدراسة: بقياس تبات الاستبيان عن طريق التطبيق وإعادة التطبيق حيث قام الباحث بتوزيع الاستبيان على عينة استطلاعية مكونة من (11) تم أعاد توزيع الاستبيان على نفس العينة بعد مدة (20) يوما تم قام بقياس معامل الارتباط بين التطبيقين فكان معامل الارتباط 79% وهو معامل ارتباط عالي يدل على تبات المقياس.

1- التعرف على جودة القيادة الإدارية.

باختبار الفرضية الأولي والتي نصها توجد قيادة إدارية جيدة من وجهة نظر الموظفين بالإدارة العامة للجامعة وذلك باستخدام اختبار T – Test لعينة واحدة لقياس الفروق في لدرجات بين أفراد العينة على استبيان جودة القيادة الإدارية فكانت النتيجة كما في الجدول الاتي:

القيادة الادارية	المتوسط	الانحراف المعياري	قيمة T	درجات الحرية	الدلالة
	14.73	4.56	9.251	10	0

الجدول السابق يبين أن متوسط درجات أفراد العينة (14.7) بانحراف معياري (4.56) وقيمة t المحسوبة (9.251) عند درجة حرية 10 وهي دالة عند مستوى المعنوية 0.05 أي أن وجهة نظر الإداريين بالإدارة العامة لجامعة بني وليد تتجه إلى أن إدارة جامعة بني وليد جيدة، وهذا لا يتنافى مع الواقع حيث تري أن الإدارة الحالية لجامعة بني وليد تبتعد عن المركزية وتخول الإدارات المختلفة سوء في إدارة الجامعة أو عمداء الكليات بصلاحياتهم في إداراتهم وكلياتهم وهذا من دواعي الاستقرار الإداري والرضا الوظيفي سواء للموظفين أو أعضاء هيئة التدريس مما يعطي الإدارة مستوي عالي من الجودة.

2- اتخاذ القرار.

قام الباحث باختبار الفرضية الثانية والتي نصها تقوم الإدارة باتخاذ قرارات سليمة في معظم الاحيان بناء على أسس علمية وذلك باستخدام اختبار T – Test لعينة واحدة لقياس الفروق في الدرجات بين افراد العينة فكانت النتيجة كما في الجدول الاتي:

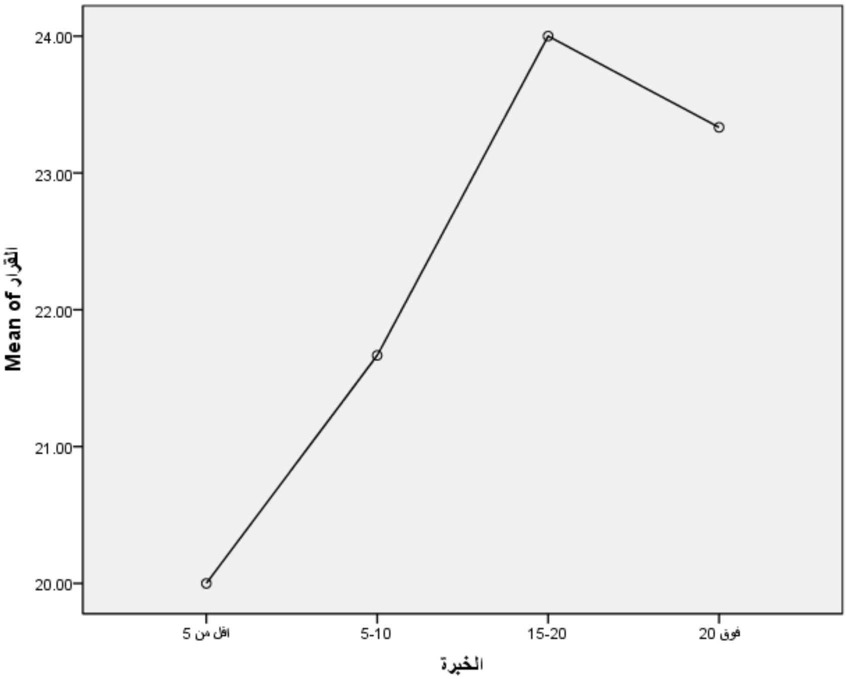
اتخاذ القرار	المتوسط	الانحراف المعياري	قيمة T	درجات الحرية	الدلالة
	22.45	3.17	21.375	10	0

من خلال الجدول السابق يتبين أن متوسط درجات أفراد العينة على مقياس اتخاذ القرار (22.5) بانحراف معياري (3.2) وقيمة t المحسوبة (21.375) عند درجة حرية 10 وهي دالة عند مستوى المعنوية 0.05 مما يعني تحقق الفرضية أي أن الإداريين في جامعة بني وليد يقوم باتخاذ قرارات سليمة في معظم الأحيان بناء على أسس علمية، وهذا ما تؤكده الفرضية الأول القائلة بجودة الإدارة فالإدارة الجيدة تضح جودتها في سلامة قراراتها واعتمادها على الأسس العلمية لاتخاذ القرار وهذا أيضا لا يتنافى مع الواقع ويتضح ذلك من خلال مظاهر الرضا الوظيفي حيت لا توجد احتجاجات أو اعتراضات ملحوظة على قرارات الإدارة بالإضافة إلى ما تلاحظه من حرص الإدارة على تطبيق لائحة التعليم العالي 501 في كل عملها.

3- الجنس والقيادة.

القيادة	الجنس	العدد	المتوسط	الانحراف المعياري	قيمة t	درجات الحرية	الدلالة
	ذكور	8	15.5000	5.07093	1.268	9	0.219
	اناث	3	12.6667	2.30940			

الجدول السابق يبين أن متوسط درجات عينة الذكور على مقياس جودة القيادة (15.50) بانحراف معياري (5.070) ومتوسط درجات عينة الإناث (12.66) بانحراف معياري (2.309) وقيمة t (1.268) عند درجات حرية (9) وهي غير دالة عند مستوي دلالة (0.05) كما يدل على عدم وجود فروق من وجهة نظر الإداريين بجامعة بني وليد في الإدارة ترجع لمتغير الجنس وهذا أمر منطقي حسب رأي الباحث على اعتبار أن العاملين بالمجمع يكونون أدائهم في الإدارة وفقا لقانون العمل والأداء الإداري لذلك فإن وجهات نظرهم تجاه الإدارة لا اختلاف فيها.



شكل (2) يوضح وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين عامل (الخبرة واتخاذ القرارات)

المبحث الرابع: النتائج والتوصيات:

اولا: النتائج.

1-- نمط القيادي المتبع بجامعة بني وليد هو نمط القيادة الديمقراطية وذلك من خلال تفويض السلطات والاختصاصات بين مختلف مستويات الإدارات داخل كليات الجامعة.

2- يتم اتحاد القرارات بجامعة بني وليد وفقاً للأسس العلمية، وذلك بعد تحديد أسباب المشكلة واقتراح الحلول بشأنها.

3- توجد علاقة وثيقة بين القيادة الإدارية واتخاذ القرارات بجامعة بني وليد.

4- يشارك العاملين بجامعة بني وليد في اتخاذ القرارات بدرجة متوسطة.

ثانيا: التوصيات.

من خلال النتائج لتي توصلت إليها الدراسة بعد التحليل ومدلولاتها يوصي الباحث بالاتي:

1- زيادة الاهتمام بإتباع الأساليب العلمية في اتخاذ القرارات، بناء على جمع وتحليل المعلومات والمشاركة في اتخاذ القرارات.

2- منح صلاحيات أكثر للمستويات الإدارية لزيادة فاعلية القرارات.

3- التركيز على مشاركة العاملين في اتخاذ القرارات لزيادة فعاليتها.

4- دراسة وتحليل البيئة المحيطة بشكل مستمر لدورها في زيادة فاعلية القرارات.

5- أن تستمر إدارة الجامعة في منح صلاحيات واسعة لعمداء الكليات والابتعاد عن المركزية كلما امكن ذلك وذلك لزيادة تحسين مستوي الجودة داخل الكليات مما ينتج عنه التقدم في الترتيب العام للجامعات على المستوي المحلي والدولي.

المراجع.

1- بشير العلاق، الإدارة الحديثة (نظريات ومفاهيم)، (عمان، دار اليازورى العلمية للنشر والتوزيع، 2008).

2- بشار يزيد الوليد، المفاهيم الإدارية الحديثة، (عمان، دار الراية للنشر والتوزيع، 2009).

3- جميل أحمد توفيق، إدارة الأعمال (مدخل وظيفي)، (الإسكندرية، الدار الجامعية، 2000).

4- ربحي مصطفي عليان، أسس الإدارة المعاصرة، ط(1)، (عمان، دار صفاء للنشر والتوزيع،2007).

5- زكي مكي إسماعيل، مبادئ الإدارة (سلسلة العلوم الإدارية)، ط3 (مطبعة جامعة النيلن، 2009).

6- سامر جلدة، السلوك التنظيمي والنظريات الحديثة، ط1 (عمان، دار أسامة للنشر ، 2008).

7- صلاح عبدالباقي، وآخرون، السلوك التنظيمي، (الإسكندرية، الناشراليكس لتكنولوجيا المعلومات، 2008).

8- صلاح عبدالقادر النعيمي، المدير.. القائد والمفكر الإستراتيجي (فن ومهارات التفاعل مع الآخرين)، ط1(الأردن، إثراء للنشر والتوزيع، 2008).

9- علي احمد عبدالرحمن عياصرة، القيادة والدافعية في الإدارة التربوية_ط1 (عمان، دار الحامد للنشر والتوزيع، 2006).

10- فؤاد القاضي، السلوك التنظيمي والإدارة، ط1، 2006

11- محمد فتحي، صناعة القرار تحليل وحل المشكلات، الأندلس الجديدة، ط(1)، 2006.

12- محمد حسنين العجمي، القيادة الإدارية والتنمية البشرية، (دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، ط(1)، 2008).

13- نبيل توفيق محمد عبد المحسن، إدارة المنشآت المتخصصة، (دار الفكر العربي، 2006).

14- نبيل عشوش، أسس الإدارة المعاصرة، (أكاديمية الفراعنة، 2005).

15- نواف كنعان، القيادة الإدارية (عمان، دار الثقافة للنشر والتوزيع ،2007).

16- نوال عبدالكريم الأشهب، اتخاذ القرارات الإدارية (أهميتها ومراحلها)، (عمان، دار امجد للنشر والتوزيع، 2014).

17- المهدي الطاهر غنية، مبادئ إدارة الإعمال (المفاهيم والأسس والوظائف)، ط1، (طرابلس، الجامعة المفتوحة، 2003).

الآثار الاقتصادية لجائحة كورونا COVID-19 على الدول العربية (دراسة حالة ليبيا)

د. جمعة مفتاح الكاسح

جامعة بني وليد-ليبيا

المستخلص:

هدفت الدراسة إلى استعراض بعض التداعيات الاقتصادية لفيروس كورونا المستجد كوفيد ـ 19 على الدول العربية الذي اصاب الصين في أواخر عام 2019 م، ثم انتقل لغيره من البقاع، مما حول انتشاره إلى جائحة عالمية اضرت الحكومات على اثرها إلى اتخاذ العديد من لتدابير والإجراءات الاستثنائية، كتباعد الاجتماعي والإغلاق والإيقاف للعديد من المناشط والفاعليات، مما اثر من غير شك على الاداء الاقتصادي للدول وخاصة الدول العربية، كما سعت الدراسة إلى مناقشة وتحليل أهم السياسات النقدية والمالية التي لجاء اليها صناع القرار من أجل الحد من آثار تفشي الفيروس وانتشاره، وقد استخدمت الدراسة في ذلك المنهج الوصفي ، وتوصلت إلى العديد من النتائج أهمها: أن في الدول العربية مرتفعة الدخل مثل السعودية والكويت ظهر واضحا الانحياز إلى حماية العمالة لاسيما المواطنة في القطاعين العام والخاص، إضافة لارتفاع قيمة حزم التمويل الموجه لبرامج الحماية المختلفة. أما في حالات الدول العربية الأخرى محاولة الوصول للفئات الاكثر هشاشة ممثلة بشكل أساسي في العمالة ضمن القطاع غير المنظم، ولكن من الواضح أن مستويات التمويل لحماية تلك الفئات لا تتناسب مع اتساع حجم هذه الفئة ومتطلبات حمايتها. كما ظهر تمكن تحويل جانب من هذه الازمة إلى فرصة من خلال إدماج شرائح جديدة (أفراد ومؤسسات) ضمن القطاع غير المنظم تحت مظلة الضمان والحماية الاجتماعية لاسيما في الاردن.

Abstract

The study aimed to review some of the economic consequences of COVID-19 on the Arab countries, which infected China in late 2019 AD, then moved to other areas, which turned its spread into a global pandemic that affected governments in taking many exceptional measures and measures, such as social distancing. The study sought to discuss and analyze the most important monetary and financial policies that decision-makers resorted to in order to limit the effects of the outbreak and spread of the virus, and the study was used in this The descriptive approach, and it reached many results, the most important of which are: that in the high-income Arab countries such as Saudi Arabia and

Kuwait, the bias towards employment protection, especially citizenship in the public and private sectors, appeared clear, in addition to the high value of financing packages directed to various protection programs. As for the cases of other Arab countries, the attempt to reach the most vulnerable groups represented mainly in the informal sector employment, but it is clear that the levels of funding to protect these groups are not commensurate with the size of this group and the requirements for its protection. It also appeared that part of this crisis could be turned into an opportunity by integrating new segments (individuals and institutions) within the unorganized sector under the umbrella of social security and protection, especially in Jordan.

المقدمة:

تفشّى المرض للمرة الأولى في مدينة ووهان الصينية في أوائل شهر ديسمبر عام 2019، ولقد أعلنت منظمة الصحة العالمية رسميًا في 30 يناير أن تفشي الفيروس يُشكل حالة طوارئ صحية عامة تبعث على القلق الدولي، وأكدت تحول الفاشية إلى جائحة يوم 11 مارس، أُبلغ عن أكثر من 80.7 مليون إصابةً بكوفيد–19 في أكثر من 188 دولةً ومنطقةً حتى تاريخ 27 ديسمبر 2020، وتتضمن أكثر من 1760000 حالة وفاة، بالإضافة إلى تعافي أكثر من 45.6 مليون مصاب ، وتعتبر الولايات المتحدة أكثر الدول تضررًا من الجائحة، حيث سجلت أكثر من ربع مجموع عدد الإصابات المؤكدة.

وقد نالت التأثيرات والتداعيات الخاصة بجائحة كوفيد ـ 19 من كافة الدول والمجتمعات على مستوي العالم بما في ذلك الدول العربية، وتضرر كافة الأسواق والقطاعات سواء الاقتصادية أو الاجتماعية، وقد أسهمت العولمة الاقتصادية والاندماج العالمي وتشابكاته عبر سلاسل القيمة وسلاسل الامداد في مضاعفة أعباء تلك التداعيات، واتخذت العديد من البلدان مجموعة كبيرة من الاجراءات لاحتواء تفشي الفيروس مثل الاغلاق التام وحظر السفر مما أدى الى تقليص حركة الأفراد وتعطيل جزء كبير من قطاع الأعمال .أما بالنسبة لدولة ليبيا فقد سجلت أول حالة لجائحة كورونا يوم الثلاثاء 24 مارس 2020 وذلك بعد اعلان المركز الوطني لمكافحة الامراض في ليبيا أول اصابة بمرض فيروس كورونا وقد بلغ مجموع الحالات المؤكدة في ليبيا 429666 حالة حتى شهر يناير 2022.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية هذه الدراسة من حيث معرفة قدرة استجابت حكومات الدول العربية للتداعيات الاقتصادية لجائحة كورونا باعتبار أن هذه الجائحة اثرت على الاقتصاد بشكل كبير، وبما قامت به هذه الدول من اتخاذ العديد من السياسات المالية والنقدية السريعة والواسعة النطاق .وتهدف هذه الحزم التحفيزية إلى تخفيف الأثر المباشر للانخفاض المفاجئ في النشاط الاقتصادي على قطاع الأعمال والقطاع العائلي،

والحفاظ على القدرة الإنتاجية لهذه البلدان وتأتي أسواق العمل في مقدمة الاسواق التي تأثرت بتداعيات تلك الجائحة، وتم اتخاذ العديد من الاجراءات المحققة لذلك مثل الحجر الصحي، والحضر الجزئي أو الكلي وفق معياري الزمن والجغرافيا، أو خفض عدد ساعات العمل أو المنع الكامل لكافة الاعمال والأنشطة واستثناء عدد محدود منها لاسيما ذات الطابع الحيوي أو الاستراتيجي. وعلى الرغم من تفاوت الحزم المالية والنقدية المنفذة، إلا إن معظمها كان كبير الحجم وبعضها لم يسبق له مثيل. وتضمنت الاجراءات تدابير لمساعدة قطاع الأعمال في الاحتفاظ بالعاملين من خلال تنفيذ بعض خطط العمل القصيرة المدى أو الإعانات للأجور، لأن إبقائهم في وظائفهم هو وسيلة فعالة لدعم الدخل والحد من فقدان الوظائف أثناء فترة الجائحة.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى توضيح تأثير هذه الجائحة على الاقتصاديات العربية والإشارة إلى الاقتصاد الليبي وما ألحقت به من أضرار سوء على مستوى قطاع النفط الذي يعتبر هو الرافد الاساسي لإيرادات الدولة من العملة الصعبة أو المشروعات الصغرى والمتوسطة، والتصدي للإشكالية المتعلقة بتحديد أهم الآثار الاقتصادية لجائحة كوفيد ــ 19 على اسواق العمل والفقر في الدول العربية، واستكشاف سبل المعالجة القادرة على توفير استدامة أعلى لتلك المعالجات من مرحلة ما قبل الجائحة

مشكلة الدراسة:

تتمثل مشكلة الدراسة في تساؤل رئيسي وهو (هل استطاعت السياسات التي اتخذتها الدول العربية مجابهة المشاكل التي خلفها هذا الفيروس؟ ومن خلال هذا التساؤل ينبغي الاجابة على مجموعة من الاسئلة وهي : ما هي مسارات السياسة الاقتصادية التي اتخذتها الدول العربية خلال هذه الأزمة؟ وما تأثير هذه الجائحة على المشروعات الصغيرة والمتوسطة؟ وكيف كان تأثيرها على سوق العمل؟

منهجية الدراسة:

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي والذي يهدف إلى وصف الظاهرة وتشخيصها وتحديد جوانبها، من خلال البيانات التي تم جمعها من مصادرها المختلفة.

ومن خلال ما سبق بمكن تقسيم هذه الورقة إلي اربع محاور رئيسية هي:

1- مسارات السياسات الاقتصادية خلال الازمة.

2- تأثير جائحة كورونا على المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

3- تداعيات جائحة كوفيد-19 على اسواق العمل.

4- سياسات وإجراءات مقترحة للتعافي وتنشيط أسواق العمل وصيانة رأس المال البشري.

أولا: مسارات السياسات الاقتصادية خلال الازمة.

أدت أزمة كوفيد -19 إلى تراجع في النشاط الاقتصادي لم يسبق له مثيل في التاريخ الحديث، وقد سارعت السلطات الحكومية في مختلف أنحاء العالم إلى اتخاذ عددت إجراءات وقائية لتخفيف من انتشار الفيروس ومحاولة احتوائه وتخفيف الضغط على الأنظمة الصحية ، ويمثل التحدي الرئيسي للسياسة الاقتصادية دعم الجهود المبذولة للحد من الأزمة الصحية والسيطرة على انتشار الفيروس والذي يتطلب تحسين عمل وتمويل أنظمة الرعاية الصحية في اسرع وقت ممكن ، فكلما زادت الجهود المبذولة للتصدي للفيروس كلما كان تأثيره محدود والآثار الاقتصادية المرتبطة به قليلة (Eichenbaum, Rebelo and Trabandt, p12 , 2020).

وعلى خلفية المسار الاول الخاص بالجائحة واحتوائها تأتي استجابة السياسة الاقتصادية لدرء تداعيات الجائحة وتشمل اربع مراحل عامة، ففي المرحلة الأولى لتفشي الفيروس يتوقع أن تركز استجابة السياسة الاقتصادية على توفير السيولة ودعم الدخل، ثم تتطور تدريجيا الي جهود أكثر استدامة للحد من الآثار السلبية لإجراءات الاحتواء والتخفيف، تم تكون المرحلة الثانية بالانتقال من الاحتواء والتخفيف تدريجا إلي التعافي والذي يمكن أن يكون متزامنا إلى حد ما، أما في المرحلة الثالثة فأنه توجد حاجة إلى اعادة تدابير الاحتواء والتخفيف مرة اخري في بعض الحالات ، أما في المرحلة الرابعة والأخيرة فمجرد أن تتحول الادارة الاقتصادية نحو استعادة توازن المالية العامة باتخاذ اجراءات تسوية المديونية وبناء المنعة تتداخل هذه المراحل جزئيا وقد تختلف باختلاف البلدان، وقد لعبت السياسة النقدية والسياسة المالية دوراً فعال في تخفيف حدة هذه الأزمة.

1- دور السياسة النقدية في تخفيف تداعيات جائحة كوفيد -19:

تكاد تنحصر الاجراءات التي تعمد إليها الدول في مثل هذه الظروف في سياستين رئيستين كما دلت على ذلك التجارب القريبة التي شهدها العالم في العقود القريبة الماضية، وهما السياسة النقدية والسياسة المالية حيت تلعب السياسة النقدية دورا مهم في التخفيف من الاضرار التي تسبب فيها كوفيد _19 من خلال السماح للبنوك والأسواق المالية بالاستمرار في أداء دورها المنوط بها كوسطاء ماليين ومستقبليين وحاملين للمخاطر المالية ، مما يتيح إمكانية حماية النمو الاقتصادي من التدهور ويحفظ فرص التشغيل من الانخفاض الشديد ، وتتمثل الوظيفة الرئيسية للسياسة النقدية في الحفاظ على استقرار المستوى العام للأسعار في الدولة، وتخفيض معدلات سعر الفائدة الاسمية الرسمية، فقد اتخذ الاحتياط الفدرالي الامريكي على سبيل المثال قراراً مفاجئاً يوم 16 مارس 2020 بتخفيض معدلات الفائدة الرسمية لمستويات قريبة من الصفر على دفعتين، يوم 3 مارس تخفيض بـــ 50 نقطة أساس ، و15 مارس 100 نقطة أساس وهو تخفيض فاق ذاك الذي قام به في أغسطس 2007م ، (احمد مهدي: 2020، ص52)، أما بالنسبة

للبنك المركزي الاوربي من جانبه وضمن ما اطلق عليه بالظرف الطارئ والمؤقت لجائحة كورونا اقر وعلى عكس سياسته المحافظة المعهودة تخصيص 750 مليار يورو إلى نهاية 2020م للتدخل في اسواق المال ضمن سياسة التسيير الكمي كذلك (OJEU,2020,ECB,2020a) كما قام بتخفيض معدل الفائدة إلى الصفر(صندوق النقد العربي، 2020، ص13)، ومن الادوات التي تستخدم في السياسة النقدية خفض نسبة الاحتياطي الالزامي على ايداعات المصارف التجارية من أجل ضخ سيولة اضافية في الاقتصاد كما فعل البنك الاردني يوم 15 مارس 2020 م ، حيث عمد إلى خفض تلك النسبة من 7% إلى 5% لضخ أكثر من 500 مليون دينار (7.5 ملايين دولار) من السيولة الإضافية للتخفيف من التبعات السلبية لفيروس كورونا على الاقتصاد الأردني، (البنك المركزي الأردني: 2020، ص2) ، وكما فعلت الامارات العربية المتحدة التي خفض بنكها لمركزي نسبة الاحتياطي الالزامي للودائع تحت الطلب بنسبة 50% من 14 إلى 7% (طلحة:2020، ص32)، فمند بدء انتشار الوباء عالميا شهدت الاسواق المالية العالمية انهيارا كبيرا يماثل انهيار 2009 واد ذلك الى جفاف السيولة وارتفاع الأسعار مما جعل البنوك المركزية في المنطقة العربية تتخذ العديد من الاجراءات النقدية لحماية النمو الاقتصادي لتخفيف الاثار الناجمة عن الازمة وإعادة الاستقرار الى الاسواق المالية.

2- دور السياسة المالية في تخفيف تداعيات جائحة كوفيد _ 19.

وبالمثل يمكن للسياسة لمالية أن تلعب دورا حاسما في تخفيف تداعيات جائحة كوفيد _ 19 وذلك بإحداث التوازن الاقتصادي وتغيير الافاق المستقبلية للمالية العامة في الاقتصاديات العالمية، وقد ركزت العديد من الدراسات على اهمية السياسة المالية باعتبارها افضل اداة اقتصادية متاحة للاستجابة للتداعيات الأزمة (Baldwin and Weder di Mauro , 2020p15)

ويشير الاقتصاديون الي قدر كبير من عدم اليقين بشأن مسار الوباء والأداء الاقتصادي والمالية العامة في السنوات القادمة، الشيء الذي يحتم اتخاذ قرارات السياسة المالية في الوقت الحاضر بهدف تحقيق نتائج امثل في المستقبل، كما تظهر أهمية توفر الحيز المالي الذي يسمح بتنفيذ الحزمة التحفيزية مع ارتفاع المديونية العامة بشكل حاد بسبب الوباء ، بالإضافة إلى أهمية الضبط المالي المستقبلي الذي قد تدعو الحاجة اليه بعد زوال الجائحة لإعادة التوازن المالي والتخلص من العجز الناجم عنها. (بانقا علم الدين عبدالله: 2020 ، ص108)

وتشمل أدوات السياسة المالية المتاحة لمجابهة تداعيات الأزمة زيادة الإنفاق العام والتضحية بالإيرادات والقروض الممنوحة من القطاع العام وضخ الأسهم وضمانات القروض، ويتم توفير الدعم المالي للأنشطة الاقتصادية في شكل دعم للمصارف لتقديم المزيد من الائتمان في الاقتصاد أو دعم مباشر للمؤسسات المتوسطة والصغيرة على سبيل المثال، وتخفيض الضرائب والرسوم أو الإعفاءات، مثال ذلك ما قام به

البنك الكويتي الوطني(KNB) من أنه في ظل الظروف الاستثنائية الحالية سوف يدعم عملاء من أصحاب الأعمال بتوفير خصم (25%) على القيمة التأجيرية الشهرية لأجهزة نقاط البيع، كما يتيح لأصحاب الشركات الصغيرة والمتوسطة تأجيل سداد أقساطهم لمدة 3 اشهر مجاناً (الاقتصاد: 2020) أيضا من خلال تأثير عوامل الاستقرار التلقائية في النظام الاقتصادي المحلي التي تعمل على استقرار الدخل والاستهلاك والتي ترتبط بسمات نظام الضرائب، مثل الضرائب التصاعدية وإعانات البطالة وتعتمد قوة تأثير العوامل التلقائية على الخصائص الهيكلية للاقتصاد المحلي فتضخمها أو نقللها.

ثانياً: تأثير جائحة كورونا على المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

أخذاً في الاعتبار طبيعة تداعيات جائحة كوفيد ــ 19 على العالم والدول العربية ، وما يرتبط بذلك الظرف من معطيات تتعلق بندرة أو عدم كفاية أو موثوقية البيانات وذلك نتيجة حداثة الظاهرة محل الرصد، فقد أمكن رصد استجابة الدول العربية شأنها في ذلك شأن كافة دول العالم لتداعيات هذه الجائحة من خلال حزم متنوعة من السياسات، وهي التداعيات التي ترتبت أساساً على الاجراءات والسياسات التي اتبعتها تلك الدول لمواجهة الجائحة والسعي للقضاء عليها، حيت تضمنت حزم تيسير مالي وتقدي لحث وحفز النمو الاقتصادي وحماية مؤسسات الأعمال ومنع انهيارها، لاسيما عبر توجيهات البنوك المركزية في الدول العربية بإجراءات مثل خفض سعر الفائدة الرئيسي، وتخفيف شروط تخصيص القروض من قبل مؤسسات الائتمان ، والسماح للبنوك بإعادة جدولة القروض للقطاعات المتضررة من الفيروس دون تكلفة، وتخفيض متطلبات الاحتياطي النقدي من البنك للإفراج عن سيولة إضافية، والتأجيلات الضريبية، وذلك ضمن سيق تعزيز الاقتصاد والنمو ومن تم الطلب على الوظائف، وقد تضمنت هذه الحزمة في جانب هام منها سياسات موجهة بشكل أكثر وضوحاً لأسواق العمل. (أبو شمالة، 2020 ، ص 148)

تم دعم الوظائف وحماية الدخول مثل دعم الصناعات ومؤسسات الاعمال ضمن حزمة هادفة للحفاظ على الوظائف والدخول من خلال الحفاظ على استمرارية أنشطة مؤسسات الاعمال والمشروعات قامت مصر من خلال البنك المركزي المصري بإلغاء 17.4% مليار جنيه مصري (حوالي 1.10 مليار دولار أمريكي) من 225 شركة متعثرة كجزء من برنامج تخفيف الديون، ووجه البنك المركزي البنوك إلى سعر الفائدة التفضيلية على القروض المقدمة إلى الشركات الصغيرة والمتوسطة والصناعات والسياحة والإسكان للأسر منخفضة الدخل والطبقة المتوسطة من 8% إلى 10% ، كما أصدر البنك المركزي برنامج شراء أسهم بقيمة 20 مليار جنيه مصري (1.3 مليار دولار أمريكي) ، كذلك أقر تخفيض أو تأجيل الاقساط المستحقة لعملاء التمويل الأصغر بنسبة 50% من قيمة كل قسط وإعفاء عملاء التمويل الاصغر الذين

يسددون المدفوعات في الوقت المناسب من عمولة السداد المسبق للمديونية أو تخفيض الرسوم الادارية لتجديد التمويل الحالي (البنك المركزي المصري، 2020، ص13) .

كما قامت السعودية من خلال مؤسسة النقد العربي السعودي بإطلاق برنامج دعم تمويل القطاع الخاص بقيمة إجمالية 50 مليار اريال سعودي بهدف دعم الشركات الصغيرة والمتوسطة، وتحديداً من خلال تخفيف عبء تقلبات التدفق النقدي، ودعم رأس المال العامل، وتمكين القطاع من النمو والمساهمة في دعم النمو الاقتصادي، والحفاظ على العمالة، وفي شهر مارس 2020 أطلق صندوق تنمية الموارد البشرية (HRDF) مبادرة بقيمة 5 مليار ريال سعودي تتمحور حول أربع ركائز اساسية : دعم التوظيف بمبلغ 2 مليار ، دعم التدريب بمبلغ 800 مليون، دعم 100000 باحث عن العمل بقيمة 1.5 مليار، ودعم أجور السعوديين العاملين في القطاع الخاص منذ شهر يوليو 2019 من خلال دعم التوظيف بقيمة مليار ريال، (وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية ، 2020)

وفي السودان أصدرت وزارة المالية تعليمات لكلا القطاعين العام والخاص بعمل الموظفين بنصف الوقت وبأجور كاملة، مع قيام وحدة الفقر بالوزارة بتخصيص برامج لتقديم الدعم العيني للعاملين في القطاع العام، وكذلك تخصيص مجلس الوزراء في مارس 2020 جزء من عائدات الاستيراد (10%) لتمويل تكاليف استيراد الأدوية ومدخلات الإنتاج اللازمة لمواصلة النشاط الإنتاجي في المصانع المحلية، كما تم الحفاظ على استمرارية نشاط تصدير الماشية إلى مصر من خلال معبر أشكيت البري في وادي حلفا وذلك حفاظا على ديمومة النشاط الزراعي ودخول العاملين فيه (ILOD ،2020).

يظهر هذا الاداء للدول العربية انطلاق من سياسات المعالجة والتصدي للجائحة لتغطي كلا المجالين للسياسات النشطة وغير النشطة، حيت تحركه حزم السياسات لتأمين مباشر لاستمرارية الوظائف والدخول ومنع انهيارهما، وذلك بالتوازي مع اجراءات واسعة للحماية للفئات المتضررة والمهددة والهشة، وضمن إجراءات تضمن السلامة المهنية ولأمن للعاملين الذين استمرت أعمالهم، وليس مستغرباً أن تتباين مستويات الحماية سواء في مستوي التغطية أو حجم وقيمة التمويل الموجه لها بين الدول العربية، حيت يرتبط الأمر بالحيز المالي وهيكل الموارد بما في ذلك كفاية وجودة البناء المؤسسي من جانب وكذلك بمدي اتساع حجم الطلب على تلك الحماية من جانب آخر، وهي الأمور تتفاوت فيها الدول العربية بشكل واضح، وما لاشك فيه أن مردود ونتائج تطبيق تلك السياسات لازال من المبكر تقييمها وتتبع تأثيراته، كما أنه لا يتوفر توثيق حول تطبيق تلك السياسات والإجراءات ذاتها ووصول كل منها إلى الفئات والشرائح التي يستهدفها.

هناك حاجة إلى مزيج من عمليات إنقاذ الشركات، وتخفيف شروط الائتمان والرصد لمساندة القطاع الخاص، بما في ذلك الشركات الصغيرة والمتوسطة. فالمساندة، مع الشروط الأخرى ذات الصلة، ستساعد

الشركات على النجاة من نقص الدخل والحيلولة دون تسريح العمال بشكل جماعي. إن تحديد الأولويات للقطاعات الاستراتيجية – ولا سيما صناعات وخدمات الشبكات مثل النقل والخدمات اللوجستية والتوزيع والتمويل – أمر بالغ الأهمية لحماية الطاقة الإنتاجية ودعم التعافي مستقبلا. وينبغي على الحكومات التركيز على عناصر تنظيم بيئة الأعمال، خاصةً بسبب عمليات الإنقاذ من الإفلاس (Lyadnova and others, 2019) لتسوية ما تواجهه الشركات من صعوبات وما يرتبط بها من إعادة هيكلة لديون الشركات. إن دور صناديق الثروة السيادية، وطباعة النقود حيثما يكون التضخم منخفضًا (Gali, 2020) والاقتراض الدولي، هي عوامل يمكن الاستفادة منها جميعًا لدعم القطاع الخاص وتخفيف ضائقة الشركات. ويمكن أيضًا النظر في تدابير إنقاذ الشركات والقطاعات الاستراتيجية مع ضمان أن يكون لها تأثير دائم على المنافسة في السوق.

ثالثاً: تأثير جائحة كورونا على سوق العمل في الدول العربية.

نالت التأثيرات والتداعيات الخاصة بجائحة كوفيد. ـ 19 من كافة الدول والمجتمعات على مستوي العالم بما في ذلك الدول العربية، ورغم التوافق القائم على تأثير أسواق العمل في العالم أجمع إلا أن تلك التداعيات كانت له خصوصية في حال الدول العربية والدول النامية بشكل أكثر تعميماً، وذلك نظراً للتشابكات القائمة بين ظاهرة مثل البطالة أو قصور التشغيل بظواهر اجتماعية أخري أشد وطأة مثل الفقر والجوع والحرمان واشتداد حالات عدم العدالة في توزيع الدخل، لتتكاتف تلك الظواهر معاً لتشكيل مصدر تهديد وتفتيت النسيج والأمن المجتمعي، وعلي المستوي العالمي فقد اشارت البيانات والإحصاءات الدولية والوطنية لفقد ملايين الوظائف وانهيار الطلب وتراجع النمو وكذلك التوقع باستمرارية تلك التأثيرات إلى أمد ليس قصير ، بما في ذلك حجم الوظائف المفقودة والأعمال المعطلة والساعات الملغاة، والأجور والتعويضات المقلصة. (IMF,2020)

في الوقت الذي بلغ فيه عدد العاملين في العالم نهاية العام 2019 نحو 3.2 مليار شخص فقد واجه نحو 188 مليون البطالة، إضافة إلى وجود نحو 470 مليون عامل بأجر لا يتقاضون أجور تكفي لخروجهم وأسرهم من دائرة الفقر المدقع وفقا لخط الفقر المعدل من جانب البنك الدولي بقيمة 1.9 دولار يوميا بسعر تعادل القوة الشرائية PPP للعام 2011، بما يمثل نحو 14.7% من أجمالي عدد العاملين في العالم، وهم لا يتمتعون بالقدرة عل توفير الغذاء لأنفسهم ولدويهم بشكل منتظم وكاف. (ILO , 2020)

ويرتفع هذا العدد إلى نحو 630 مليون عامل يعيشون في فقر (أجر أقل من متوسط 3.2 دولار للفرد يومياً بسعر تعادل القوة الشرائية PPP). مما يعني وجود عامل فقير من بين كل خمس عمال على مستوى العالم، كما تشير الإحصاءات الدولية أن نحو ثلثي الفقراء في العالم يتمركزون في الدول ذات

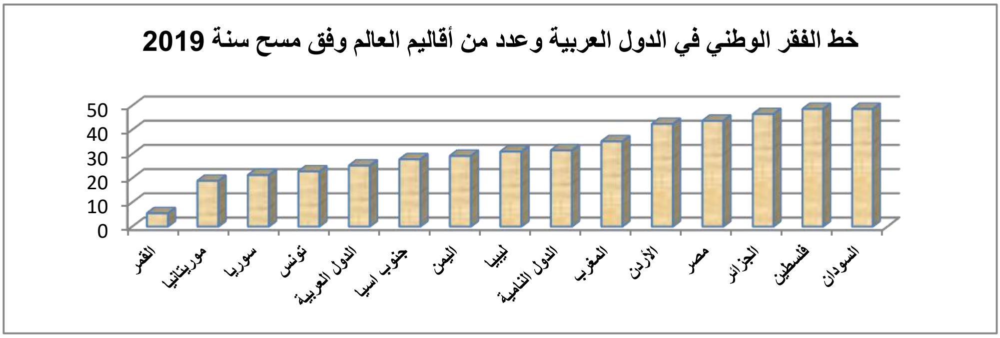
الدخل المتوسط وفق تصنيف البنك الدولي، كما أن 85% من الفقراء يتواجدون في الأقاليم والمناطق الريفية (UNDP,2019 and WB,2018) .

وهذا يؤشر بوضوح إلى اشكالات التنمية التي تتعلق بنمط النمو وسياسات التنمية في الاقتصاديات متوسطة الدخل، حيت تحقيق النمو ليس مرادفا لتقليص الفقر، فيما يعرف بالنمو غير المنحاز للفقراء.

أظهرت البيانات الدولية المتعلقة برصد وتيرة تطور الفقر تراجع معدلاته مقابل ارتفاع واضح في أعداد الفقراء، لاسيما على مستوى الدول العربية، وإقليم افريقيا جنوب الصحراء (WB,2018).

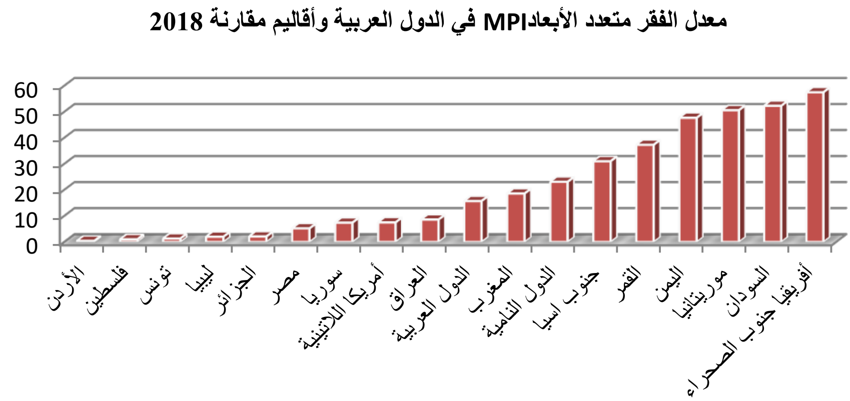
وسعياً لتحديد حجم ونسب الفقر في الدول العربية أشارت البيانات أنه وفقا لخط الفقر المحدد وفق المعايير الوطنية فقد تراوحت معدلات الفقر بين أقل مستوياتها في الأردن بواقع نحو 2.5% وأعلى مستوياتها في اليمن وتونس بواقع 48.6%، وهو ما يظهر حدة التفاوت بين الدول العربية، كما يتبين أن معظم الدول العربية قد واجهت مستويات مرتفعة من الفقر وفق المعايير الوطنية، سوء كانت دول نفطية مثل ليبيا والجزائر، أو دول متوسطة الدخل مثل مصر والأردن والمغرب، أو دول منخفضة الدخل والمستوي التنموي مثل السودان، على النقيض من ذلك جاءت جزر القمر وموريتانيا اللتان تنتميان إلى ذات التصنيف التنموي للسودان واليمن، محققة المستويات الاقل في هذا المؤشر مقارنة بكافة الدول العربية محل الرصد، أخذاً في الاعتبار أن دولاً مثل الاردن التي بلغ فيها معدل الفقر الوطني نحو 42.4% ، وتونس التي بلغ فيها معدل الفقر الوطني نحو 22.8% تنتميان إلى ذات التصنيفات الدولية وفق معيار متوسط دخل الفرد للبنك الدولي، أو وفق معيار التنمية البشرية HDI الصادر عن البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، كذلك فقد جاءت معظم الدول العربية متجاوزة المتوسط العربي البالغ نحو 25.5%، كما أن هذا المتوسط العربي بحد ذاته جاء متجاوزاً نظيره المتحقق كمتوسط عام للدول النامية، وكذلك متجاوزاً للمعدل المحقق في اقليم جنوب اسيا الذي يمثل أحد مراكز الفقر في العالم.(أبو شمالة:2020،ص141)

الشكل رقم (1) خط الفقر الوطني في الدول العربية وعدد من أقاليم العالم وفق أحدث سنوات المسح 2019



أما على مستوي مؤشر الفقر متعدد الابعاد MPI المحسوب وفق احدث بيانات الممسوحة المتاحة، فقد جاءت المعدلات متفاوتة وبوتيرة أعلى نسبياً من مستويات مؤشر الفقر وفق الخطوط الوطنية، وإن كانت الملاحظة الاساسية هي أن العدد الاكبر من الدول العربية حقق مستويات أقل من المتوسط المحقق عربياً، ومن نظيره المتحقق على مستوي الدول النامية والأقاليم الدولية محل المقارنة، وكانت المعدلات الأعلى عربياً في مؤشر الفقر متعدد الابعاد متركزة في الدول العربية الاقل نمواً وفق تصنيف البنك الدولي، أو الدول ذات مستوي التنمية البشرية المنخفض وفق تصنيف البرنامج الإنمائي ممثلة في السودان، وموريتانيا واليمن، وجزر القمر، وجاءت باقي الدول العربية باستثناء المغرب أقل من المتوسط العربي، لتتحقق اقل المعدلات في الأردن بنحو 0.4% ، ليأخذ هذا المعدل في الارتفاع ليصل إلى 8.6% في العراق.

الشكل رقم (2) معدل الفقر متعدد الابعاد MPI في الدول العربية وأقاليم مقارنة

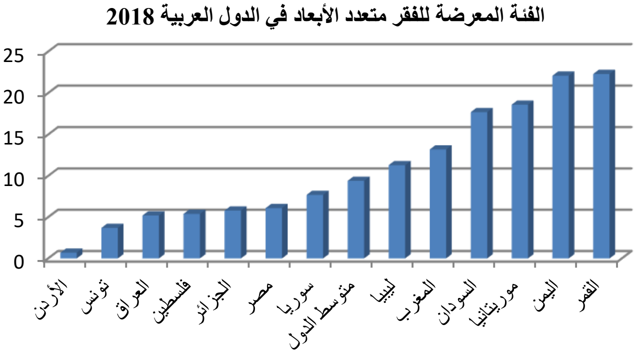


يلاحظ ايضا أن الدول مثل تونس التي واجهت مستويات عالية من الفقر المطلق وفق الخط الوطني، المرتبط بدوره ببعد المستوي المعيشي، تمكنت من تحسين هذا الاداء عند الاخذ في الاعتبار باقي الابعاد المتصلة بالفقر متعدد الأبعاد ممثلة في الصحة، والتعليم، على النقيض من ذلك حالة مثل اليمن الذي واجه مستويات أعلي من الفقر متعدد الابعاد مقارنة بمعدلات الفقر المطلق وفق الخط الوطني للفقر، في دلالة على المعاناة الأعلى في بعدي الصحة والتعليم.

اضافة إلى هذا التحليل الذي يوضح معاناة الدول العربية بوثيرة متباينة لمخاطر الفقر متعدد الأبعاد على المستوي الوطني، يبرز مؤشر غاية في الاهمية وهو المتعلق بتقدير نسبة السكان المعرضون للوقوع ضمن دائرة الفقر متعدد الأبعاد في الدول العربية، حيث تظهر البيانات أن نحو 9.4% من إجمالي عدد السكان في الدول العربية معرضون للفقر متعدد الابعاد وهو ما يعني أن نحو 39 مليون مواطن عربي معرضون للفقر متعدد الابعاد، وتتزايد هذه النسبة في حالة كل من ليبيا والمغرب والسودان وموريتانيا

واليمن، لتبلغ أعلى مستوياتها في جزر القمر بواقع 22.3% ، في حين تتراجع هذه النسبة في الدول مثل سوريا ومصر والجزائر وفلسطين والعراق وتونس، لتبلغ أقل معدلاتها في الأردن بواقع 0.7% فقط من السكان. (أبوشمالة، نواف محمود، 2020، ص143)

الشكل رقم (3) الفئة المعرضة للفقر متعدد الابعاد في الدول العربية



وهي نسب توضح أن شرائح واسعة في المجتمعات العربية شديدة الحساسية للوقوع ضمن دائرة الفقر متعدد الابعاد نتيجة أي تغيرات أو ازمات تغيير من أوضاعها المعيشية أو التعليمية أو الصحية ، كما هو الحال في ظل أزمة كوفيد ــ 19 وتداعياتها وبخاصة على الدخول، وذلك بالتناسب مع حجم وأهمية هذه الفئة بالنسبة لكل دولة لا سيما تلك التي تجاوزت المتوسط العربي، وكذلك تلك التي ينخفض فيها هذا المعدل نسبياً عن المتوسط العربي، إلا أنها تتسم بكثافتها السكانية العالية مثل مصر.

رابعاً: سياسات وإجراءات مقترحة للتعافي وتنشيط أسواق العمل وصيانة رأس المال البشري.

اخد في الاعتبار طبيعة تداعيات جائحة كوفيد ــ 19 على لعالم والدول لعربية، وما يرتبط بذلك الظرف من معطيات تتعلق بندرة أو عدم كفاية أو موثوقية البيانات وذلك نتيجة حداثة الظاهرة محل الدراسة، أظهرت الدراسات أن جائحة كورونا كوفيد ـ 19 قد واجهت الدول العربية وهي تعاني بالفعل من إشكالات حقيقية في أسواق العمل، تتباين هذه الاشكالات فيما بين الدول العربية في ارتباط واضح بباقي عناصر التباين في هيكل الموارد والطاقات ومستويات التنمية القائمة في كل منها، حيت يمكن وضع الدول العربية ضمن هذا الاطار ضمن ثلاث مجموعات أساسية تتدخل فيما بينها بشكل كبير :تضم المجموعة الاولى الدول مرتفعة الدخل والتي تواجه مستويات منخفضة نسبياً من البطالة، وهي تمتلك أسواق عمل مستقبلة ومستضيفة للعمالة الأجنبية / الوافدة، والتي تتسم كذلك بأطر حماية عالية للعاملين من مواطنيها في القطاعين العام والخص، لاسيما العام، والتي واجهت تداعيات الجائحة بشكل أساسي من خلال دعم الوظائف للمواطنين في القطاع الخاص كأولوية،(نواف محمود: 2020، ص161) وتتضمن هذه

المجموعة بشكل اساسي دول مجلس التعاون الخليجي، وتضم المجموعة الثانية الدول العربية متوسطة الدخل التي تواجه مستويات مرتفعة نسبيا من البطالة، والتي تتسم بأطر حماية محدودة التغطية، وهي تواجه إشكالات حقيقية في سيادة نمط العمل غير المنظم، وارتفاع معدلات الفقر، وانخفاض نسبة العاملين بأجر بشكل عام على المستوي الكلي، وهي تضم دول مثل مصر والمغرب والأردن والجزائر وتونس ولبنان وفلسطين والعراق، وقد واجهت هذه المجموعة تداعيات الجائحة من خلال حزم متنوعة من سياسات العمل لاسيما غير النشطة سعياً لحماية الفئات الضعيفة وبخاصة العاملين ضمن القطاع غير المنظم، في حين تتسم المجموعة الثالثة بذات السمات أو تواجه ذات الاشكاليات التي تواجهها المجموعة الثانية ولكن بوثيرة أعلى نسبياً كما تنتمي عموما للتصنيفات التنموية الاقل وهي كذلك الاقل عربياً وفق معيار متوسط دخل الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، والتي تضم دول مثل السودان واليمن وموريتانيا وجيبوتي والصومال.

وقد قامت المجموعات الثلاثة كذلك بسياسات وإجراءات متعددة ضمن حفظ سلامة وآمن العاملين مثل التباعد والتعطيل والإجازات مدفوعة الاجر والعمل عن بعد أو بشكل متناوب، ومحاولة تأمين وحماية العاملين في مكان العمل المنخرطين في القطاعات والأنشطة الحيوية غير الخاضعة للتعطيل، كما قامت الحكومات في عدد منها بوضع معايير لمساعدة الشركات ومؤسسات الاعمال تتضمن الاحتفاظ بالعمالة وكذلك تقييد أو الحد من اجراءات تخفيض أجور العاملين فيها، وفي ضوء التسليم أن لكل سياسة كلفة لتمويلها وتمويل إجراءاتها، فمن البديهي أن تتفاوت الدول العربية في طبيعة وحجم ونوعية تدخلاتها للحد من تداعيات هذه الجائحة على أسواق العمل والوظائف والدخول، وذلك وفق هيكل الموارد ومساحة الحيز المالي المتاح في كل منها، وهو الحيز الذي يضيق كلما تحركنا بشكل عام من دول المجموعة الاولى إلى دول المجموعة الثالثة.

أما بالنسبة للاقتصاد الليبي من ضمن الاقتصاديات الأقل تنوعا في العالم، فهو يعتمد على قطاع النفط والغاز بشكل أساسي، وقد أدت الاضطرابات السياسية والعمليات العسكرية التي وقعت في ليبيا منذ عام 2011، إلى انخفاض حاد في إنتاج ليبيا من النفط بنسبة وصلت إلى 70% مع نهاية عام 2014، مما أفقد الاقتصاد الليبي مصدر الدخل الوحيد بالبلد، والذي بدوره أدى إلى تعثر النمو الاقتصاد، وانكمش الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي بنسبة 80 %عام 2014 ،ولا تقتصر الضغوط التي يتعرض لها الاقتصادً الليبي على تراجع إنتاج النفط وتصديره، وإنما تسبب الهبوط المتواصل في أسعار الخام عالميا نتيجة لجائحة كورونا إلى تعرض البلد لعجز مستمر في الموازنة العامة، دفعها إلى البدء في استنزاف احتياطاته من النقد الأجنبي.

وبعد سنوات من "الانتكاسات والبدايات الزائفة"، عادت ليبيا إلى سوق النفط إثر اتفاق بين الأطراف

المتصارعة على "هدنة غير مستقرة" سمحت باستئناف العمل في معظم الحقوق والموانئ، لكن مستقبل هذه الصناعة يواجه تحديات سياسية واقتصادية، وتعمل ليبيا على زيادة الإنتاج بسرعة بعد أن أدى النزاع المسلح إلى إغلاق جميع إنتاج البلاد تقريبا. واتفقت الأطراف المتحاربة، على زيادة إنتاج النفط، عبر الطلب من "آمري حرس المنشآت النفطية في المنطقتين الغربية والشرقية، بالعمل مباشرة مع مندوب تعينه المؤسسة الوطنية للنفط لتقديم توصيات بشأن إعادة هيكلة حرس المنشآت النفطية بما يكفل زيادة واستمرارية تدفق النفط".

وتورد الآن ليبيا نفطا أكثر من العديد من الدول الأخرى في منظمة البلدان المصدرة للنفط (أوبك)، وهو ما أثار مخاوف محللين من زيادة المعروض مع انخفاض الطلب العالمي على الخام.

وقبل الإغلاق كانت لدى ليبيا خطط طموحة لزيادة الإنتاج إلى 1.5 مليون برميل يوميا هذا العام، وأكثر من 2 مليون بحلول 2024، "لكن تبدو هذه الأهداف صعبة بشكل خاص الآن، نظرا للحالة المتداعية للبنية التحتية النفطية في البلاد"، وهذا التحدي يكمن في توفير التمويل لإجراء إصلاحات للمنشآت، علماً بأن إصلاح رؤوس الآبار وحدها سيكلف أكثر من 100 مليون دولار .

وفي الامد البعيد تُخلِّف حالات الركود الحاد تداعيات مستديمة على الناتج المحتمل من خلال تقليص معدلات الاستثمار والابتكار، وتآكل رأس المال البشري للعاطلين، والانسحاب من دائرة التجارة العالمية، وانقطاع الصلة بسلاسل التوريد .وستكون الأضرار الطويلة الأجل لجائحة كورونا شديدة للغاية على الاقتصاد الليبي باعتباره أحد البلدان المصدرة للنفط وذلك نتيجة انهيار أسعار النفط. وانخفاض الطلب العالمي من أكبر المستوردين في العالم مثل الولايات المتحدة والصين، وذلك نتيجة عملية الاغلاق التي حدث نتيجة جائحة كوفيد ــ 19، وتعتبر ليبيا من فئة اقتصادات الأسواق الصاعدة والبلدان النامية، ففي المتوسط قد يؤدي كساد يصاحبه انهيار أسعار النفط إلى انخفاض الناتج المحتمل بنسبة 11.% ، فينبغي على السلطات الليبية أن تصمم استجاباتها وترتبها حسب حدة الصدمة. وينبغي أن تركز أولا على الاستجابة للطوارئ الصحية وما يرتبط بها من خطر الركود الاقتصادي. ويمكن تأجيل ضبط أوضاع المالية العامة المرتبط بالانخفاض المستمر في أسعار النفط، ومعالجة الآثار غير المباشرة حتى يتم التعافي من الجائحة. وبدلا من ذلك، ينبغي أن ينصب التركيز حاليا على تعديل مخصصات الموازنة وزيادة فعالية الإنفاق. وفي إطار التصدي لجائحة كورونا، يمكن للسلطات إعطاء دفعة للإنفاق الصحي– بما في ذلك إنتاج أدوات الاختبار أو شراؤها، وتعبئة العاملين الصحيين ودفع رواتبهم، وتعزيز البنية التحتية للرعاية الصحية، والاستعداد لحملات التطعيم. فتعزيز عمليات الاختبار وتعقب المخالطين للمصابين بفيروس كورونا أمر مهم للغاية لتحديد نطاق العدوى ورصد الحالات وعزلها، وهو عامل محدد لإعادة فتح الاقتصاد من عدمه بدون التسبب في حدوث موجة ثانية من تفشي الفيروس.

النتائج:

1- من الأدوات التي استخدمتها بعض الدول العربية في السياسة النقدية خفض نسبة الاحتياطي الالزامي على ايداعات المصارف التجارية من أجل ضخ سيولة اضافية في الاقتصاد أما بالنسبة للسياسة المالية التي اتبعتها هذه الدول فقد تمثلت في توفير الدعم المالي للأنشطة الاقتصادية في شكل دعم للمصارف لتقديم المزيد من الائتمان في الاقتصاد أو دعم مباشر للمؤسسات المتوسطة والصغيرة ، وتخفيض الضرائب والرسوم أو الاعفاءات.

2- ظهر واضحاً في الدول العربية مرتفعة الدخل مثل السعودية والكويت الانحياز إلى حماية العمالة لاسيما المواطنة في القطاعين العام والخاص، إضافة لارتفاع قيمة حزم التمويل الموجه لبرامج الحماية المختلفة.

3- ظهر في حالات الدول العربية الأخرى محاولة الوصول للفئات الاكثر هشاشة ممثلة بشكل أساسي في العمالة ضمن القطاع غير المنظم، ولكن من الواضح أن مستويات التمويل لحماية تلك الفئات لا تتناسب مع اتساع حجم هذه الفئة ومتطلبات حمايتها.

4- ظهر تمكن تحويل جانب من هذه الازمة إلى فرصة من خلال إدماج شرائح جديدة (أفراد ومؤسسات) ضمن القطاع غير المنظم تحت مظلة الضمان والحماية الاجتماعية لاسيما في الاردن.

5- اتسم أداء الدول العربية بما فيها ليبيا تباين واضح فيما يتعلق بإجراءات حماية وسلامة العاملين والقدرة على التنفيذ والمتابعة وكذلك حجم التمويل المخصص لتلك السياسات، حيت تناسبت جوانب التفاوت مع جانب مستوي التنمية القائم في الدولة بشكل عام لاسيما التنمية المؤسسية وجودة وكفاءة وفعالية التنظيم الحكومي.

التوصيات:

1- سياسات سوق عمل وفق منظور انتقائي الطابع لتنشيط الطلب وخلق الوظائف التي تتوافق ومتطلبات الاستدامة بشكل أساسي لمحاولة تحقيق النمو في كل من الناتج والوظائف والإنتاجية، وهو ما يمكن أن يتم تحقيقه من خلال نمط النمو المشترك والشامل من خلال إرساء التوازن السليم بين ثنائيات التكنولوجيا والعمالة، والأجور والإنتاجية، ورأس المال والعمالة (مع مراعاة طبيعة الدولة وهيكلها الإنتاجي والديمغرافي).

2- دور محوري لسياسات سوق العمل النشطة: أظهرت الدراسة قيام الدول العربية وأسوة بتجارب وتطبيقات الدول المتقدمة والصاعدة بالتصدي لتداعيات الجائحة من خلال حزم واسعة لدعم الوظائف ومنع انهيار الدخول تم تقديمها للمشروعات ومؤسسات الاعمال من خلال مبادرات البنوك المركزية، وهي ممارسة صحيحة يجب الاستمرار فيها مع التدقيق فيما يتعلق بجوانب متابعة تنفيذها والتأكد من

وصولها إلى الفئات والمؤسسات والقطاعات المستهدفة ، كما يمكن تضمين تلك المبادرات بعض المعايير الاضافية التي تجعل من المعالجة الطارئة اللازمة طابعاً مستداما من خلال اضافة معايير تتعلق بالفئة العمرية المستفيدة، والتي ينصح بان تكون من الشباب.

3- ضرورة إعادة النظر في التراكيب الهيكلية التي تشكل اسواق الدول العربية وكذلك للسلع والخدمات وراس المال، من خلال نماذج جديدة تنسحب فيها الدولة كتوجه عام لحساب تقديم دور القطاع الخاص المنتج والمنافس والقادر على دفع النمو والتشغيل على حد سواء.

المراجع:

1 - Baldwin R and B Weder di Mauro (2020), Mitigating the Covid Economic Crisis: Act Fast and Do Whatever It Takes, aVoxEU.org eBook, CEPR Press

2- احمد مهدي الشريف بلوافي: نحو نظام نقدي واقتصادي عادل،(جدة، جامعة الملك عبدالعزيز ، 2019).

3 - صندوق النقد العربي: تقرير آفاق الاقتصاد العربي، الإصدار الحادي عشر،(أبريل، أبوظبي، 2020).

4- إجراءات البنك المركزي الأردني الهادفة لاحتواء تداعيات فيروس كورونا المستجد على الاقتصاد الوطني، (1 أبريل 2020، عمان، البنك المركزي الأردني).

5- طلحة الوليد أحمد: التداعيات الاقتصادية لفيروس كورونا المستجد على الدول العربية، (أبريل، أبوظبي، صندوق النقد العربي، 2020).

6- بانقا علم الدين عبدالله: دور السياسة المالية والنقدية في حفز النمو والتشغيل، 2020.

7 - الاقتصاد(2020) '' الكويت الوطني'': تأجيل سداد الأقساط لأصحاب الشركات الصغيرة والمتوسطة لمدة 3 شهور مجاناً، 15 مارس 2020 https: www.eliktisad.com

8 - أبو شمالة، نواف: مستقبل الوظائف الخضراء في الدول العربية، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، العدد22 (يناير، المعهد العربي للتخطيط، 2020).

9 - البنك المركزي المصري: تعليمات وإجراءات البنك المركزي للحد من آثار فيروس كورونا المستجد، (مايو، 2020).

10- وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية : قرار تنظيم العلاقات التعاقدية بين العاملين وأصحاب العمل لمواجهة جائحة كورونا، 2020.

العامل الخارجي وأثره على التحول الديمقراطي

د. عمران محمد المرغني، أ. خليفة صالح خليفة

جامعة الزيتونة-ليبيا

المستخلص:

سعت الدراسة إلى تسليط الضوء حول مسألة التحول الديمقراطي، ومعرفة إلى أي مدى يمكن أن يكون هناك تأثيرات مباشرة للعامل الخارجي على المسألة، سواء أكان ذلك التأثير نابعا من البيئة الإقليمية أو دولية التي قد تلعب دورًا بارزًا ومهما في تدعيم أو تنشيط عملية التحول الديمقراطي خاصة في الدول النامية.

المقدمة:

إن العالم يشهد ما نسميه بموجة عارمة تجتاح العالم بكامله سارت في ركبها عدة دول تمثلت في التحول من النظم الشمولية إلى الديمقراطية. وفي هذا الصدد تسعي هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على دور العامل الخارجي وأثره على التحول الديمقراطي، وذلك من خلال وضعه تحت المجهر البحثي بغية دراسة بعض تلك الادوات والاليات وتناولها بالتحليل والدراسة، وكشف مدى تأثير العامل الخارجي عملية التحول الديمقراطي، وبالتالي تسهيل عملية التحول إلى النظام الديمقراطي المرتقب. ترسيخا لمفهوم بناء الدولة ذات المؤسسات الديمقراطية الراسخة.

اشكالية الدراسة:

هذه الدراسة لا تهدف إلى ايجاد مقاربات تنظيرية تفسيرية التي تسعي إلى تفسير ذلك بقدر ما تسعي إلى وصف وتحليل تأثير العامل الخارجي في عملية التحول الديمقراطي. وبناء على ذلك فان هذه الدراسة تسلط الضوء على ذلك من خلال معالجة اشكالية التحول الديمقراطي من زاوية العامل الخارجي. **هل أثر العامل الخارجي على عملية التحول الديمقراطي.** بالتالي اشكالية هذه الدراسة تطرح التساؤلات التالية

1-إلى أي مدى يمكن أن يكون للعامل الخارجي دور فاعلًا أو رئيسيًا في عملية التحول الديمقراطي؟

2-ما هي الأسباب التي ادت إلى التحول الديمقراطي؟

3-ما هي الاليات آو الادوات التي استخدمها العامل الخارجي للولوج إلى التحول الديمقراطي؟

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى وصف وتحليل إثر العامل الخارجي على مسألة التحول الديمقراطي وكذلك تعرج إلى الأسباب التي ادت إلى التحول الديمقراطي مع التركيز التحليل واليات ادوات العامل الخارجي التي يستخدمها للتحول الديمقراطي.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية هذه الدراسة التي تحاول القاء الضوء على العامل الخارجي وأثره على التحول الديمقراطي في ظل عالم بداء يشهد موجة واسعة وكثيفة لعملية تحول الدول للديمقراطية فعلى صعيد الفكر التنظير السياسي يجد في التحول الديمقراطي مجالًا خصبًا واسعًا لإنتاج المقاربات والرؤى هذه المقاربات والرؤى هي بحكم الطبيعة لا يمكن أن تكون حاسمة ونهائية، ذلك لا يطرح إشكاليات البحث والتنظير السياسي بل أيضًا يعرض افاقه اللامحدودة ويعزز الحاجة الدائمة إليه. على صعيد الحركة السياسية تتمثل في تأطير تجارب الدول في التحول الديمقراطي.

منهجية الدراسة:

هذه الدراسة تستعين بالمداخل المستخدمة في التحول الديمقراطي وكذلك تستخدم المنهج الوصفي والتحليلي ذلك بغية التعرف على العامل الخارجي وأثره على التحول الديمقراطي.

تقسيمات الدراسة:

هذه الدراسة تسعي إلى تسليط الضوء على العامل الخارجي وأثر على التحول الديمقراطي وارتأت تقسيم الدراسة بعد المقدمة إلى ثلاثة مطالب، المطلب الاول يتناول الإطار النظري للتحول الديمقراطي، بينما المطلب الثاني يتناول قراءات في أدبيات الديمقراطية، في حين يتناول المطلب الثالث أدوات وآليات التحول الديمقراطي. تلتها خاتمة وتوصيات.

المطلب الاول: الإطار النظري للتحول الديمقراطي.

أولا: الأطر النظرية لتحليل عملية التحول الديمقراطي:

من خلال استعراض الأدبيات التي تتناول التحول الديمقراطي يتبن بأن هناك عدة مداخل نظرية رئيسة لتفسير وتحليل هذه الظاهرة.

1- المدخل التحديثي، وهو المدخل الذي يؤكد على عدد من المتطلبات الاجتماعية والاقتصادية لعملية الديمقراطية، ويربط بين الديمقراطية الليبيرالية والتنمية الاقتصادية. ومن الاوائل المنظرين لهذا المدخل ادم سميث من خلال دعوته لليبرالية السياسية باعتبارها شرطا ضروريًا للأداء الفعال للسوق الذي يعتبره محرك النمو الاقتصادي، ولتحديد العلاقة بين الديمقراطية والتنمية تتضح من خلال اطروحة ليبست، من خلال تأكيده على وجود ترابط بين الديمقراطية بمستوى التنمية الاقتصادية (بوتر، 2011، ص42)، وعليه فإن لبيست رؤيته تقوم على افتراض أن التنمية الاقتصادية هي التي أدت إلى الديمقراطية (Diamons,1992: p p 30-31). بالتالي فأن التنمية هي المحدد الأكثر أهمية من المتغيرات الأخرى مجتمعة.

2- المدخل الانتقالي وهو المدخل الذي يركز على العمليات السياسية وعلى مبادرات وخيارات النخبة لتفسير عملية الانتقال من حكم تسلطي إلى حكم ديمقراطي ليبرالي. من أشهر منظري هذا المدخل روستو، حيث تتمحور فكرتهم حول كيفية تحقيق الديمقراطية ويرى بضرورة وجود مدخلًا تطوريًا تاريخيًا، كما يطرح أنصار هذا الاقتراب أن المسار التاريخي للديمقراطية الليبيرالية يتحدد بواسطة مبادرات وأفعال النخب، إلا أن مبادرات وخيارات النخبة لا تحدث أبدا في فراغ، فهي ترتبط ارتباطا وثيقا بالبنى المجتمعية، والتي تتكون من عدد من الضوابط الطبيعية والاجتماعية، ومجموعة من الفرص المتغيرة، ومجموعة من القيم والضوابط والتي يمكن أن تحدث تغيرات جذرية على اتجاه خيارات النخب (ديفيد، المرجع السابق، ص 34).

3- المدخل البنيوي والذي يهتم بأثر تغير بنى القوة والسلطة على عملية التحول الديمقراطي. يفسرها وفقا لفكرة ومفهوم القوة والسلطة المتغيرة. ويتأسس المدخل البنيوي على الافتراض الرئيسي الذي يقضي بأن التفاعلات المتغيرة تدريجيًا لبنى السلطة والقوة سياسية، اجتماعية، اقتصادية، تستوجب وجود قيود، وتوفر فرصًا تدفع بالنخب السياسية وغيرهم غالبا، في صيرورة تاريخية تؤدي إلى الديمقراطية الليبرالية، في حين نجد حالات أخرى قد تؤدي إلى علاقات وتفاعلات داخل بنى القوة والسلطة إلى دروب سياسية أخرى، وباعتبار أن بنى السلطة والقوة تتبدل من حين إلى آخر خلال فترات زمنية متباعدة، فإن تفسيرات المدخل البنيوي لعملية التحول الديمقراطي طويلة الأمد. ومن أنصار هذا المدخل بارنجنون مور، ديترك روشماير. حيث تستند تأويلات المدخل البنيوي على المنطلقات الفكرية والتي مفادها أن المسار التاريخي لأي دولة باتجاه الديمقراطية الليبرالية أو الاتجاه لأي نمط سياسي أخر يتأسس ويبنى أساسا وجوهريا حسب البنى المتغيرة للطبقة والدولة والقوى الدولية والمتأثرة بنمط التنمية الرأسمالية، وليس من خلال خيارات ومبادرات النخب، فعلى الرغم من أنها تقوم بخيارات ومبادرات محددة، إلا إن تلك الخيارات والمبادرات لا يمكن تفسيرها إلا من خلال الإشارة إلى الضوابط البنيوية المحيطة بها (ديفيد، المرجع السابق، ص 34).

ثانيا: انماط عمليات التحول الديمقراطي:

يطرح هنتجتون أربعة اشكال قد يتخذها الانتقال الديمقراطي في النظم التسلطية. (Huntingtion,1993,p 217).

1-التحول الذاتي: حيث تنجز عملية الانتقال الديمقراطي عبر مبادرات يقوم بها النظام التسلطي دون تدخل أي جهات أخرى.

2-التحول الاتفاقي: حيث تتم عملية الانتقال الديمقراطي عن طريق اتفاقات مشتركة بين النخب الحاكمة والنخب المعارضة.

3-التحول الإحلالي:حيث تنتج عملية الدمقراطة عبر الضغوط والمعارضة الشعبية.

4-التدخل الأجنبي:حيث تحدث عملية الدمقراطة نتيجة لتدخلات أجنبية.

ثالثا: أسباب التحول الديمقراطي:

مثلت عمليات التحول الديمقراطي الظاهرة العالمية الأهم خلال العقود الأخيرة من القرن العشرين (المغيربي،2005،ص64) فالموجة الاولي بدأت في عشرينيات من القرن التاسع عشر وانتهت في عام 1928م واستمرت زهاء قرن من الزمن، شهدت عدد من الدول تبدًا في التحول من أنظمة تسلطية إلى أنظمة ديمقراطية وبناء مؤسسات الديمقراطية الليبرالية ابتداء من الولايات المتحدة الامريكية، انجلترا، فرنسا، و قبل الحرب العالمية الاولي عرفت ايطاليا والارجنتين نظم ديمقراطية، أما بعد الحرب العالمية الاولي فالتحرك الديمقراطي صار باتجاه إيرلندا وايسلندا وتحركت اسبانيا وشيلي نحو الديمقراطية الليبرالية، هذه الفترة شهدت ما يقرب عن ثلاثين دولة اتجهت إلى بناء المؤسسات الديمقراطية الليبرالية. بوصول موسولينى إلى الحكم في ايطاليا م1922م، وهتلر إلى الحكم في المانيا، عادت أو رجعت بعض الدول إلى انظمة شمولية الموجة المضادة وفي غصون سنة عادة الدول عن الديمقراطية وهي التوائنا، لاتفيا، يوغسلافيا، بلغاريا بالإضافة إلى المانيا بوصول هتلر والنمسا والتشيك، اما في منطقة الكاريبي فنجد العودة شملت كل من البرازيل والارجنتين والاجوراى (Huntingtio,1991, p72). يتضح من هذا ان هناك عودة من الديمقراطية الليبرالية ولكن الواضح ان الاتجاه نحو الديمقراطية أكثر من العودة عنها، فالدول التي واكبة او زادة إلى الديمقراطية ضعف عدد الدول التي رجعت إلى النظم الشمولية.

في أعقاب انتصار دول الحلفاء في الحرب العالمية الاولي بدأت الموجة الثانية من التحول الديمقراطي، وشكل انتصار الحلفاء في الحرب عمل على الدفع عملية انشاء مؤسسات ديمقراطية في الدول التي انهزمت في الحرب حيث وصل عدد الدول الديمقراطية عام 1964حوالي 36دولة، المانيا الغربية وايطاليا والنمسا واليابان وابان الحرب البرازيل وكوستاريكا وفي اواخر عام الاربعينات، تحركت تركيا واليونان باتجاه الديمقراطية، وفي امريكيا اللاتينية بدأت الأرجواي بالتحول إلى الديمقراطية. واعقبها الارجنتين وكولومبيا والبيرو وفنزويلا، هذه الفترة شهدت ايضًا عودة عدة دول عن الديمقراطية الليبرالية من البيرو إلى البرازيل و صولًا إلى بولندا والارجنتين ويبلغ عدد الدول التي بقت على درب الديمقراطية حوالي 30 دولة(ibad,p77).

أما الموجة الثالثة من التحول إلى الديمقراطية البداية 1974، حيث نجد أن النظم التي تحولت من الشمولية إلى الديمقراطية اكثر من تلاتين دولة بأوريا واسيا وامريكيا اللاتينية الواضح ان التحرك نحو الديمقراطية بداء يأخذ سمة المد العالمي، "شملت اليونان إلي الديمقراطية وفي عام 1975 التحقت اسبانيا بركب الديمقراطية، وفي امريكيا اللاتينية بدأت من الاكوادور والبيرو وكذلك بوليفيا والارجنتين، ثم لحقت

بركب الديمقراطية الاوراجوى والبرازيل آما في امريكيا الوسطى امتداد الاشعاع الديمقراطي إلى الهندوراس و بلغاريا وجواتيمالا". وفي اسيا 1977م عادت الهند التي تعد الدولة الديمقراطية الاولي في العالم الثالث بالإضافة إلى الفلبين وكوريا وتايوان وباكستان". امتد ليشمل المكسيك وفي نهاية عقد الثمانيات اجتاحت موجة التحول الديمقراطي الدول الشيوعية بدأت من المجر وجمهوريات البلطيق وبولندا وتداعيات الأنظمة الشمولية في المانيا الشرقية وتشيكوسلوفاكيا ورومانيا وكذلك بلغاريا. وارتفعت حصيلة الدول التي تحولت إلى الديمقراطية بحلول عام 1996 ما يقارب عن 117 دولة (Diamond ,1996.p7). مجمل القول رغم الانتشار السريع للديمقراطية، عادتنا، الوضع يتطلب تطوير المؤسسات الديمقراطية وتعزيز الديمقراطية فترة من الزمن وجهدا مضنيا، فقد ترسخت الديمقراطية في الولايات المتحدة الامريكية والمملكة المتحدة عبر فترة زمنية ليست بالبسيطة فقد اخذت عدة عقود(Haynes,2005,p4)

وفى هذا الصدد يقدم صموئيل هنتجتون جملة من الأسباب للتحول متمثلة فيما يلي:-

1-مشكلة شرعية النظم الشمولية في عالم حازت فيه مبادي الديمقراطية قبولا لذي الجميع، واعتماد هذه الأنظمة على شرعية الاداء وانهيار هذه الشرعية تحت وطاه الهزائم العسكرية والفشل الاقتصادي وازمات النفط التي شهدتها الاعوام 73-74-78-97؟

2-النمو الاقتصادي العالمي غير المسبوق في الستينيات والذي ارتفعت على أثره مستويات المعيشة والتعليم والطبقة المتوسطة الحضرية في عدة دول.

3-التغيرات الحاسمة في عقائد وانشطة الكنيسة الكاثوليكية والتي ظهرت على اتر مجلس الفاتيكان وتحول الكنائس القومية من الدفاع عن الواقع إلى معاداة النزعة الاستبدادية وموﻻة الإصلاحات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.

4-التغيرات التي طرأت على سياسات عناصر خارجية وبينها توجه المجموعة الاوربية في اواخر الستينات إلى توسيع نطاق عضويتها، والتحول الهائل في السياسة الامريكية بدءا من عام 1974 إلي دعم حقوق الانسان والديمقراطية في الدول الاخرى، والتغير الجدري الذي احدته جورباتشوف في اواخر الثمانيات في السياسة السوفيتية باتجاه الحفاظ على الامبراطورية السوفيتية.

5-كرات الثلج او تداعى الإحداث الذي دعمته وسائل الاتصال الدولية الجديدة والتحولات المبكرة التي شهدتها الموجة الثالثة، مما دفع بنماذج للجهود المتوالية الرامية إلى تغيير الأنظمة في الدول الاخرى.

المطلب الثاني: قراءات في أدبيات الديمقراطية.

الديمقراطية عرفها الفكر الانساني منذ فترات ماضية طويلة، فهي تضرب بجدورها في اعماق الفكر الانساني، ويذهب الفقه في ذلك إلى القول بان الديمقراطية نتاج الفكر اليوناني ترجع في الاصل إلى

الفلاسفة الاغريق حيث نجد أنهم قدموا بإسهاب منقطع النظر رويتهم حول الديمقراطية وقدموا مساهمات جليلة وكبيرة أثرت الفكر الانساني في هذا المجال (سباين،1971، ص ص 5-19).

كما أن الاضطرابات الثورية تعود إلى الاستخدامات الحديثة للديمقراطية التي حدثت في المجتمعات الغربية في أواخر القرنين الخامس عشر والسادس عشر (هنتجتون، 1993،ص 64)، واmام التطورات والتحولات التي شهدتها المجتمعات البشرية وأبرز هذه التحولات هو ظهور الدولة القومية على المسرح الدولي وباعتبار ان الدولة هي نتاج تطور موضوعي للمجتمعات الاوربية، (الجداري، 2008، ص 11) وان هذه المجتمعات منذ القرن السابع عشر شهدت بروز الديمقراطية الليبرالية، وهنا تم ربط الديمقراطية الليبرالية بالدولة القومية والتي تجسدت في نظام سياسي اقتصادي اجتماعي الذي يرتكز على الحرية المطلقة.

ومما سبق يمكن أن تحدد مفهوم الديمقراطية الليبرالي بانها نهج للحكم يقوم على الانتخابات الحرة والمؤسسات وعلى التداول السلمى للسلطة بين الاحزاب في نظام تعددي يكفل الحرية ويكفل الفرص لجميع الاحزاب السياسية القائمة وحرية الاختيار لكل الناخبين، وعن القول بان الديمقراطية الكلاسيكية تختلف جدًا عن الديمقراطية الليبيرالية الحديثة، سوف يتم تحديد هذا التغير النسبي الذي لحق بالديمقراطية الليبرالية في محاولة لمواكبة التطورات اللاحقة التي شهدها الفكر الانساني وفي هدا الصدد يمكن تحددها في اربع نماذج، كل نموذج يختص بمرحلة تاريخية معينة، حيث حدد فيها كل ملامح الديمقراطية الليبرالية، وكل نموذج كيف عالج القصور في النموذج الذي سبقه:- (خلف، 1993،ص ص224-248)

فالنموذج الاول: بنتام وجيمس مل، حيث كانت فلسفتهما تتضمن الاسس الفكرية للنموذج الكلاسيكي للديمقراطية الليبرالية، والتي يشار إليها بالديمقراطية المدافعة عن السوق، مضافا إليها شروط الاقتراع متأخرًا. فالنموذج الكلاسيكي في الديمقراطية الليبرالية هو وضع الفرد حسب التصور الكلاسيكي للأشخاص داخل المجتمع، حيث اعتمد الليبرالين الكلاسيكيين ان الفرد لا يتبدل امام التحولات، أما النموذج الثاني **للديمقراطية التطورية** فقد ظهر في محاولة منه ليتلافى القصور في النموذج الاول ومتمشيا مع تطور الفكر الانساني.

وبحلول النصف الاخير من القرن التاسع عشر حدث تغيرا وتبدلا للمجتمع الرأسمالي وفرض تأثيره على المفكرين الليبرالين، التغير الذي أكد على ضرورة الحاجة إلى ايجاد نموذج جديد للديمقراطية الليبرالية، أما فيما يتعلق **بالنموذج الثالث للديمقراطية التوازنية** والذي يعتبر تطويرا للنموذج الاول الكلاسيكي والديمقراطية الدفاعية، في حين النموذج **الرابع** والذي تضمن الديمقراطية المبنية على مشاركة أكبر قدر من المواطنين بمعنى أنه لابد أن تكون هناك مشاركة جوهرية للمواطن.

المطلب الثالث: أدوات أو آليات التحول الديمقراطي.

امام هذا التحليل فان الديمقراطية بدأت بتوسع كبير تكتسح العالم مستفيدة من الطروف والمتغيرات الدولية وعليه التحرك باتجاه الديمقراطية كان ظاهرة عالمية بينت موجة التحول نحو الديمقراطية مدى اهمية و تأثير العامل الخارجي على عملية التحول الديمقراطي باختلاف درجاتها، وتكشف الدراسات المقارنة لأدبيات التحول الديمقراطي إن الاهتمامات الاولية كانت منصبة على العوامل الداخلية (شادية،2005،ص 36) هذا السبب الذي جعل الدراسات التي تتناول العامل الخارجي قليلة جدًا، الا انه اكتساح أدبيات الدراسات المقارنة وافردت له نظريات تتناول اثر العامل الخارجي بعد ما أصبح تأثيره ظاهر للعيان من خلال توجه الدول للديمقراطية بفضل العامل الخارجي.

و المقصود بالعوامل الخارجية الضغوط الدولية النابعة من خارج بيئة النظام السياسي إقليميًا ودوليًا والتي تلعب دورًا بارزًا في تدعيم أو تنشيط عملية التحول الديمقراطي خاصة في الدول النامية، سواء كانت هذه الضغوط تمارسها دول أو منظمات دولية (البوشي،2019،ص 12). ويمكن الاشارة إلى هذه العوامل:

أولا: الدور الامريكي: المتتبع لأدبيات التحول الديمقراطي يتجلى له الدور الفاعل والحيوي للولايات المتحدة الامريكية في نشر الديمقراطية، فعلي صعيد الحركة السياسية يتجسد في الضغوط الدولية الامريكية تتفاعل وتتزايد وتنهار امامها النظم الشمولية التسلطية وبناء على ذلك سوف نقوم بتتبع أو استقراء للدور الأمريكي، فبموجب قرار من الرئيس الأمريكي جون كنيدي والذي جاء بناء على قرار الكونغرس الأمريكي في 4/سبتمبر/1961الذى يعتبر قانون للمساعدات الخارجية، والذي بموجبه أنشئت الوكالة الامريكية للتنمية الدولية USAIDوعليه فقد باشرت الوكالة عملها بتقديم بعض المساعدات للدول، منذ تلك الحقبة وما تلاها اخدت المساعدات التنمية السياسية من الولايات المتحدة الامريكية إلى دول العالم، فعلى سبيل الذكر دول أمريكيا مرتبطة بالتنمية السياسية، وفي منصف عقد السبعينيات من القرن المنصرم، بالتحديد في عام 1975أضيف بند 116 إلى قانون المساعدات الخارجية الأميركية. الذي ينص فحواه على ربط استلام المساعدات الاقتصادية من أمريكيا إلى الدول الاخرى باحترام حقوق الانسان، وفي نفس السياق، وبنهاية العقد نفسه أضاف الكونغرس بند 116 e إلى قانون المعونات الخارجية و الذى اعطي الصلاحية لوكالة التنمية الدولية للعمل على تطوير وتحسين برامج لتعزيز الحقوق و الحريات في الخارج، وبناء عليه بدأ العمل على اعتبار عقيدة حقوق الانسان اساسية في العلاقات الدولية (Carothers,1980, pp 126-127).

وفي عقد الثمانينيات، في عهد الرئيس الأمريكي رونالد ريغان طهر مشروع الديمقراطية Project Democracy الذي اعتمد في تمويله على الادارة الأميركية وهدفه خلق برنامج تبنته الحكومة يهدف

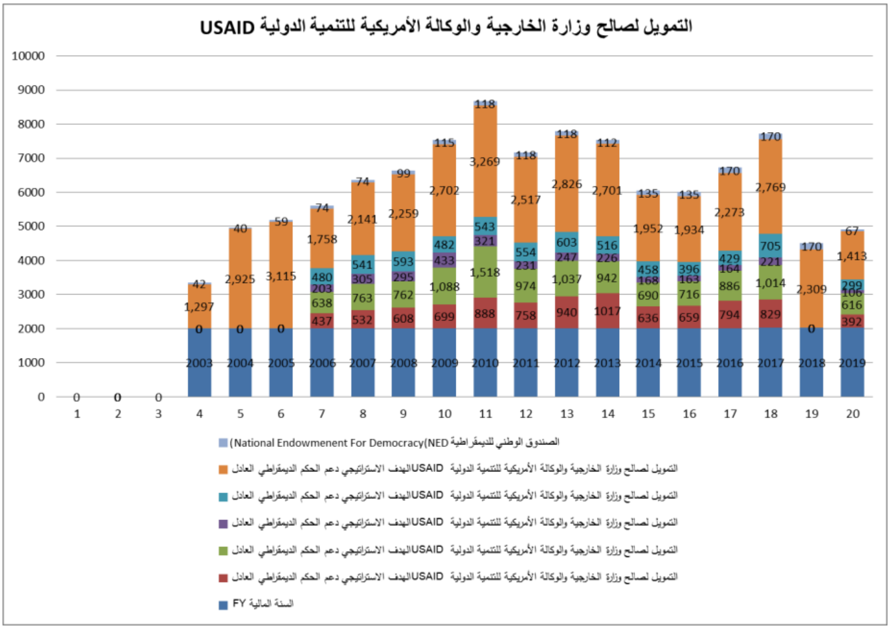
للمساعدات في نشر الديمقراطية وعلى غرار ذلك تأسس الصندوق الوطني للديمقراطية. National Endowmeet for Democracy NED وفي شهر نوفمبر عام 1983 فكرة انشاء كانت بتوافق بين الجمهورين و الديمقراطيين، كان ذلك من خلال لجنة موازنة بين الحزبين التي كانت تحطي بدعم من الكونغرس الأمريكي من مختلف الانتماءات السياسية، وكان مرجو من ذلك تحقيق الهدف النمو وتعزيز المؤسسات الديمفراطية في جميع انحاء المعمورة (المرجع السابق، ص ص 126–127)، وفي نفس الإطار كان للرئيس الأمريكي ريغان الدور الفاعل والنشط في هذا المجال حيث في عام 1985 قاد إلى إنشاء مكتب تابع للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية في اميركا اللاتينية ومنظمة البحر الكاريبي، الهدف كان مخصص للمساعدة في الديمقراطية. ومع نهاية عقد التسعينيات 1989 بلغ ما انفقته الوكالة الأميركية للتنمية الدولية زهاء ما يقرب عن مائة مليون دولار أميركي مخصصة للأنفاق على برامج الديمقراطية، يتجسد في التركيز على برامج المشاركة الديمقراطية وحقوق الانسان والحريات الاساسية، والدفع نحو والانتخابات نزيهة، واحترام سيادة القانون، نصيب الاسد كان منصب على دول اميركا اللاتينية وجزء بسيط في أسيا (المرجع السابق، ص 126).

زاد إنفاق الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية وذلك لدعم برامج الديمقراطية ففي عام 1991 كان الانفاق على الديمقراطية 165 مليون دولار ووصل بحلول عام 1999ما يقرب من 635 مليون دولار الذي شمل عدد من دول العالم، فكان نصيب أوروبا الوسطي و الشرقية 288مليون دولارا أمريكيا، أما افريقيا وجنوب الصحراء الغربي فقد كان نصيبها 123مليون دولار، بينما أسيا والشرق الأوسط تحصلت على 111 مليون دولار، حصة دول أمريكيا اللاتينية 86 مليون دولار، وبقي من أجمالي المبلغ 27 مليون دولار انفقت على البرامج العالمية من أجل الديمقراطية(Carothers, 2009, pp9–10) وفي عام 2006 تركزت أعمال الوكالة في مسألة دعم الديمقراطية تتجسد في هدف استراتيجي الذي يمثل أهداف وزارة تحت مسمى الحكم الديمقراطي العادل Governing Justly and Democratically المتضمن مجموعة واسعة من النشاطات من خلال المساعدات في مجالات ا تجسدت في الحكم الرشيد، دعم المنافسة السياسية وبناء التوافق بين الآراء، سيادة القانون وتعزيز حقوق الإنسان، دعم المجتمع المدني. الإحصائيات التالية تبين التمويل الأميركي لتعزيز الديمقراطية لوزارة الخارجية والوكالة الأميركية للتنمية الدولية USAID وللصندوق الوطني للديمقراطية NED (بملايين الدولارات).

Marian L. Lawson & Susan B. Epstein, "Democracy Promotion: An Objective of U.S. Foreign Assistance," *Congressional Research Service,*

السنة المالية FY	التمويل لصالح وزارة الخارجية والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية USAID					الصندوق الوطني للديمقراطية National Endowment For Democracy (NED)
	الهدف الاستراتيجي دعم الحكم الديمقراطي العادل Governing Justly and Democratically(GID)					
	سيادة القانون وتعزيز حقوق الإنسان	الحكم الرشيد	دعم المنافسة السياسية وبناء التوافق بين الآراء	المجتمع المدني	المجموع	
2003	--	--	--	--	1,297	42
2004	--	--	--	--	2,925	40
2005	--	--	--	--	3,115	59
2006	437	638	203	480	1,758	74
2007	532	763	305	541	2,141	74
2008	608	762	295	593	2,259	99
2009	699	1,088	433	482	2,702	115
2010	888	1,518	321	543	3,269	118
2011	758	974	231	554	2,517	118
2012	940	1,037	247	603	2,826	118
2013	1017	942	226	516	2,701	112
2014	636	690	168	458	1,952	135
2015	659	716	163	396	1,934	135
2016	794	886	164	429	2,273	170
2017	829	1,014	221	705	2,769	170
2018	--	--	--	--	2,309	170
2019	392	616	106	299	1,413	67

January 4, 2019, pp. 14-15, accessed on 29/4/2019, at: http://bit.ly/2v3FLY2; "FY 2001 - 2009 International Affairs Budget," U.S. Department of State Archive, accessed on 29/4/2019, at: http://bit.ly/2V3cYBS; "FY 2007 - 2012 Department of State and USAID Strategic Plan," U.S. Department of State, accessed on 29/4/2019, at: http://bit.ly/2VJZmsj



المصدر: Lawson & Epstein, p. 4 .

وفي نفس السـياق، لا يخفى على احد دور الولايات المتحدة الامريكية حيث يأتي في مقدم الدول الداعمة للتحول الديمقراطي وفي ما عرف بتورات الربيع العربي فجاء على لسـان وزيرة الخارجية الامريكية هيلاري كلنتون اثناء زيارتها إلي المعهد الديمقراطي فقد دكرت ان قادة المعهد كانوا يحولون الشتاء العربي إلي ربيع غربي في الوقت الذي كانت الشوارع العربية هادئة وصامتة وفي هذا الصدد هي تشـير إلي دورها في تورات الربيع العربي لتخلص من الانظمة الاسـتبدادية و التحول نحو الديمقراطية (الزين،2011،ص60).

واضافة قائلة أن الربيع العربي في واقعه لم يكن ثورات من اجل الولوج في حقبة الديمقراطية، وأنما ثورات جياع في بعض الاقطار العربية، فهي تشير على أنها اندرت الحكومات العربية في فترة سابقة في (مؤتمر 8 g)، والذي كان قد انعقد في قطر عام2011، بأن المنطقة العربية تعيش في هيجان وإن لم يسرعوا بالإصلاحات الديمقراطية سوف يتحول إلى بركان يأكل الأخضر واليابس، والعلاج لذلك هو اصلاح ديمقراطي شامل. (المرجع السابق، ص60).

وفي نفس الصدد، أكد مستشار أوباما للشؤون الدولية جوزيف نابي وذلك في مقابلة حصرية مع مجلة سعودية بأن المنطقة العربية تكتسحها عملية مفتوحة متعددة المراحل غير محددة الفترة الزمنية قد تستغرق عقد من الزمن تسعي هذه العملية إلى تحقيق هدف إرساء دعائم الديمقراطية وترسيخ قيم الاصلاح السياسي في الشرق الاوسط وشمال افريقيا. (المرجع السابق، ص 61)

وبناء على أن ما تقدم يتضح جليا أن الدور الامريكي كان فاعلا وحاضرا بقوة في مسألة دعم التحول الديمقراطي للدول العالم كافة، حيث برز ذلك من خلال الدعم الاقتصادي والسياسي والعسكري.

ثانيا: أثر المحاكاة: يتجلى للعيان أن الزخم الكبير للجماهير المطالبة بالديمقراطية في اوروبا الشرقية هي نفسها أخدت في الانتشار في ربوع العالم مثل الرياح تنتقل من بلاد إلى أخر، فهي لا تعترف بحدود وسيادة وتأشيرة عبور، وهذا ما أشار اليه هنتجتون بكرة الثلج.

وفي هذا الصدد، يشير هنتجتون أن تأثيرات العرض في البلدان المتجاورة جغرافيًا والاكثر تشبهًا ثقافيًا تبقي أكثر تأثيرا، وخير مثال على ذلك، فقد أثر انتقال بولونيا إلى الديمقراطية كان الاسرع والاكثف انتشارًا في بلدان أوروبا الشرقية المجاورة، وتحول دول الاتحاد السوفيتي السابق كان له الأثر على التحول الديمقراطي في الفلبين وأوروبا، فقد دعا الكاردينال سين إلي اجراء تغيرات جوهرية في النظام في الفلبين، وكانت اتار ذلك واضحة في كوريا، فقد دعا كيم إلى تغيير الدستور واعتماد الديمقراطية، فقد أكد كيم داي يونغ أنه يجب علينا الولوج في عصر الديمقراطية. (هنتغتون،1993،ص 173)

ويتجلى أثر المحاكاة بوضوح جليًا للقاصي والداني، فقد امتد إشعاع التحول الديمقراطي من الدول التي كانت تحت الاستعمار، فبريطانيا الإمبراطورية التي لا تغيب عليها الشمس ومستعمراتها في كل اصقاع

المعمورة، فقد امتد الإشعاع إلى تلك المستعمرات، وتجسد بمحاكاة النموذج الديمقراطي البريطاني، ونقل كل مؤسسات السياسية من النموذج البريطاني إلى تلك الدول المستعمرة من قبل المملكة، بالإضافة إلى ذلك، الاثر الواضح في التأثير على التحول الديمقراطي، فالدول التي خضعت للاستعمار البريطاني وتأثره بمنظومة القيم السائدة عند الانجليز وأبرزها ثقافة اللغة الانجليزية وارتبطتها ارتباطًا وتيقًا مع الدولة المستعمرة.(المرجع السابق، 174)

علاوة على ذلك، دور الافارقة أنفسهم، فقد شجعهم ما حدث في جنوب افريقيا من التحول الديمقراطي إلى المطالبة بالحريات الاساسية والحدو بدولة جنوب افريقيا، وتجسد ذلك في ليبيريا من خلال المعارضة الشديدة للمظالم الدكتاتورية وانتهاك حقوق الانسان الاهتداء بجنوب افريقيا في التحول الديمقراطي، الامر الذي جعلها تتجه في نفس الاتجاه اتر المحاكاة.

وفي نفس السياق، وفي حديث للرئيس رابطة المحامين الأفارقة روجه تشويغو، والذي صرح بأن دول افريقيا جميعا تتسأل حول جنوب افريقيا إذا كانت تتمتع بنظام ديمقراطي أم لا، فلماذا نحن الأفارقة الباقين محرومين منها؟ وازداد إشعاع التحول الديمقراطي من دروته من خلال محاكاة نموذج جنوب افريقيا في التحول الديمقراطي، حيث أعلن رؤساء وقادة أفارقه في 1990 بحاجتهم الماسة إلى إشاعة الديمقراطية بشكل جدري في مجتمعاتهم والذي يأتي من خلال تجسيد المؤسسات الديمقراطية.(المرجع السابق، ص 434)

ومما تقدم، ومن خلال نظرية المماثلة والمحاكاة في العلوم السياسية، يلاحظ مدى تأثر الدول بعضها ببعض، وخاصة في مسألة التحول الديمقراطي، التي تنتقل بين شعوب العالم كالنار في الهشيم، ولكن بأكثر روية ومن دون تعقل في بعض الحالات، أو كما يصفها صمويل هنتغتون بكرة الثلج، والتي أصبحت فيما بعد احدى أدوات التفسير لمسائل التحول الديمقراطي.

ثالثا: الضغوط الاقتصادية الدولية: نجحت المؤسسات المالية الدولية كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية عن طريق فرض شروط سياسية على الدول ذات النظم التسلطية، حيث كانت الغاية من ذلك استفادة هذه الدول من قروض ومبالغ مالية، من خلال الولوج في حلقة الديمقراطية من خلال الاهتمام بحقوق الإنسان والحريات العامة، مما ترتب على ذلك، أن الدول التي تعاني من اخفاقات وأزمات اقتصادية خانقة تجد نفسها مجبرة على قبول شروط المؤسسات الدولية، الامر الذي قد يساهم في حث الدول لتقبل النظام الديمقراطي ومن ثم تبني مشروع التحول الديمقراطي. (مرزوقي،2014، ص 171).

شكلت الضغوط الاقتصادية دافع أو درس يستفاد منه للنخب السياسية في شرق أسيا. تلك النخب التي تعتمد دولها بشكل رسمي على التجارة الدولية، كان لها دور مهم جدًا في عملية التحول الديمقراطي في

كوريا، فالنخب توالي أهمية خاصة للصادرات، وايمانًا منها بأن توسيع التجارة الخارجية ضرورة ملحة، علاوة على ذلك، كونه شرطا ضروريا للنمو الاقتصادي. وايمانًا قاطعًا من قبل الشعب الكوري بأن تقبل الديمقراطية سوف يمنحها تأشيرة العبور إلى الانضمام لعضوية نادى الدول المتقدمة، هذا كان دافعًا قويًا لعملية الديمقراطية الليبرالية على المستويين السياسي والاقتصادي. (هنتغتون، 1993،ص221)
لقد ربطت امريكيا تقديم المساعدات الاقتصادية بملف حقوق الأنسان، وفي نفس السياق ذهبت بريطانيا وفرنسا بأن المساعدات تمنح للدول التي تسير نحو الديمقراطية، فعلى سبيل المثال الدول الافريقية التي تعاني من بؤس اقتصادي فأنها شديدة التعويل على المساعدات الاقتصادية، فالحكم الدكتاتوري امثال موبوسيسى سوكو الزائيرى أصبح يخسر المساعدات الاقتصادية المشروطة رغم أنه بأمس الحاجة اليها لآجل إدامة حكمه.

رابعا:-العولمة والديمقراطية: إن التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية المعاصرة التي يشهدها العالم والتي جعلت من العالم قرية كونية واحدة تذوب فيها كل الحدود مع انسياب السلع والخدمات، بالإضافة إلى الانسياب الهائل للمعلومات الذي لايحتاج إلى جواز سفر أو تأشيرة عبور ويخترق كل الحدود والحواجز انتشار الاخبار وتدفق المعلومات، من خلال التغيرات في بنية وهيكلية النظام الدولي وإشعاع الديمقراطية أبدى الأفارقة تجاوبًا حادًا مع موجة الديمقراطية الكاسحة التي اجتاحت العالم وعبرت إلى افريقيا وكل قارات العالم ان الضغوط الدولية وأثرها الانتشار الدولي القت بطلالها على انتشار الديمقراطية الليبرالية، مدفوعة بقوى من افريقيا واوروبا. (الجداري،2008،ص38).

وفي حديث للسفير نيجيريا في الامم المتحدة، ابراهيم غميرى ان التحولات التي يشهدها العالم بدت تلقي بطلالها على دول افريقيا. فنحن الأفارقة تستمع إلي البي بي سى وصوت امريكيا واذاعة موسكو بلغتهم المحلية غالبا، ونتيجة لذلك، فانهم أصبحوا مطالعين على كل ما حصل من تحول ديمقراطي وخصوصًا في اوروبا الشرقية، ويثار سأل دائمًا عند أبناء القارة الافريقية لماذا الذي حصل في اوروبا الشرقية لم يحصل في افريقيا؟ وما يعرض على شاشات التلفزيون من صور للجماهير الاوربية وهي تتجسد في احتجاجات على النظام الشيوعي ورغبتها بمضاهاة " اتر المحاكاة" شعوب البولونيين، والهنغاريين، والالمان الشرقيين، والتشكوسكوين، والبلغار. من خلال الاطاحة بالأنظمة الدكتاتورية ذات الحزب الواحد والمطالبة بالديمقراطية التعددية. (هنتغتون،1993، ص209)

شــكل تلقي العلوم في خارج الوطن في صــقل الافكار وانماط تفكير الكثيرون، ففي جيل الســبعينيات اثرت المدارس الفكرية الامريكية والاوروبية في كثير من الطلاب الذين كانوا يدرسـون في الخارج وأثناء عودتهم إلى بلدانهم عادوا بمنظومة قيم وانماط سلوكية مختلفة متشبعين بقيم الديمقراطية والمواطنة، فقد

سعوا إلى تطبيق تجربة الديمقراطية الليبيرالية، والمؤسسات السياسية، وثورة المعلومات والاتصالات، بالإضافة إلى جملة القيم وانماط السلوك التي اكتسبوها في دول الغرب.

هذا كان له الاثر الايجابي، حيث بدأ الإشعاع يلقى بظلاله على دولهم وصار هناك تبدل في منظومة القيم المحافظة على الأنظمة الدكتاتورية التسلطية إلى أنماط قيم جديدة تتبني الديمقراطية الليبيرالية. والاهم في هذا الامر هو التبدل في منظومة القيم لم يقتصر على النخب السياسية فحسب، وإنما امتد لانتشار ثقافة الديمقراطية بشكل واسع وكذلك الافكار والمعلومات وكل مناحي الحياة الغربية، الامر الذي تجاوز النخب ليصل إلى كل فئات الشعب واختفاء الوعي الزائف لتصبح الجماهير على قدر من الوعي بالتحول الديمقراطي.

في المجال الاعلام لعبت دورًا كبيرًا في انتشار الافكار الديمقراطية الليبرالية، فالتقدم التكنولوجي في مجال الاتصالات سرع من إشعاع الديمقراطية الليبيرالية في كثير من الدول من خلال انتشار الإمبراطوريات الفضائية التي تبث على مدار 24 ساعة تخترق الحواجز والحدود لا تحتاج إلى تأشيرة عبور فهنا الدول لم تعد محرومة من تمار العولمة في إشاعة الديمقراطية. (الجداري، 2008،ص 38). وكان للتطورات الحاصلة في كافة الاصعدة من وسائل النقل والمواصلات والاتصالات والانترنت حتى صار العالم بقرية كونية واحدة، ذابت فيها الحدود حتى صار الحديث عن نهاية الجغرافيا، بحيث صارت الدول لا يمكن أن تعيش بمعزل عن الدول الاخرى، الاعتماد المتبادل، (غليون، أمين، 1999، ص16).

الذي حدث الان هو البث الإعلامي والصورة بدأت تخترق الجبال والصحاري والحدود والجمارك والبحار والمحيطات. لتغرق السيادة التفافية وتعبر تفافة الديمقراطية إلى كل بيت بدون جواز سفر وبدون تأشيرة عبور متجاوزة حدود الدول. (الجداري،2008، ص303) وهنا تجدر الاشارة إلى ان الانتشار الواسع للقسيم والمعاير والايديولوجيات الديمقراطية اصبحت تكتسح الجميع وتجد لها الاذان في كافة ارجاء المعمورة.

البث الاعلامي دخل كل بيت جعل العالم موجدا في كل بيت لم يعد يخفي على أحد انتهاكات حقوق الانسان، فان أي حدث لانتهاكات يجد صداه وردود فعل تستنكر في كل اصقاع المعمورة، قتل الشاب الأمريكي الاسود على يد الشرطة الامريكية من ذوى البشرة البيضاء، الامر الذي لقي استهجان ومظاهرات في عدد من الدول منددة بالتميز العنصري، ومجمل القول، أن اتر المحاكاة كان له الاثر الواضح من خلال انتشار الإشعاع الديمقراطي ساهمت في تمزيق الأنظمة التسلطية، وتقويض مشروعيتها وتأكل تأييدها، وإثارة حفيظة كتفاتها السكانية وتشجيعها وصولا إلى تيسير ورعاية عمليات الانتقال الديمقراطية.

الخاتمة:

رغم تركيز الكثير من أدبيات علم السياسية حول التحول الديمقراطي من زاوية العوامل الداخلية التي انبرت لها الأقلام وسال لها الحبر، إلا أن ذلك أصبح لا يكفي فقد احتل العامل الخارجي الدور الفاعل في أدبيات التحول الديمقراطي في مسعي من قبل المنشغلين بعلم السياسة من خلال تحليل تلك المقاربات التنظيرية وتحليل مجموعة من النماذج للوقف على العوامل التاي ساهمت في تحول عدد لا بأس بيه من الدول إلى الديمقراطية.

التوصيات:

1. العمل على انتشار تفافة الديمقراطية.
2. الاستفادة من تجارب الدول في التحول الديمقراطي.
3. انشاء منظمة عالمية تقوم بمتابعة او الاشراف على عملية التحول الديمقراطي.

المراجع:

1. برهان غليوين، سمير أمين، ثقافة العولمة وعولمة الثقافة. دمشق: دار الفكر،1999.
2. جورج سباين، تطور الفكر السياسي، ترجمة حسن جلال العروسي. القاهرة: دار المعارف،1971.
3. حسن محمد الزين، الربيع العربي اخر عمليات الشرق الكبير، دار القلم الجديد الطبعة الاولي، بيروت، 2013.
4. ديفيد بوثر واخرون، الدمقراطة التحولات السياسية نحو الديمقراطية في العالم ترجمة مالك أبوشهيوة ومحمود خلف. طرابلس: المؤسسة العامة للصحافة،2011.
5. شادية فتحي إبراهيم عبدالله، الاتجاهات المعاصرة في دراسة النظرية الديمقراطية، عمان: المركز العلمي للدراسات السياسية، الطبعة الاولى، 2005.
6. شريف البوشي، الانتقال الديمقراطي والعوامل والمراحل والأشكال. القاهرة: المعهد المصري للدراسات،2019.
7. عصام عبد الله الشافي، ترجع الدور الأمريكي في لبيئة الاستراتيجية الجديدة، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد 18تشرين الاول 2011، ص9.
8. عمر مرزوقي، حركات التحول الديمقراطي في الوطن العربي: قراءة في المؤثرات الدولية، نشرية الفكر (2014/10):ص171.
9. عمران مخمد المرغني الجداري، العولمة وأثرها على سيادة الدولة. طرابلس: المركز العالمي لدراسات وإبحاث الكتاب الاخضر، 2007.
10. محمود خلف واخرون، الايديولوجيا والسياسية دراسات في الايديولوجيات السياسية المعاصرة. طرابلس: الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، 1993.
11. محمد زاهي بشير المغربي، الديمقراطية والإصلاح السياسي: مراجعة عامة للأدبيات، في كمال المنوفي، ندوة الديمقراطية والإصلاح السياسي في الوطن العربي. طرابلس: المركز العالمي لدراسات و إبحات الكتاب الاخضر،2005.
12. على محمد على العامل الخارجي والتحول الديمقراطي دور المؤسسات المالية الدولية، Acepss–abram.org.eg/news/5587–aspx

المراجع الاجنبية:

1- Carothers, Thomas. Revitalizing U.S. Democracy Assistance. Washington, DC: Carnegie Endowment for International Peace, 2009.

2- Diamond, L.(1996). Is the third wave over ? Journal of Democracy, 7(3).

Diamond,L.(1992). "Promoting Democracy". Foreign Policy.87.

3-Haynes, j.(2001).Democracy in the Third World, Cambridge: Polity Press.

4-Huntington, S,P,(1991).The third wave: Democratization in the late twentieth century. Norman: University of Oklahoma PRESS.

5- Thomas, Carothers, The Resurgence of the United States Political Development Assistance to Latin America in the 1980s, "in: Whitehead (ed), international Dimensions of Democratization.

أثر قرارات الاستثمار في تحقيق الميزة التنافسية للمصارف الليبية دراسة تطبيقية على مصرف الجمهورية

أ. محمد علي عبد الله

جامعة الزيتونة -ليبيا

المستخلص:

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة اثر قرارات الاستثمار في تحقيق الميزة التنافسية للمصارف الليبية، حيث تناولت الدراسة مفهوم وأهمية الاستثمار كمتغير مستقل ومفهوم الميزة التنافسية كمتغير تابع. ولتحقيق أهداف الدراسة قام الدارس بإجراء استطلاعات ومقابلات عديدة مع مجموعة من العاملين بالمركز الليبي، وتوصل الباحث الى أنه يجب ادارة كافة المصرف المكونة لعينة اِلبحث بالاهتمام الجاد بعملية تحليل قرارات الاستثمار للبيئة المحيطة بهم وضرورة أن تكون لهذه المصارف استراتيجية تنافسية محددة في ادائها لأنشطتها لما لذلك من اهمية في تعزيز الموقف التنافسي للشركة مقارنة بمثيلاتها من المصارف العاملة معه في نفس البيئة، وأن ابتعاد المستثمرين في الاوراق المالية من مصارف او افراد عن اساليب غير العلمية والقائمة على الحدس والتخمين في اختيار اسهم المصارف التي يوظفون اموالهم بها لان هذهِ الاساليب لا تسهم في تعظيم عوائدهم المالية وتخفيض المخاطر الاستثمارية التي يمكن ان يتعرضوا لها، أهمية انشاء صناديق استثمار يشرف عليها افراد متخصصون في مجال الاستثمار وذلك لتوظيف اموال المستثمرين توظيفاً علمياً سليماً.

الكلمات المفتاحية: قرارات الاستثمار، الميزة التنافسية، المصارف الليبية.

مشكلة البحث:

إن للوعي الاستثماري وتطور الأسواق المالية، عربياً ودولياً دور مهم في إنشاء شركات الاستثمار وازدهارها، رغم حداثة عهدها، وأن مجال الاستثمار واسع رغم أنه لم يحظ بالاهتمام الكبير كعلم منفصل إلا بعد منتصف السبعينات في القرن الماضي حيث ظهرت الرأسمالية وزاد حجم الإنتاج من النفط وما تبع ذلك من ارتفاع شديد في الأسعار. فالاستثمار هو مجموعة التوظيفات التي من شأنها زيادة الدخل وتحقيق الإضافة الفعلية في رأس المال الأصلي في ظل المخاطر المحيطة بالمشروع، وبذلك يسعى المستثمر دوماً لتحقيق العائد من خلال رسم الاستراتيجية الاستثمارية والخطط المستقبلية. وبهذا تحاول الدراسة معرفة أثر قرارات الاستثمار في تحقيق الميزة التنافسية.

من هنا يتبادر إلى ذهن الباحث سؤال مهم وهو:

- ما اثر قرارات الاستثمار في تحقيق الميزة التنافسية للمصارف التجارية؟

أهمية البحث:

تنبع أهمية الدراسة من إن الاستثمار له دور فعال في مختلف النشاطات المالية والمصرفية في الجهاز الإداري، وأن هذا يمثل مركزاً حيوياً في النظم الاقتصادية، التي تتم من خلال تدفق الأموال السائلة والمدخرات نحو القروض وهذا يمثل الهدف الأساسي في تحقيق الميزة التنافسية. كما ساعدت المصارف التجارية في خدمة مجتمعاتها على منح القروض والتسهيلات المختلفة لتحقيق الميزة التنافسية، الأمر الذي يزداد به الباحث :(من خلال الدراسات والأبحاث في هذا المجال، والتوصل إلى بعض النتائج والتوصيات التي سيستفاد منها في إعداد بحوث ونشرات وتحليلات أخرى.

الدراسات السابقة:

دراسة عبير عثمان محمد احمد عبد الله (2011م) [1]:

تمثلت مشكلة الدراسة في تحديد وقياس دور نظم المعلومات المحاسبية في دعم القرارات الادارية، تهدف هذه الدراسة إلى تحديد دور وأهمية المعلومات المحاسبية في تطوير المصارف التجارية، وإمكانية الإعتماد على نظم المعلومات المحاسبية في دعم القرارات، استخدمت الدراسة الأسلوب التاريخي لعرض وتحليل الدراسات السابقة، والأسلوب الاستنباطي والاستقرائي والتحليل الوصفي للتعرف على طبيعة مشكلة الدراسة ووضع الفروض وإختبارها وجمع البيانات والحقائق ثم تحليلها وتفسيرها وإستخلاص النتائج، سعت الدراسة لاختبار الفرضيات التالية، نظم المعلومات المحاسبية الموثوقة تساعد في توفير المعلومات المحاسبية الملائمة، نظم المعلومات المحاسبية ذات فاعلية في الحصول على المعلومات الملائمة لإتخاذ القرارات المناسبة، توفير نظم المعلومات المحاسبية الملائمة يساعد في معالجة مشاكل إتخاذ القرارات داخل المنشأة الإقتصادية. وتوصلت الدراسة إلى نتائج توكد صحة ما جاءت به الفرضيات منها: تساعد نظم المعلومات المحاسبية الموثوقة في توفير المعلومات المحاسبية الملائمة، تساعد نظم المعلومات المحاسبية في معالجة مشاكل إتخاذ القرارات داخل المنشأة الإقتصادية.

دراسة زين العابدين ابراهيم يوسف علي (2015م) [2]:

تمثلت مشكلة الدراسة في ان هنالك أمول كبيرة متدفقة كاستثمارات أجنبية مباشرة في الأنشطة المختلفة في السودان دون تحديد الاسس والقواعد المحاسبية لتقويم جدوى تلك الاستثمارات ومدى تحققيها

---

(1) عبير عثمان محمد أحمد عبد الله ، دور نظم المعلومات المحاسبية في دعم القرارات بالمصارف التجارية، دراسة حالة بنك أمدرمان الوطني – /عبير عثمان محمد أحمد (الخرطوم: جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا،كلية الدراسات التجارية، بحث مقدم لنيل درجة الماجستير في المحاسبة ، غير منشور ، 2011م).

(2) زين العابدين إبراهيم يوسف علي ، دور المعلومات المحاسبية في قياس وتقويم الاستثمار الأجنبي المباشر في السودان خلال الفترة (1990–2011م)، (الخرطوم: جامعة بخت الرضا ، مجلة جامعة بخت الرضا العلمية العدد الرابع عشر مارس 2015م). ص32

للاهداف العامة المرجوة. تمثلت فرضيات الدراسة في الآتي: تؤثر المعلومات المحاسبية في قياس حجم الاستثمار الاجنبي المباشر بالسودان، هنالك علاقة ذات دلالة احصائية بين بين جودة المعلومات المحاسبية ومؤشرات سعر الصرف، التضخم، والناتج المحلي الاجمالي. توصلت الدراسة الى النتائج التالية: آثرت المعلومات المحاسبية إيجابياً على حجم الاستثمار الاجنبي المباشر في السودان خلال فترة الدراسة، ساهمت المعلومات المحاسبية في قياس مؤشرات سعر الصرف، التضخم، والناتج المحلي الاجمالي وأثرها على حجم الناتج المحلي الاجمالي، وتوصلت الدراسة الى أن هنالك علاقة ذات دلالة احصائية بين جودة المعلومات المحاسبية ومعدل التضخم وسعر الصرف وتأثيرها سلبي على حجم الاستثمار الاجنبي المباشر في السودان خلال فترة الدراسة أما المعلومات المحاسبية المتوفرة عن الناتج المحلي الاجمالي فتأثيرها إيجابي على حجم الاستثمار الاجنبي المباشر في السودان خلال فترة الدراسة.

دراسة سواكن عبد الرحمن الدرديري (2011م) [1]:

تمثلت مشكلة الدراسة في ان القوائم المالية لا تحتوي على إيضاحات كافية مما يؤدي إلي عدم الإفصاح الكافي عن البيانات المالية والذي يؤثر سلبا علي متخذي القرار. وهدفت الدراسة إلي دراسة الإفصاح المحاسبي ومعرفة دوره في توفير المعلومات التي تساعد في ترشيد القرارات الاستثمارية في سوق الخرطوم للأوراق المالية وتتبع أهميته من إيضاح المعلومات التي تتضمنها القوائم المالية المنشورة ولتحقيق الأهداف اختبرت الدراسة الفرضيات الآتية:

الفرضية الأولي: الإفصاح عن التقارير المالية يساعد ايجابا في اتخاذ قرارات الاستثمار.
الفرضية الثانية: الإفصاح عن التقارير المالية يساهم في ترشيد قرارات الاستثمار.
الفرضية الثالثة: الإفصاح عن التقارير المالية المنشورة لا يفي بكافة متطلبات متخذي القرار الاستثماري.

ولاختبار هذه الفرضيات تستخدم الدراسة الأسلوب التاريخي لتتبع الدراسات السابقة في هذا المجال والاستنباطي لتحديد طبيعة المشكلة والأسلوب الاستقرائي عبر المراجع والمصادر العلمية ذات العلاقة المباشرة بالدراسة، واعتمدت الدراسة علي جمع البيانات الأولية من خلال الاستبيان مع العاملين بسوق الخرطوم للأوراق المالية، وقد توصلت الدراسة إلي مجموعة من النتائج أهمها كلما زاد الإفصاح في التقارير المالية كان له اثر فعال في مساعدة متخذي القرارات، طريقة عرض المعلومات بطريقة سهلة

(1) سواكن عبد الرحمن الدرديري، دور الإفصاح في ترشيد قرارات الاستثمار، دراسة حالة سوق الخرطوم للأوراق المالية، (الخرطوم: جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ،كلية الدراسات التجارية، بحث مقدم لنيل درجة الماجستير المحاسبة،غير منشورة، 2011م).

تســـاعد مســـتخدمي هذه المعلومات علي اســـتيعابها وفهمها، أهمية المعلومات المحاســـبية لجميع المستثمرين سواء في الوقت الحالي أو المستقبل.

دراسة عادل محمد سعيد (2011م) (1):

تمثلت مشكلة الدراسة في مدى توافر خصائص المعلومات المحاسبية الملائمة في القوائم المالية وعرضها بطريقة تلائم اتخاذ القرارات الاستثمارية. وتنبع اهمية الدراسة من اعتبار المعلومات المحاسبية ذات اهمية قصوى، حيث تخدم العديد من متخذي القرارات (الداخليين والخارجين). هدفت الدراسة الي دراسة ومعرفة المعلومات المحاسبية الملائمة لاتخاذ قرارات الاستثمار الرشيدة، دراسة ومعرفة خصائص المعلومات المحاسبية واثرها على اتخاذ القرارات الاستثمارية. وتتمثل فروض البحث في:

- الفرضية الاولى: هنالك علاقة ذات دلالة احصائية بين المعلومات المحاسبية واتخاذ القرارات الاستثمارية.
- الفرضية الثانية: حوسبة المعلومات تساهم في تساعد في اتخاذ القرارات. ولاختبار فرضيات البحث اتبع الباحث المناهج الاتية:
  - المنهج الاستنباطي: لتحديد ابعاد المشكلة وصياغتها.
  - المنهج الاستقرائي: لاختبار فروض البحث.
  - المنهج الوصفي التحليلي: الدراسة التطبيقية.

وتوصلت الدراسة إلى العديد من النتائج تتلخص أهمها في الآتي:

- المستثمر لا يكتفي بالمعلومات المحاسبية وحدها عند إتخاذ القرار الاستثماري، بل يعتمد على معلومات اخري عديدة نجد مالية أو لها تأثير في توجيه القرار الاستثماري.
- المستثمر لديه حاثة عالية في اتجاه الاستثمارات الناجحة ومعرفة وطبيعية نشاط السوق واعضاء مجلس إدارتها وخصصها كمدخل لسوق الخرطوم.

دراسة عمر غالب محمد عربيات 2013م(2)

تناولت الدراســة دور ادارة المعرفة في تحقيق الميزة التنافســية دراســة تطبيقية على البنوك الاســلامية الاردنية (2000-2012م). هدفت الدراسة الي معرفة دور ادارة المعرفة في تحقيق الميزة التنافسية في البنوك الاســلامية الاردنية، وتقديم التوصـيات لتفعيل وتطوير ادارة المعرفة لتحقيق الميزة التنافسـية في

---

(1) عادل محمد سعيد، دور المعلومات المحاسبية في ترشيد قرارات الاستثمار، دراسة حالة سوق الخرطوم للأوراق المالية، (الخرطوم: كلية شرق النيل الجامعية مدرسة الاقتصاد والعلوم الإدارية ، بحث تكميلي لنيل درجة البكالوريوس ، غير منشور ، 2011م).

(2)عمر غالب محمد عربيات ، دور ادارة المعرفة في تحقيق الميزة التنافسية ، دراسة تطبيقية علي البنوك الاسلامية الاردنية (2000- 2012م)، رسالة دكتوراة غير منشورة ، جامعة الزعيم الازهري ، كلية الدراسات العليا 2013م.

البنوك الاسلامية الاردنية، ايضا معرفة الواقع الحالي لإدارة المعرفة في البنوك الاسلامية الاردنية، توصلت الدراسة الي عدم وجود علاقة ارتباط بين ادارة المعرفة والميزة التنافسية، ايضا وجود تأثير معنوي بين اكتساب المعرفة، التشارك بالمعرفة، تخزين المعرفة والميزة التنافسية، وعدم وجود تأثير بين توليد المعرفة، تطبيق المعرفة والميزة التنافسية. كما توصي الدراسة بما ان نتائج التحليل اظهرت وجود علاقة تأثير معنوي بين عمليات ادارة المعرفة (اكتساب المعرفة، التشارك بالمعرفة، تخزين المعرفة) والميزة التنافسية فأنه يوصي بسعي مدراء المنظمات نحو تعزيز هذه العمليات والتركيز عليها مما سيؤدي على تحقيق الميزة التنافسية، ايضا الحث على استخدام ذاكرة تنظيمية مما يساعد المنظمة على تخزين المعرفة والرجوع لها عند الحاجة مما يؤدي الي استثمار الكثير من الوقت الضائع في البحث عن المعرفة.

دراسة نائف علي حسين الزعبي 2013م [1]

تناولت الدراسة أثر تطبيق ادارة الجودة الشاملة علي تنمية الميزة التنافسية بالتطبيق علي شركة الحياة للصناعات الدوائية للفترة (2000-2013م) وتكمن المشكلة في هذه الدراسة في الجودة الشاملة في كيفية مواجهة المنافسة القوية للحفاظ علي التقدم والنجاح الذي تم إنجازه مسبقاً من خلال تحليل محددات وعناصر البيئة التنافسية ومعرفة مدي تأثيرها علي الوضع التنافسي لهذه الشركات، هدفت الدراسة الي تحليل العلاقة بين مستوي ممارسة ابعاد ادارة الجودة الشاملة والقدرة التنافسية في شركات الادوية الاردنية ومحاولة الخروج بنتائج وتوصيات يمكن ان تسهم ايجابيا بتطبيق ادارة الجودة الشاملة في شركات الادوية الاردنية لرفع قدرتها التنافسية. كما اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي والمنهج التحليل الميداني، كما استخدمت بعض الحزم الاحصائية للإجابة عن اسئلة الدراسة واختبار فرضياتها، وكما توصلت النتائج ومنها، تشير جميع العلاقات الارتباطية بين المتغير المستقل المتغير التابع مجتمعه ومنفردة بأنها ايجابية طردية وهذا يؤكد ان الاهتمام بتطبيق ادارة الجودة الشاملة له اثر واضح في تنمية الميزة التنافسية بالشركة، ان ادارة الجودة الشاملة وابعادها والميزة التنافسية ومؤشراتها قد توافرت بشكل عام في الشركة المبحوثة حيث تسعي الشركة الي تميز منتجاتها عن منتجات المنافسين بقصد خلق ميزة تنافسية. كما توصي الدراسة بالتركيز على العملاء لمعرفة حاجاتهم والايفاء بها، والعمل على تدريب وتأهيل العاملين وعقد الدورات التي تعزز التعريف بمفهوم ادارة الجودة الشاملة واهدافها ومتطلبات تطبيقها.

---

(1) نائف علي حسين الزعبي، أثر ادارة الجودة الشاملة علي تنمية الميزة التنافسية بالتطبيق علي شركة الحياء للصناعات الدوائية للفترة (2000-2013م) رسالة دكتوراة غير منشورة في ادارة الاعمال ،جامعة الزعيم الازهري، كلية الدراسات العليا، 2013م.

دراسة عز الدين البشير النور الماحي 2014م[1]

تناولت الدراسة أثر السياسات التسويقية في تحقيق الميزة التنافسية في الاسواق الخارجية هدفت الدراسة بصورة اساسية لتقييم ومناقشة قضايا اثر السياسات التسويقية لتحقيق ميزة لسلعة الصمغ العربي في الاسواق الخارجية، وكذلك هدف الدراسة الي اختيار اثر الاسعار علي صادرات الصمغ العربي مع اقتراح بإيجاد اسعار تنافسية ودراسة وتحليل سياسات الدولة التسويقية واثرها علي تحقيق ميزة تنافسية علي صادرات الصمغ العربي. وتوصلت الدراسة ان اراء افراد عينة الدراسة حول الفقرات المتعلقة بالسياسات التسويقية بين اراء أفراد عينة الدراسة في جميع الفقرات ايجابية. وأوصت الدراسة بالنسبة لسياسات التوزيع تحديد السياسة التسويقية المصدرة لأسلوب تسويق منتجاتها في الاسواق الخارجية، فمن الممكن اتباع اسلوب التصدير المباشر او غير المباشر بحسب التركيز الجغرافي للصادرات الصمغ العربي، او اسلوب التعاقد الانتاجي فانه وفقاً لنتائج الدراسة من الممكن ان يحقق ذلك ميزة تنافسية في ظل توفر المناخات المناسبة للتنفيذ، وعليها الابتعاد عن اسلوب الاستثمار المباشر او المشترك. كما أوصت بإعادة النظر في العلامات التجارية المميزة للصمغ العربي. بنوعه الهشاب والطلح وتحديثها، وتوفير المعلومات عنها، لتسهيل التعرف عليها من قبل العملاء وبالتالي المامهم بخصائصها والتأكد من انها ستترك انطباعا ايجابيا لديهم، ما يسمح لهم بتمييزها عن بقية المنتجات المنافسة.

دراسة راشد عبد الرحيم المقبول شيخ ادريس 2014م [2]

تناولت الدراسة اثر السياسات التسويقية على الميزة التنافسية بالقطاع الخدمي دراسة حالة الشركة السودانية للاتصالات (2003-2013م) هدفت الدراسة الي معرفة دراسة اثر السياسات التسويقية علي جودة الخدمات بالشركة، ومعرفة اثر السياسات التسويقية علي الابداع والابتكار بالشركة، واستنتاج مجموعة من التوصيات في ضوء نتائج الدراسة لتدعيم القدرة التنافسية للشركات السودانية وتحقيق مزيد من التميز والاختلاف عن المنافسين، توصلت الدراسة الي ان تضع الادارة العليا في الشركة مصالح العملاء ضمن اهتماماتها وذلك من خلال تركيزها علي تطوير جودة خدماتها باستمرار، كما يتوفر لدي الشركة فرص لاستخدام تكنولوجيا معلومات لا تستطيع امتلاكها الشركات المنافسة مما يساهم في خفض التكاليف التشغيلية وزيادة حجم المرونة في الاستجابة للتغيرات الحاصلة في رغبات العملاء، كما اشارت نتائج الدراسة الي ان محوراً الميزة التنافسية مرتفع نسبياً ويعزي ذلك الي اهتمام الشركة بجودة الخدمة

---

(1) عزالدين البشير النور الماحي، اثر السياسات التسويقية في تحقيق الميزة التنافسية في الاسواق الخارجية، رسالة دكتوراة غير منشورة، جامعة الزعيم الازهري، كلية الدراسات العليا ، 2014م.

(2) راشد عبدالرحيم المقبول شيخ ادريس، اثر السياسات التسويقية علي الميزة التنافسية بالقطاع الخدمي دراسة حالة الشركة السودانية للاتصالات (2003-2013م).

المقدمة وامتلاكها لخبرات متطورة عن باقي الشركات. اوصت الدراسة المطالبة بوضع قوانين محددة تحكم نطاق التنافس بين شركات الاتصالات السودانية، الاهتمام بمبادئ الجودة الشاملة لما لها من اهمية في تقديم الخدمات بجودة عالية مما يحقق اهداف الشركة.

الإطار النظري للدراسة.

أولاً: مفهوم الاستثمار.

الاستثمار هو ارتباط بهدف تحقيق مكاسب متوقعة على مدى فترة طويلة في المستقبل وبالتالي فالاستثمار هو نوع من الاتفاق ولكنه اتفاق على أصول يتوقع منها تحقيق عائد على مدى فترة زمنية طويلة(1)، وعُرف الاستثمار بأنه توظيف المال بهدف تحقيق العائد أو الدخل أو الربح والمال، فقد يكون الاستثمار على شكل مادي ملموس أو على شكل غير مادي(2). وعُرف أيضاً التعامل بالأموال للحصول على الأرباح، وذلك بالتخلي عنها في لحظة زمنية معينة محددة بقصد الحصول على تدفقات مالية مستقبلية تعوض عن القيمة الحالية للأموال المستثمرة وتعوض عن عامل المخاطرة المرافق للمستقبل. عرف أيضاً بأنه ذلك الجزء من السلع النهائية الذي يضاف الي رصيد السلع الرأسمالية أو الذي يحل محل السلع الرأسمالية التي أهلكت، فهو ذلك الجزء من الناتج الذي لم يستهلك(3). إن مجال الاستثمار واسع ويعتمد في مفاهيمه أو محدداته على كثير من العلوم الأخرى كالاقتصاد والرياضيات والإحصاء(4). يعُرف الاستثمار بشكل عام على النحو التالي(5):

يقصد بالاستثمار التضحية بمنفعة حالية يمكن تحقيقها من إشباع استهلاك حالي، وذلك بقصد الحصول على منفعة مستقبلية أكبر يمكن تحقيقها من إشباع استهلاك مستقبلي. ويقصد بالاستثمار التخلي عن أموال يمتلكها الفرد في لحظة زمنية معينة ولفترة من الزمن بقصد الحصول على تدفقات مالية مستقبلية تعوضه عن القيمة الحالية للأموال المستثمرة، وكذلك عن النقص المتوقع في قيمتها الشرائية بفعل عامل التضخم وذلك مع توفير عائد معقول مقابل تحمل عناصر المخاطرة والتمثل باحتمال تحقق هذه التدفقات، يستمد الاستثمار أصوله كمفهوم من علم الاقتصاد، وهو على صلة وثيقة بمجموعة أخرى من المفاهيم الاقتصادية من أهمها، الدخل، والاستهلاك والادخار والاقتراض.

تستنتج الباحث من التعريفات السابقة للاستثمار ما يلي:

---

(1) عبد الرحمن توفيق ، إستراتيجيات الإستثمار وإدارة الأموال ، (القاهرة : مركز الخبرات المهنية للإدارة ، 1994) ، ص1.

(2) طارق حيدر حردان ، مبادئ الإستثمار ، (عمان : دار المستقبل للنشر والتوزيع ، 1997) ، ص13-14.

(3) حسام داؤود وآخرون ، مبادئ الإقتصاد الكلي ، (عمان : دار الميسرة للنشر ،2001) ، ص198.

(4) محمد مطر، إدارة الإستثمار، (عمان: دار الوراق، للنشر والتوزيع، 1999م) ، ص12.

(5) عبد الرحمن زكي إبراهيم ، التخطيط الإقتصادي ، (الإسكندرية : دار الجامعات المصرية ، 1995م) ، ص 125.

1. الاستثمار يعني الإنفاق على الأصول يتوقع منها منفعة مستقبلية.
2. يكون الاستثمار في شكل مادي ملموس أو على شكل غير مادي.
3. الاستثمار هو التعامل بالأموال للحصول على الأرباح.
4. الاستثمار هو مجموع التوظيفات التي من شأنها زيادة الدخل وتحقيق الإضافة الفعلية إلى رأس المال الأصلي من خلال امتلاك الأصول التي تولد العائد.
5. الاستثمار هو نتيجة تضحية الفرد بمنفعة حالية للحصول عليها بشكل أكبر من خلال الحصول على تدفقات مالية مستقبلية، آخذا بعين الاعتبار عنصري العائد والمخاطرة.

تعرف الباحث الاستثمار بأنه تشغيل أموال في مشروعات مختلفة من أجل الحصول على تدفقات مالية مستقبلية.

مفهوم القرار الاستثماري:

القرار الاستثماري يعتبر من القرارات الأكثر أهمية وخطورة للمشروع وذلك لأنه يحتوي على ارتباط مالي كبير ولا يمكن الرجوع عنه إلا بخسارة كبيرة (1). وعرف بأنه "ذلك القرار الذي يتطلب قدراً من الأموال تخاطر بها المنشأة إذا ما قبلت اقتراحا استثماريا" (2). عُرف قرار الاستثمار طويل الأجل بأنه " ربط أو تخصيص مقدار معلوم من أموال وموارد المنشأة والتضحية في الوقت الحاضر استنادا على منهج رشيد مسبق للتحليل والتقسيم والمقارنة بغية تحقيق أو الحصول على عوائد مناسبة يتوقع حدوثها على مدار فترات زمنية مستقبلية طويلة نسبياً" (3). وعرف أيضاً بأنه قرار يؤدي الي تكاليف ثابتة إضافية وبمجرد تنفيذه لا يمكن الرجوع فيه وتتوقع الإدارة من تنفيذ أرباح مستقبلية ولكنها أرباح غير مؤكدة الحدوث(4)، وعرف بأنه القرار الذي ينطوي عليه تخصيص قدر معلوم من أموال المنشأة في الوقت الراهن على مدار فترة زمنية طويلة بهدف تحقيق ربح في المستقبل وهو يكون عرضة لدرجات مختلفة من الخطر وعدم التأكد(5)، ويعرف المشروع الاستثماري الجديد بأنه خلق إنتاجية جديدة مما يترتب عليها الالتزام بمجموعة من النفقات وتحقيق الإيرادات لفترة أو لعدة فترات زمنية محددة مستقبلية باختلاف نوع الاستثمار (6).

(1) إبراهيم طه سالم ، تطوير الموازنة الإستثمارية بإستخدام تحليل التكلفة والعائد لرفع كفاية الإنفاق ،(رسالة دكتوراة جامعة المنصورة ،1979م) .
(2) احمد نور ، المحاسبة الإدارية وبحوث العمليات ، (الإسكندرية : مؤسسة شباب الجامعة ،1985م) ، ص200.
(3) أمين عبد الله قايد ، دور البيانات المحاسبية في الدراسات الإقتصادية للمشروعات الصناعية الجديدة ، (رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة القاهرة ،1971م) .
(4) جلال الشافعي ، دراسة جدوي المشروعات في ظل المخاطرة وعدم التأكد ، (مجلة الإقتصاد والإدارة ، جدة ، جامعة الملك عبد العزيز ،1980م) ، ص10.
(5) رمضان يونس هلال ، مشاكل الموازنة الإستثمارية في الوحدات الإقتصادية ، (القاهرة : جامعة عين شمس ،1975م) .
(6) عبد الرحمن عليان ، دراسات الجدوي الإقتصادية للقرارات الإستثمارية ، (مجلة الإقتصاد والإدارة ، جدة :جامعة الملك عبد العزيز ، 1982م) ، ص15.

ويتضـــح من التعريفات الســـابقة تعدد وجهات نظر الكُتاب حول مفهوم وأهمية قرار الاســـتثمار إلا أن الباحث ترى أن هذه التعريفات الســابقة رغم تعددها إلا أن أغلبها يتفق في قرار الاســتثمار. ويعبر قرار الاستثمار عن أموال ضـخمة يخاطر بها المشروع في سبيل الحصـول على عائد مناسب يتوقع حدوثه في فترات زمنية مستقبلية، وفقاً للمفاهيم المتعددة فإن الباحث ترى أن مفهوم القرار الاسـتثماري يضـمن ما يلي:

1. قرارات استثمارية يترتب عليها استثمار أموال في إقامة مشروعات استثمارية يتولد عنها طاقات إنتاجية جديدة.
2. قرارات استثمارية يترتب عليها استثمار أموال في التوسع للمشروعات الحالية ويتولد عنها زيادة الطاقة الإنتاجية الحالية للمشروع.
3. قرارات استثمارية يترتب عليها إحلال وتجديد الأصول الحالية والغرض منها المحافظة على الطاقات الإنتاجية الحالية أو زيادتها.

تعرف الباحث قرار الاستثمار طويل الأجل بأنه " قرار إداري يضمن تخصيص أموال ضخمة لخلق طاقات جديدة أو لزيادة الطاقات الإنتاجية الحالية أو المحافظة عليها وذلك بهدف الحصول على عائد مناسب يمتد لفترة زمنية طويلة طيلة حياة المشروع الاستثماري.

أهمية الاستثمار:

ترجع أهمية الاستثمار الي حاجة كل فرد الي امتلاك الخبرة الكافية التي تمكنه من تحقيق عوائده، بالمقارنة بمستوي المخاطرة الذي يكون على استعداد لتحمله، وبالتالي فإن الإلمام بمبادئ الاستثمار يساعد علي إدارة الثروة وتتلخص أهمية دراسة الاستثمار في الآتي (1):

1. زيادة الإنتاج والإنتاجية مما يؤدي الي زيادة الدخل القومي، وارتفاع متوسط نصيب الفرد منه، وبالتالي تحسين مستوي معيشة المواطنين.
2. توفير الخدمات للمواطنين وللمستثمرين.
3. توفير فرص عمل وتقليل نسبة البطالة.
4. زيادة معدلات التكوين الرأسمالي للدولة.
5. توفير التخصصات المختلفة من الفنيين والإداريين والعمالة الماهرة.
6. إنتاج السلع والخدمات التي تشبع حاجات المواطنين وتصدير الفائض منها للخارج(2).

---

(1) سيد سالم عرفة ، دراسة جدوي المشروعات ، الطبعة الأولي ، (عمان : دار الراية ، 2011م) ، ص ص157-158.

(2) احمد زكريا صيام ، مبادئ الإستثمار ، الطبعة الأولي ، (عمان : دار المناهج ، د.ت) ، ص5.

أهداف الاستثمار:

مهما كان نوع الاستثمار والمخاطر المحيطة به فإن المستثمر يسعي دوماً لتحقيق الأهداف التالية (3):

1. تحقيق العائد الملائم:

فهدف المستثمر من توظيف أمواله تحقيق عائد ملائم وربحية مناسبة يعملان على استمرار المشروع لان تعثر الاستثمار مالياً سيدفع بصاحبه للتوقف عن التمويل، وربما تصفية المشروع بحثاً عن مجال أكثر فائدة، من هنا نجد أن الشغل الشاغل لأي شخص يرغب بتوظيف أمواله لتحقيق أرباح مناسبة بعيداً عن الخسارة.

2. المحافظة على رأس المال الأصلي للمشروع:

ذلك من خلال المفاضلة بين المشاريع والتركيز على أقلها مخاطرة لان الشخص يتوقع الخسارة والربح ولكن أذا لم يحقق المشروع ربحاً فيسعي المستثمر الي المحافظة على رأس ماله الأصلي ويجنبه الخسارة.

3. استمرارية الدخل وزيادته:

يهدف المستثمر الي تحقيق دخل مستمر ومستقر بوتيرة معينة بعيداً عن الاضطراريات والتراجع في ظل المخاطرة حفاظاً على استمرارية النشاط الاستثماري.

4. ضمان السيولة اللازمة:

لا شك أن النشاط الاستثماري بحاجة الي تمويل وسيلة جاهزة وشبه جاهزة لمواجهة الالتزامات لا سيما المصروفات اليومية تجنباً للسعر الذي قد يتعرض له المشروع الاستثماري.

5. تحقيق أكبر نمو ممكن للثروة:

يميل الي تحقيق مثل هذا الهدف المضاربون حيث يختارون الاستثمارات التي لها درجة مخاطرة عالية ويقبلون عندها ما يترتب عن اختيارهم، إما بتحقيق توقعاتهم أو تخطئتها.

6. حماية الدخول من الضرائب:

يكون هدف المستثمر في هذه الحالة الاستفادة من خلال استثماره هذا من المزايا الضريبية التي تمنحها التشريعات والتنظيمات المعمول بها، حيث أنه إذا قام بتوظيفها في غير هذا النوع سيتم إخضاعه الي شرائح ضريبية عالية(1).

الاستراتيجية الاستثمارية:

عند اتخاذ المستثمر قرار باستثمار وتوظيف أمواله يضع استراتيجية معينة لهذا الاستثمار مراعياً في ذلك:

---

(3) عبد الحميد الغزالي وآخرون ، إقتصاديات النقود والبنوك ، (القاهرة : دار الثقافة العربية ، 1987م) ، ص264.

(1) سيد سالم عرفة، مرجع سابق .

1. **تنوع الاستثمار:**

هو التعامل بأدوات استثمارية متنوعة والاستثمار في مشاريع مختلفة بقصد تجنب الخسائر الضخمة والمخاطرة الكبيرة، قد يحقق مشروع معين خسارة ولكن ربما يحقق مشروع آخر ربحاً يغطي خسارة وقعت بالمشروع الأول، وهكذا يتحقق للمستثمر أكبر المكاسب والعوائد.

2. **آجال الاستثمار:**

لأدوات الاستثمار تواريخ استحقاق محددة لذلك على المستثمر أن يوفق بين الاستحقاقات والتدفقات للمحافظة على درجة سيولة مناسبة.

3. **حدود الانكشاف:**

وهي حدود لا يسمح بتجاوزها من قبل المستثمر للتقليل من درجة المخاطرة، فلا يبالغ من الاقتراض أو البيع أو الشراء من جهة معينة سواء كانت سوقاً أم فرداً.

4. **درجة التصنيف الائتماني:**

السمعة الائتمانية والمركز المالي للمنشآت المصدرة وللأدوات الاستثمارية المعينة، فلكل مؤسسة درجة تصنيف ائتماني تتوافق مع المركز المالي.

أنواع الاستثمار:

تتمثل أنواع الاستثمار في الاتي(1):

1. **الاستثمار الحقيقي:** هو التوظيف الذي يحقق من شراء وبيع أو استخدام الأصول الإنتاجية التي تعمل على زيادة السلع والخدمات بشكل فائض مما يزيد من الناتج القومي الإجمالي. والاستثمار الحقيقي يعني الإنفاق على درجة الأصول الإنتاجية أو السلع الاستثمارية الجديدة والذي يرتب عليه إنتاج إضافي وفرص عمل إضافية وزيادة المخزون من المواد الأولية المختلفة. وتظهر أهمية الاستثمار الحقيقي على صعيد الاقتصاد الوطني باعتباره أحد مكونات الطلب الكلي الذي يتكون من جانبين هما، الطلب الاستهلاكي والطلب الاستثماري أو الإنفاق الاستثماري ، والطلب الكلي يمثل المحدد الأساسي للدخل والناتج القومي، ولمستوى تشغيل الأيدي العاملة على صعيد الاقتصاد الوطني والإنفاق الاستهلاكي يعتمد بالدرجة الأولى على مستوى الدخل وعلى العوامل النفسية التي تدفع الأفراد بتوزيع دخلهم بين مجالي الاستهلاك والادخار لذلك فإن دالة الاستهلاك تبين مستويات الإنفاق الاستهلاكي المختلفة عند مستويات معينة من الدخل، أما دالة الاستثمار فليست محددة بالدخل وتغيره وإنما تتأثر بعوامل أخرى يتوقف عليها مقدار الإنفاق الاستثماري(2) .

---

(1) جون سوتينو ، كيف تصبح مستثمراً ناجحاً ، (القاهرة : دار فاروق للنشر والتوزيع والطباعة ، 2000م) ، ، ص23.

(2) احمد زكريا صيام ، مرجع سابق .

2. **الاستثمار المالي:** يسمى أيضاً الاستثمار الظاهري، وهو استثمار لا ينتج عنه زيادة حقيقة في إنتاج السلع والخدمات، وإنما يتم من خلال نقل ملكية وسائل الإنتاج والأموال المستثمرة من مستثمر إلى آخر مما يعمل على تحقيق إيرادات وفورات مالية، وعليه يجب التمييز بين الأصول الحقيقية والأصول المالية، فالأصول الحقيقية هي تلك التي تستعمل بشكل مباشر في إنتاج سلع كالآلات والسيارات والأراضي والأصول الثابتة(3). أما الأصول المالية فهي لا تستعمل بشكل مباشر في إنتاج السلع والخدمات ولكنها تعمل على توفير الأصول الحقيقية من خلال توفير الأموال اللازمة لشرائها وامتلاكها، كالسندات والأسهم الممتازة والعادية وشهادات الإيداع(4).

الاستثمار المالي يعني تداول الأدوات الائتمانية وفي مقدمتها الأسهم والسندات والذي لا يترب على الاستثمار فيها إضافة جديدة عينية إلى إجمالي الاستثمار العيني بل أن شراء أحد الأفراد أو المصارف لنوع معين من الأسهم لا يشكل استثمارا عينياً بل هو استثمار مالي، وإذا قرر هذا الفرد أو المصرف بيع هذه الأسهم وأنفق أموال بيعه في شراء ماكينات أو آلات جديدة فإن ذلك يعد استثمارا حقيقياً أو عينياً لأنه يترتب عليه إضافة جديدة إلى إجمالي الاستثمار ينعكس بصورة إيجابية في زيادة صافي الاستثمار.

مخاطر الاستثمار:

مخاطر الاستثمار يقصد بها عدم التأكد من تحقق العائد المتوقع من وراء الاستثمار بل قد تمتد تلك المخاطرة لتشمل المال المستثمر (رأس المال) بالإضافة الي العائد المتوقع.

ولما كان لكل نوع من أنواع الاستثمار عائد فإنه أيضاً لكل نوع من أنواع الاستثمار مخاطرة ولكن هذه المخاطرة قد تكون كبيرة مرتفعة وقد تكون قليلة متدنية ، عادة تقسم المخاطر الي قسمين رئيسيين هي(1):

1. **المخاطرة النظامية:**

هي المخاطر التي تتعلق بالنظام العام في الأسواق وحركتها وعوامل طبيعية وعوامل سياسية...إلخ ومثل هذه العوامل لا ترتبط بنوع معين من الاستثمار وإنما عندها تصيب جميع مجالات وقطاعات الاستثمار.

2. **المخاطر غير النظامية:**

وهي المخاطر التي تبقي بعد طرح المخاطر النظامية مثل التغيرات في أسعار الفائدة وتدهور العمليات الإنتاجية، ومثل هذه المخاطرة عندما تقع قد تصيب مجال معين من الاستثمار ولا تصيب مجال آخر وعموماً يمكن أن تتعدد من مخاطر الاستثمار ما يلي:

---

(3) جون سوتينو ، مرجع سابق .

(4) ناظم محمد نوري الشمري وآخرون ، أساسيات الإستثمار العيني والمالي ، (عمان دار وائل للنشر ،1999م) ، ص39.

(1) طاهر مروان ، **أساسيات الإستثمار** ، الطبعة الأولي ، (عمان : دار المستقبل ،2012م) ، ص16.

أ- **مخاطرة العمل:** وهي المخاطرة التي تنتج عن الاستثمار في أدوات عائده الي مجال عمل معين، قد يفشل هذا العمل وبالتالي لا تحقق أهداف الاستثمار.

ب- **مخاطرة السوق:** وهي المخاطرة التي قد تنتج عن التغير العكسي في أسعار أدوات الاستثمار المتعامل بها أو الضمانات العائدة لها نتيجة تغلب أوضاع السوق.

ج- **مخاطرة السعر:** وهي المخاطرة التي قد تنتج عن الاستثمار في أسعار فائدة منخفضة إذا ما ارتفعت الفائدة بعد ذلك، أو المخاطرة التي قد تنتج عن خسارة الفائدة المرتفعة إذا ما تم الاستثمار لآجال قصيرة.

د- **مخاطرة القوة الشرائية للنقود:** وهي المخاطرة التي تنتج عن الارتفاع في المستوي العام للأسعار الذي يؤدي بدوره الي انخفاض في قيمة النقود معبراً عنها بالقوة الشرائية.

هـ- **المخاطرة المالية:** وهي المخاطرة الناجمة عن عدم القدرة علي سداد الأموال المقترضة لغايات الاستثمار أو حتي عن عدم القدرة علي تحويل الاستثمارات الي سيولة نقدية بأسعار معقولة.

و- **المخاطرة الاجتماعية أو التنظيمية:** وهي المخاطرة التي تنجم عن التغيرات العكسية في الأنظمة الاجتماعية والتعليمات والقوانين التي يكون من شأنها التأثير على مجالات الاستثمار وأسعار أدوات الاستثمار (تنجم من التشريعات المتعلقة في التأمين والمصادرة أو رفع معدلات الضرائب والرسوم على الإنتاج...ألخ) [1].

مفهوم العائد:

المقصود بالعائد "صافي الربح بعد الضرائب بالمفهوم المحاسبي أو صافي التدفق النقدي بعد الضرائب وقبل الاستهلاك بمفهوم التدفق النقدي منسوباً الي الأموال التي ولدته" وقد يكون العائد أما علي شكل أرباح إيرادية متكررة تنتج عن استثمار الأموال استثمارا حقيقياً أو استثمارا مالياً وأما على شكل أرباح رأسمالية تنتج عن بيع الأصل المستثمرة وفي كلا الحالتين فالعائد أما يكون عائداً فعلياً أي العائد الذي تم تحقيقه بالفعل. وأما عائداً متوقع الحصول عليه (متوقعاً). وأما عائداً مرغوباً فيه (أو مطلوباً) [2].

أنواع القرارات الاستثمارية:

يواجه المستثمر ثلاثة مواقف تتطلب منه اتخاذ قرار، وتتوقف طبيعة القرار الذي يتخذه في هذه المواقف على طبيعة العلاقة القائمة بين سعر الأداة الاستثمارية وقيمتها من وجهة نظره. تتدرج قرارات المستثمر تحت ثلاثة أنواع هي[3]:

---

(1) طاهر مروان ، مرجع سابق .

(2) زياد رمضان ، مبادئ الإستثمار الحقيقي والمالي ، الطبعة الأولي ، (عمان: دار وائل ،1998م) ، ص22.

(3) محمد مطر ، مرجع سابق .

1. قرار الشراء :

يتخذه المستثمر عندما يشعر بأن قيمة الأداة الاستثمارية ممثلة بالقيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة منها محسوبة في إطار العائد والمخاطرة تزيد عن سعرها السوقي، أي عندما يكون السعر السوقي أقل من قيمة الأداة الاستثمارية مما يولد لديه حافزاً لشراء تلك الأداة سعياً وراء تحقيق مكاسب رأسمالية من ارتفاع يتوقع بسعرها في السوق مستقبلاً، يترتب على ذلك تولد ضغوط شرائية في السوق على تلك الأداة مما يؤدي الي رفع سعرها السوقي في الاتجاه الذي ينخفض فيه الفارق بين السعر والقيمة[4].

2. قرار عدم التداول:

يترب على قرار الشراء والناتج عن الضغوط الشرائية أن تستجيب آلية السوق لتلك الضغوط فيواصل السعر الارتفاع إلى نقطة يتساوى فيها السعر السوقي مع القيمة. ويصبح السوق في حالة توازن تفرضه على من كان لديه حوافز للشراء التوقف عن الشراء، وكذلك من كان لديهم حوافز للبيع أيضاً التوقف عن البيع، فيكون القرار الاستثماري في هذه الحالة هو عدم التداول لأن المستثمر يكون انتهت لديه ولو مؤقتاً المخاطر من انخفاض السعر في المستقبل القريب إلا أذا تغيرت الظروف السائدة.

3. قرار البيع:

بعد حالة التوازن التي تمر في السوق، عندما يتساوى السعر مع القيمة، تعمل ديناميكية السوق فتختلف رغبات تلك الأداة من مستثمر جديد وفي نطاق نموذجية الخاص بالقرار، أي مستثمر يعتقد بأن السعر في تلك اللحظة ما زال أقل من قيمة الأداء مما يتطلب منه أن يعرض سعراً جديداً لتلك الأداة يزيد عن القيمة وهكذا يرتفع السعر عن القيمة مولداً بالتالي حافزاً لدى غيره للبيع فيكون قرار المستثمر حينئذ هو قرار البيع. يرى الباحث على المستثمر أن يدرس قراراته جيداً قبل أن يتخذ قراراته بالشراء أو البيع أو عدم التداول لأن القرار الخطأ غير المدروس يمكن أن يكبده خسارة كبيرة.

ثانياً: الميزة التنافسية.

مفهوم الميزة التنافسية.

يعد مفهوم الميزة التنافسية في وقتنا الحاضر، الاساس الذي تعتمد علية دول العالم المتقدم في بناء استراتيجياتها الاقتصادية على المستويين الكلي والجزئي. ولقد برز هذا المفهوم منذ منتصف السبعينيات من القرن العشرين ليحل مكان الميزة النسبية وأصبح التحدي الكبير الذي يواجهه رجال الادارة والاقتصاد هو كيفية تحويل الميزة التناسبية الي ميزة تنافسية. وعلى الرغم من وجود اتفاق عام في ادبيات التجارة الدولية بشأن مفهوم الميزة التنافسية، فأن الامر يختلف الي حد كبير بشأن الميزة التنافسية[1]. فالميزة

---

(4) طاهر حيدر حردان ، مرجع سابق.

(1) بن الدين أمحمد، بوهنة كلثوم، جامعة حلوان، التجارة وإدارة الاعمال، مجلة ربع سنوية، العدد الثالث، الجزء الأول، 2013م، ص101.

التنافسية ميزة محددة لميزات مختلفة تساعد الشركة من القدرة على المنافسة في الاسواق فمثلا تتمتع الشركة بمدير ماهر في مجال التسويق أو قادر على جلب الاموال للشركة أو مبدع في مجال التخطيط أو اختيار التصميم المناسب للمنتج أو تقديم خدمات متميزة للعملاء أو تطبيق رقابة ممتازة على التأكد من جودة منتجاته أو ارتياد مجالات أو اسواق غير مسبوقة. أو قادر على اختيار السلعة أو الخدمة التي يتعامل بها. ولعل الميزة التنافسية ترتبط بتفوق داخلي للشركة ليجعلها من خلاله قادر على المنافسة وفرض منتجاتها على العملاء بالأسواق. فقد تكون الميزة التنافسية للشركة تتمثل في استخدام تكنولوجيا معينة قد تكون هذه التكنولوجيا تكنولوجيا متفوقة أو تكنولوجيا يدوية تقليدية لكنها ذات مهارة(2). ويشغل مفهوم الميزة التنافسية حيزا ومكانة هامة، فهي تمثل العنصر الاستراتيجي الحرج الذي يقدم فرصة جوهرية لكي تحقق الشركة ربحية متواصلة بالمقارنة مع منافسيها، لذلك فأن هذا المصطلح كثر استخدامه في الآونة الاخيرة، في كثر من المؤتمرات والندوات العلمية وتعدد مفاهيم التنافسية في ضوء المتغيرات المتلاحقة، ويختلف مفهوم التنافسية باختلاف محل الحديث فيما إذا كان عن شركة، أو قطاع أو دولة. على مستوى الشركة، فتنشأ الميزة التنافسية "بمجرد توصل الشركة الي اكتشاف طرق جديدة أكثر فاعلية من تلك المستعملة من قبل المنافسين، حيث يكون بمقدورها تجسيد هذا الاكتشاف ميدانيا، وبمعني اخر بمجرد احداث عملية ابداع مفهومة الواسع". كما تعرف الميزة التنافسية على "انها ميزة أو عنصر تفوق للشركة يتم تحقيقه في حالة اتباعها استراتيجية معينة للتنافس". (1)

تعريف الميزة التنافسية.

هناك الكثير من التعريفات التي قدمها الكتاب والباحثون للميزة التنافسية. فقد اشير بأنها الشيء الذي يميز الشركة ومنتجاتها تميزا ايجابيا عن منافسيها في نظر زبائنها والمستخدمين النهائيين لمنتجاتها. وعرفت الميزة بأنها الموقع الفريد الذي تطوره الشركة ازاء منافسيها عن طريق انماط نشر الموارد، في حين عرفت على انها دالة للطريق الافضل التي تدير بها الشركة النظام الكلي للقيمة. وقد عرفت أيضاً من ناحية التكلفة بأنها متي ما استطاعت الشركة من تقليص تكلفتها الكلية وكانت مبيعاتها تفوق هذه التكلفة فأنها تكون قد حققت مية من خلال توفير قيمة متفوقة أو تكلفة منخفضة للزبائن. ويري بأنها استغلال الشركة لنقاط قوتها الداخلية في اداء الانشطة الخاصة بها بحيث تخلق قيمة لا يستطيع المنافسون الاخرون تحقيقها في ادائهم لأنشطتهم. كما ان الميزة التنافسية هي الوسيلة التي تستطيع الشركة من خلالها الفوز على منافسيها الاخرين. (2)

---

(2) زكي مكي اسماعيل، نظم المعلومات الادارية، (جامعة النيلين، الخرطوم: شركة مطابع السودان للعملة، 2009م) ، ص72.

(1) حصه حسن سالم الخيال، المجلة العلمية للإقتصاد والتجارة، ربع سنوية، جامعة عين شمس، العدد الثاني،المجلد الثاني، 2012م، ص505.

(2) جمال عبد الحميد على عبد السميع، الدراسات والبحوث التجارية، مجلة علمية، جامعة بنها، العدد الثاني، المجلد الأول، 2010م، ص ص 192- 193.

كذلك تعرف الميزة التنافسية " بأنها المجالات التي يمكن للشركة أن تنافس الغير من خلالها بطريقة أكثر فاعلية، وبهذا فهي تمثل نقطة قوة تتسم بها الشركة دون منافسيها في أحد انشطتها الانتاجية أو التسويقية أو التمويلية أو فيما يتعلق بموارده البشرية أو الموقع الجغرافي لها، لذا تعتمد الميزة التنافسية على نتائج فحوص وتحليل كل من نقاط القوة والضعف الداخلية إضافة الي الفرص والمخاطر المحيطة والسائدة في بيئة الشركة مقارنة بمنافسيها في السوق". (1)

وعرفت بأن الميزة التنافسية تظهر على المدى القريب عندما تقوم الشركة ببناء تنافس جوهري يجعلها على القمة ويجعل من الصعب منافستها الي جانب كونها قادرة على التعلم بسرعة وتطبيق ما تتعلمه بشكل أكثر كفاءة من منافسيها. (4)

خصائص الميزة التنافسية:

تتمتع الميزة التنافسية بعدة خصائص أهمها: (5)

1. أنها تتبع من داخل الشركة وتحقق قيمة لها.
2. تؤدي الي تحقيق الافضلية والتفوق على المنافسين.
3. نسبية وليست مطلقة.
4. تنعكس في كفاءة اداء الشركة لأنشطتها.
5. تؤدي الي التأثير في المشترين وإدراكهم لأفضلية ما تقدمة الشركة.

محددات الميزة التنافسية ودورة حياتها:

حجم الميزة:

يعد حجم الميزة التنافسية من اهم المحددات المؤثرة ديمومة واستمرار الميزة التنافسية لفترة طويلة للشركة وللميزة التنافسية دورة حياة تتكون من:(1)

1.**مرحلة التقديم أو النمو:** حيث تمتلك الشركة لوحدها الميزة وتستفاد من وفرتها.

2.**مرحلة التبني:** التبني من قبل الشركات المنافسة في محاولة لتقليد الميزة والحصول على الوفرات منها.

---

(3) ايمن على عمر، تقييم أثر تطبيق الجودة الشاملة على تنافسية الشركات الصناعية ، مجلة البحوث التجارية المعاصرة ، جامعة سوهاج ، المجلد السابع والعشرون ، العدد الأول ، 2013 ، ص ص299–300.

(4) مايكل آرمسترونج، الادارة الاستراتيجية للموارد البشرية، (القاهرة: مدينة النصر العربية، 2008م)، ص38.

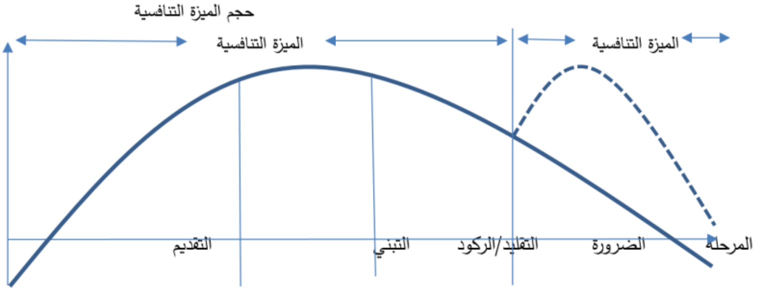
(5) أميرة محمد النعمة، تطبيق الجودة الشاملة ومواصفات الايزو وأثرها في تحقيق الميزة التنافسية، مجلة العلوم الادارية،(جامعة أم درمان الاسلامية، مجلة نصف سنوية، العدد الأول، 2006م)، ص78.

(1) خالد الفطيني، دور المحاسبة الادارية الاستراتيجية في تدعيم القدرة التنافسية، (جامعة الموصل، كلية الادارة والاقتصاد، العدد 108، مجلد 34، 2012م)، ص203.

3.**مرحلة التقليد/ الركود:** في حالة قيام الشركات المنافسة بتقليد ومحاكاة الميزة التنافسية ومحاولة التفوق عليها.

4.**مرحلة الضرورة:** بمعني الحاجة الي تقديم تكنولوجي/ ابتكاري جديد لتخفيض التكلفة أو تدعيم ميزة تميز المنتج. وهنا تبدأ الشركة في تطوير أو تجديد أو تحسين الميزة الحالية، أو تقديم ميزة جديدة، تحقق قيمة أعلى زبون.

الشكل(1) يوضح دورة حياة الميزة التنافسية.



المصدر: خالد الفطيني، دور المحاسبة الادارية الاستراتيجية في تدعيم القدرة التنافسية، مرجع سبق ذكره، ص204.

ثالثاً: المصارف الليبية.

تحقيق الاهداف في مصرف الجمهورية.

نتيجة لما يشهده العالم مؤخراً من منافسات شديدة في كافة أوجه النشاط الاقتصادي، ونظراً للظروف والتغيرات التي باتت تؤثر بشكل كبير على البيئة المصرفية المحلية والدولية، ونظراً لكون مصرف الجمهورية أحد وأبرز وأهم المؤسسات المالية في المنطقة، وتأثره بكافة المجريات المحيطة به، فقد تبنت الإدارة العليا للمصرف منهج بإدارة الاهداف لإدارة كافة أنشطة المصرف حيث سعت جاهدة للمحافظة على المستويات التي وصل إليها المصرف.

فقد وضعت الإدارة العليا خطة استراتيجية انتهجت فيها التحول الجزئي والواسع في كافة النشاطات المصرفية، والمحافظة على زيادة القطاع المصرفي التي يصل المصرف إليها أمام المنافسين من المصارف المناظرة سواء أكانت المحلية أو الإقليمية(1).

حيت كانت أحد أهم طموحات الإدارة في وضع هذه الخطة، هو النمو في أنشطة وأعمال المصرف بنفس وتيرة القطاع المصرفي، وما يحافظ على الحصة السوقية من حجم الأصول، وعدد العملاء، ومستويات الأرباح المحققة، واستمرارا لدورة الحيوي في الاقتصاد الوطني طيلة العقود الماضية فقد تمكن المصرف من وضع خطة استراتيجية خلال الفترة من (2008م-2014م)، ومواصلة نمو الإيجابي ليحقق قياساً

(1) مصرف الجمهورية، تقرير النشاط السنوي للمصرف،(2010-2011) ص8.

من الأداء المالي غير المسبوق، ويؤكد من جديد قيادته لمسيرة التطور والازدهار التي يشهدها الاقتصاد الوطني الليبي، حيث أظهر العديد من نقاط القوة وفرص النجاح التي لا تضاهي على صعيد تعزيز الموارد المالية، وتحصين مناعته، وتحسين خدماته ومنتجاته، وتعزيز الاستثمار عبر استقطاب رؤوس الأموال، وتنفيذ تعليمات الجهات الرقابية والالتزام بأفضل الممارسات، وتبني معايير الإفصاح والشفافية. فضلا عن ذلك فقد لعب مصرف الجمهورية دوراً ريادياً ومميزاً في خدمة المجتمع المحلي من خلال دعمه للعديد من البرامج الاجتماعية، ورعايته للمؤتمرات الوطنية، ومشاركته في كثير من الأنشطة العامة على المستوى المحلي والدولي.

إلا أنه بمجرد اندلاع أحداث ثورة السابع عشر من فبراير في عامها2011م فقد انتهجت الإدارة التنفيذية للمصرف خطة الطوارئ كأساس لتسيير دقة العمل بالمصرف، ونظراً للظروف الطارئة والمحيطة بكافة أوجه الأنشطة الخاصة بالمصرف، فكان الهدف الرئيسي منه هو المحافظة على أموال المودعين والملاك بالدرجة الأولي، ومحاولة تحقيق معدلات ربحية تغطي بشكل مقبول تكاليف التشغيل خلال هذه الفترة(2).

1. **رؤية المصرف:** (أن يصبح مصرف الجمهورية المصرف الوطني الليبي الرائد لحركة التطوير والتحديث في القطاع المصرفي الليبي، والقادر على تلبية احتياجات المواطن الليبي على كافة الأصعدة).
2. **رسالة المصرف:** يعمل المصرف على تقديم خدماته المصرفية بمستويات الجودة العالية القادرة على المنافسة من حيث الأسعار وتنوع المنتجات والخدمات المصرفية، وبما يلبي رغبات شرائح العملاء عبر شبكة من الفروع الموزعة على كافة أرجاء ليبيا ويحقق تطلعاتهم، من خلال التوظيف الأمثل للموارد والإمكانات المادية والبشرية المتاحة، والتأكد على توافق جميع أنشطة المصرف مع قيم وتقاليد وعادات المجتمع الليبي بغية تحقيق تطلعات مساهميه الكرام، وبما يضمن تحقيق أعلى مستويات الكفاءة والفاعلية.
3. **أهداف المصرف:** يعمل المصرف على تحقيق الأهداف(1).

أ- تقديم خدمات تنافس المستوى المحلي والإقليمي والعالمي.

ب- أن يصبح المصرف المفضل للعملاء الليبيين على الحد السواء.

ج- أن يكون الشريك المفضل للشركات **(الكبرى والمتوسطة والصغرى)** الليبية والأجنبية.

د- أن يشتهر في الوسط المصرفي الليبي بكونه يملك بيئة العمل المفضلة.

هـ- حماية أموال المودعين والملاك من المخاطر المحيطة.

---

(2)مصرف الجمهورية، مرجع سبق ذكره، ص5.

(1)مصرف الجمهورية، مرجع سبق ذكره، ص8 -ص9.

و– رفع العوائد الإجمالية للمصرف بنسبة (15%) سنوياً.

ز– السيطرة على تكاليف التشغيل بنسبة لا تزيد على (10%) سنوياً.

ح– تحصيل وتخفيض حجم الديون المشكوك فيها بنسبة (25%) سنوياً.

ط– رفع مستوى أداء العاملين بالمصرف للحفاظ على المكانة التي وصل إليها.

ي– المحافظة على الحصة السوقية داخل القطاع المصرفي الليبي.

ك– تحقيق معدلات نمو مقبولة في كافة أوجه النشاط.

ل– رفع مستويات الجودة للخدمات المصرفية بما يضمن رضا المتعاملين معه.

م– دعم وتنمية الكوادر البشرية بما يضمن تحسين مستويات الأداء للعاملين.

المؤشرات المالية لمصرف الجمهورية:

كان مصرفي الأمة والجمهورية قبل الاندماج كل منهما شركة مساهمة ليبية تعمل في المجال المالي (المصرفي)، ولكل شركة شخصية قانونية مستقلة ونظراً للتغيرات الاقتصادية والمالية التي شهدها العالم مؤخراً من أزمات مالية أثرت على القطاع المصرفي، وعلى المستثمرين بشكل عام وإلى التوجهات الحديثة التي تشهدها ليبيا في الوقت الحاضر نحو الانفتاح على السوق العالمي وتحسين مستوى الخدمات المصرفية أصدر قرار رقم(74) لعام 2007 م، بشأن إذن بدمج مصرف الأمة ومصرف الجمهورية في كيان مصرفي واحد تحت أسم مصرف الجمهورية على أن يظهر للوجود شخصية قانونية جديدة مستقلة على أن تزول الشخصية القانونية السابقة للمصرفين. حيث كان رأسمال مصرف الجمهورية قد بلغ نحو(750) ألف دينار محققاً بذلك أرباحاً بلغت نحو(365) ألف دينار [1].

وساهمت حجم المعاملات المصرفية خلال السنوات الماضية في زيادة رأسمال هذا المصرف، والتي بلغت (25) مليون دينار عام 1987م، إلى نحو(40) مليون دينار عام 1997م، ويرجع ذلك إلى زيادة حجم المبادلات التجارية، وإلى زيادة عدد فروعه المنتشرة في كل المناطق الليبية الأمر الذي أدى إلى تنامي رأسمال هذا المصرف بنحو(40) مليون دينار عام 2004م. كما ارتفع حجم رأس المال بنحو(100) مليون دينارعام2007 م، ولقد ظل رأس ماله على ما هو عليه طيلة السنوات الماضية لعامي(2005م–2006م)، إلا أنه خلال هذه السنوات قد حقق أرباحا متتالية، ففي عام2003م حقق(8) مليون دينار، وعام 2004م، حقق المصرف أرباحاً صافية قابلة للتوزيع بلغت نحو(9) مليون دينار، ثم بعد ذلك تنامى حجم الأرباح لدى المصرف على التوالي، ففي عام2005 م فقد بلغت نحو(11) مليون دينار، وعام 2006 م نحو(12) مليون دينار،و2007م بلغ(31) مليون دينار، وهذا يؤكد قدرته على توظيف أمواله الفائضة لديه بكفاءة عالية. بدأ مصرف الجمهورية أعماله برأس مال قدره(200) مليون

(1)مصرف ليبيا المركزي، تقرير أوضاع المصارف الليبية، (1971)، ص1.

دينار خلال العام 2007 م بعد دمج مصرف الأمه فيه، كما بلغت حقوق الملكية ما قيمته(467) مليون دينار مقارنة بمبلغ(382) مليون دينار في نهاية عام 2007م أي بنسبة زيادة قدرها (22%). وقد احتل مصرف الجمهورية المرتبة الأولي في ترتيب المصارف حسب مجموع الأصول فقد بلغت مجموع الأصول داخل الميزانية(19,991,5) مليار دينار في عام 2008 م، مثلث ما نسبته(41,4%) من إجمالي أصول القطاع، وبالمقارنة مع عام 2007م، فقد احتل مصرف الجمهورية المرتبة الأولي وتحصل على ما نسبته(37.7%) من إجمالي أصول القطاع، ويرجع السبب هذا التغير نتيجة لجمع أصول مصرفي الأمة والجمهورية خلال عام 2007م كما احتل الترتيب الأول مصرف الجمهورية والمتضمن مجموع الأصول داخل وخارج الميزانية للعام 2008 م حيت بلغت إجمالي اصوله من داخل وخارج الميزانية(27,892.1) مليار مثلث نسبة(39,10%) من إجمالي أصول القطاع المصرفي أما في العام 2007م بلغت (37,20%) بتغير ما نسبته(5.9%) من إجمالي الأصول. أما من ناحية الأموال الخاصة فأن مصرف الجمهورية بلغت أمواله الخاصة في سنة 2008 م مبلغ (3,634) مليار دينار ليبي مثلث ما نسبة (18.5%) من إجمالي الأموال الخاصة للقطاع فقد كان ترتيب المصرف في المرتبة الثانية أي بعد مصرف الصحاري الذي مثل المرتبة الأولي، وفي 2007 م بلغت إجمالي الأموال الخاصة(303.1) مليون دينار ليبي ما نسبته (22.5%) حيت كانت مرتبته الثانية خلال العام، ويتكون الهيكل التنظيمي للمصرف من العديد من الإدارات، وعدد من الفروع والوكالات تصل إلى نحو(146) فرع ووكالة موزعة في أنحاء ليبيا، أما عدد العاملين حتى نهاية 2008م، فقد بلغ(5807)عاملاً موزعون على جميع الفروع العاملة في ليبيا بزيادة قدرها (37) عاملاً عن عام 2007 م، وبلغ عدد العاملين في عام 2009 م(5897) بزيادة قدرها (90) عاملاً عن العام 2008 م بمعدل نمو(1.5%)، واظهرت الإحصائيات بان عدد العاملين في عام 2010م بلغ (5934)عاملاً بقيمة تغيير(37)عاملاً وبنسبة تغيير مثلث ما نسبته(1%) عن سنة 2009م كما أوضحت الإحصائيات بأن عدد العاملين في عام 2011 ميلادي بلغ عدد(5893)عاملاً بانخفاض عن العام الماضي بواقع (41) عاملاُ وبنسبة انخفاض مثلث(7%) من عدد العاملين خلال العام، ويرجع سبب الانخفاض الي تسرب بعض العاملين للمصارف الأخرى والتقاعد.

1. **حقوق الملكية:** يبلغ رأس مال مصرف الجمهورية بعد الدمج نحو مليار دينار لعام 2011م مقابل (200) مليون دينار لعام 2008م، وذلك بمعدل نمو سنوي قدره (400%)، كما بلغت حقوق الملكية ما قيمته(1,200) مليار دينار في سنة 2009 م مقارنة بمبلغ(467) مليون دينار للعام 2008م، أي بمعدل نمو قدره (157%). كما بلغت حقوق الملكية في عام 2010م، مبلغ (1.252) مليار دينار في سنة 2011م بلغت نحو(1,354) مليار دينار أي بقيمة تغيير بلغت (1,12) مليار دينار

وبنسبة (19%) عن السابقة. الجدول رقم (18) يوضح مؤشرات الأداء لمصرف الجمهورية خلال الفترة من 2007-2014م.

2. **حجم الودائع المصرفية:** بلغت حجم الودائع (19,817) مليار دينار لعام 2009م، بالمقارنة مع عام 2008 م بلغت مبلغاً وقدره (17,3) مليار دينار، وبمعدل نمو قدره (15%)، وعن سنة 2010 م، والتي بلغت(25.756) مليار دينار ليبي وبالمقارنة مع عام 2011 م، فقد بلغت نحو(26,613) مليار دينار ليبي بمعدل تغيير قدره(8,57) مليار دينار ليبي وبنسبة تغيير قدرها (13%)عن السنة السابقة، الجدول رقم (18) يوضح مؤشرات الأداء لمصرف الجمهورية خلال الفترة من 2007-2014م.
3. **القروض والتسهيلات المصرفية:** يبلغ إجمالي محفظة القروض والتسهيلات للعام 2009م، ما قيمته (4,847) مليار دينار مقارنة بمبلغ (3,744) مليار دينار وقد شكلت محفظة القروض والتسهيلات ما نسبته (29%) من الخصوم الإبداعية للعام 2009 م، وبلغت في عام 2010 م 5,043 مليار دينار ليبي كما بلغت في عام 2011 م، مبلغ قدرة (4,705) مليار دينار ليبي بانحراف سلبي عن سنة 2010 م، بواقع (338) مليون دينار ليبي وبنسبة انخفاض (17%) عن السنة السابقة نتيجة للظروف التي تمر بها الدولة بعد الثورة، والجدول رقم (18) يوضح مؤشرات الأداء لمصرف الجمهورية خلال الفترة من 2007-2014م.
4. **مخصصات الديون المشكوك فيها:** يبلغ المخصص (500) مليون دينار في سنة 2009م، وبنسبة (14%) من محفظة القروض والتسهيلات مقارنة بمبلغ (449) مليون دينار في سنة 2008م، وبنسبة(14%) من العام السابق، كما بلغ المخصصات في سنة2010 م، مبلغ (650) مليون دينار ليبي بفارق عن السنة السابقة بواقع(150) مليون دينار، وبنسبة تغيير عن السنة الماضية (30%) من قيمة المخصص المدرج بمحفظة القروض والتسهيلات، كما ارتفع المخصص في سنة 2011م، بواقع (66) مليون دينار ليبي عن سنة 2010م، ليصبح المخصص ما قيمته (716) مليون دينار ليبي ويمثل نسبة زيادة بواقع (10%) عن سنة 2010م، وذلك نتيجة لتخوف المصرف من ارتفاع المخاطر الائتمانية ومواجهتها.
5. **كفاية رأس المال العامل:** بلغت نسبة كفاية رأس المال المرجحة بالمخاطر. وفق المعايير المصرفية الدولية في نهاية السنة 2006م، ما نسبته (9.2%) مقارنة بنسبة (10.2%) في نهاية السنة المالية في2007م، وفي سنة 2009م، بلغ ما نسبته (13,44%) مقارنة بالسنة المالية المنتهية في 2011 م، وبنسبة (14,49%) بواقع قيمة تغيير (0.95%)، عن السنة السابقة، وبنسبة (7%) وبالمقارنة مع سنة 2011م، كما بلغ معدل كفاية راس المال بتغير ما نسبته (16,36%)، وبقيمة تغيير

وصلت إلى(12,94)، وبنسبة (14%) عن السنة السابقة، كما هو موضح بالجدول رقم (18)الذي يوضح مؤشرات الأداء لمصرف الجمهورية خلال الفترة من 2007-2014م.

6. **الإيرادات المحققة:** بلغت إيرادات المصرف خلال 2009 م، مبلغاً قدره (651) مليون دينار ليبي مقابل مبلغ(486) مليون دينار للعام 2008م، بمعدل نمو قدره (85%). كما بلغت إجمالي الإيرادات في 2010 م، (704) مليون دينار بقيمة تغيير قدرها(53) مليون، وبنسبة تغير على السنة السابقة بواقع (8%)، وفي عام 2011 م، بلغت إجمالي الإيرادات المحققة(380) مليون دينار ليبي بقيمة انخفاض بلغت (324) مليون بانخفاض قدرة (46%)، وذلك لتجنب العديد من الفوائد والعمولات واثباتها في حساب وسيط الي حين تحميلها فعلياُ مراعاةً لمبدأ الحيطة والحذر.

7. **المصروفات العمومية:** بلغت حجم المصروفات الفعلية للمصرف (306) مليون دينار خلال عام 2009م، مقابل مبلغ(235) مليون دينار للعام 2008 م. وذلك بمعدل نمو قدره(30%)، وكما بلغت حجم المصروفات العمومية للمصرف خلال سنة 2010م، مبلغاً(303) مليون دينار ليبي بمعدل انخفاض قدره (3) مليون عن سنة 2009 م، كما بلغ حجم المصروفات العمومية في سنة 2011 م، بمبلغ قدره (157) مليون دينار ليبي وبقيمة انخفاض عن السنة السابقة (146) مليون دينار وبنسبةانخفاض قدرها(48%)، ويرجع هذا الانخفاض يدل على إن مجمل النشاط قد شابه نوع من التوقف بسبب الأحداث التي شهدتها الفترة موضوع التقرير حيث تم التركيز على الصرف على الأنشطة الرئيسة للمصرف وتقليل المصروفات إلي حدودها الدنيا وبما يمكن من القيام المصرف بأعماله المختلفة، وهذا يعتبر اتجاه إيجابي للمصرف.

8. **الأرباح القابلة للتوزيع:** يبلغ حجم الأرباح القابلة للتوزيع للعام 2009م نحو (163) مليون دينار مقابلة بمبلغ (91) مليون دينار للعام 2008م، أي بمعدل نمو قدره (78%)، وهذا يعتبر أداء إيجابياً بعد الدمج، كما بلغت حجم الأرباح المحققة خلال عام 2010م نحو (173) مليون.

الجدول(1) يوضح مؤشرات أداء مصرف الجمهورية خلال الفترة (2007-2014م)

المؤشر/ السنة	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
مؤشرات رأس المال								
رأس المال الكلي/ المخاطر المرجحة للأصول% "ملاءة رأس المال"	9.2	10.2	13.44	13.77	14.49	16.38	14.72	13.06
راس المال المدفوع/ اجمالي الاصول %	1.8	1.0	4.5	3.6	3.5	3.3	3.2	3.2
حقوق الملكية/ اجمالي الأصول%	3.4	2.6	5.5	4.5	4.8	4.9	4.7	5.0
حقوق الملكية / اجمالي الودائع%	3.8	2.7	5.9	4.8	5.1	5.2	5.0	5.3
مؤشرات جودة الأصول								
القروض المتعثرة/ إجمالي الأصول%	12.2	7.2	6.3	17.7	3.9	4.5	4.2	4.5
القروض المتعثرة/ إجمالي القروض%	47.0	36.9	28.5	16.7	23.2	23.13	17.7	10.5
مخصص الديون / إجمالي القروض المتعثرة%	51.3	61.6	60.7	80.3	65.7	54.3	60.7	63.8
مخصص الديون / إجمالي القروض%	24.1	22.7	17.3	13.4	15.2	17.4	10.72	10.62

مؤشرات كفاءة الإدارة								
القروض / إجمالي الأصول %	25.9	19.5	19.7	18.5	16.7	19.4	23.8	25.4
المصروفات/ الإيرادات%	60.0	50.0	47.2	43.0	41.0	50.1	61.0	68.1
إجمالي الأصول / عدد العاملين%	2.0	3.3	3.7	4.6	4.8	5.0	4.7	4.5
الإيرادات/ عدد العاملين%	1.1	1.6	15.0	17.5	1.9	7.9	7.1	5.4
إجمالي الأصول / عدد الفروع%	7.8	13.2	11.0	11.8	18.8	20.0	20.0	19.3
مؤشرات الربحية								
العائد / راس المال %	33.0	46.0	16.0	17.3	11.2	14.93	17.0	6.89
العائد / متوسط حقوق الملكية%	17.0	20.0	13.6	13.9	8.0	10.0	11.0	4.46
مؤشرات السيولة								
الأصول السائلة / إجمالي الأصول%	78.0	85.0	80.0	78.0	81.0	81.4	77.0	70.77
اجمالي القروض/إجمالي الأصول%	26.0	20.0	19.7	18.5	19.0	22.0	26.0	28.06
إجمالي القروض/ الودائع %	28.9	21.7	21.2	19.6	10.2	20.6	25.3	27.1
إجمالي الودائع/اجمالي الأصول%	89.6	89.6	92.9	94.3	94.2	96.1	94.1	93.7

المصدر: الباحث بتصرف من سجلات مصرف الجمهورية، طرابلس، 2018

من النتائج الموضحة بالجدول تؤكد المؤشرات المالية، بأن مصرف الجمهورية احتل المرتبة الأولى بين المصارف التجارية بالنسبة للأصول والودائع وحجم الائتمان وحقوق الملكية، وذلك حسب البيانات المتوفرة عن (14) مصرفاً تجارياً ليبياً خلال الفترة ما بين (2008م-2014م)، وهذا ما يشير إلى أن مصرف الجمهورية حقق نتائج ايجابية، أما عن معدل كفاية رأس المال فقد جاء ترتيبه رقم (12) بين المصارف العاملة في ليبيا خلال الفترة المذكورة.

النتائج والتوصيات.

أولاً: النتائج:

1. تعتمد عملية الاستثمار الصحيحة في أسهم المصرف على إدراك المستثمرين ومحللي الاستثمارات لمفهوم التنافسية والمزايا التنافسية لان ذلك سيمكنهم من تحديد مدى نجاح المصرف في تحقيق المزايا التنافسية ومن ثم سينعكس ذلك في توقعاتهم وتقديراتهم حول معدلات النمو المتوقعة في تدفقاتها النقدية، وفي ارباحها وتوزيعات ارباحها وكذلك في القيمة السوقية لأسهمها.
2. تؤدي القرارات الاستثمارية دوراً هاماً في تطبيق الاستراتيجيات التنافسية العامة للمصرف من خلال الدور الذي تؤديه في توقيت عمليات اقتراض الاموال وكذلك بيع وشراء الاوراق المالية بما يضمن نجاح المصرف في تطبيق هذهِ الاستراتيجيات.
3. يمكن الاعتماد على مؤشرات الميزة التنافسية والاداء في التوصل الى نماذج كمية تنبؤية في تصنيف الاوراق المالية كالأسهم الى مجاميع قوية وأخرى ضعيفة.
4. لا تعد الاوراق المالية التي يصدرها المصرف ذات الاداء الجيد اوراق مالية صالحة للاستثمار فيها دوماً لذا لابد من احتساب القيمة الحقيقية لهذه الاوراق باستخدام نماذج تقييم هذه الاوراق ومن ثم مقابلتها مع قيامها السوقية لكي يتسنى للمستثمرين التمييز بين الاوراق المالية الصالحة للاستثمار والاوراق المالية غير الصالحة لذلك.

ثانياً: التوصيات.

1. ادارة كافة المصرف المكونة لعينة اِلبحث بالاهتمام الجاد بعملية تحليل قرارات الاستثمار للبيئة المحيطة بهم وضرورة أن تكون لهذه المصارف استراتيجية تنافسية محددة في ادائها لأنشطتها لما لذلك من اهمية في تعزيز الموقف التنافسي للشركة مقارنة بمثيلاتها من المصارف العاملة معه في نفس البيئة.
2. المستثمرين في أسهم المصارف المدرجة في سوق الاوراق المالية بضرورة الاستفادة من النماذج الكمية المؤلفة من مؤشرات مالية متعددة او منفردة.
3. ابتعاد المستثمرين في الاوراق المالية من مصارف او افراد عن اساليب غير العلمية والقائمة على الحدس والتخمين في اختيار أسهم المصارف التي يوظفون اموالهم بها لان هذهِ الاساليب لا تسهم في تعظيم عوائدهم المالية وتخفيض المخاطر الاستثمارية التي يمكن ان يتعرضوا لها.
4. أهمية انشاء صناديق استثمار يشرف عليها افراد متخصصون في مجال الاستثمار وذلك لتوظيف اموال المستثمرين توظيفاً علمياً سليماً.

المصادر والمراجع:

اولاً: المراجع:

1. احمد زكريا صيام ، مبادئ الإستثمار ، الطبعة الأولي ، (عمان : دار المناهج ، د.ت).
2. احمد نور ، المحاسبة الإدارية وبحوث العمليات ، (الإسكندرية : مؤسسة شباب الجامعة ،1985م).
3. أميرة محمد النعمة، تطبيق الجودة الشاملة ومواصفات الايزو وأثرها في تحقيق الميزة التنافسية، مجلة العلوم الادارية،(جامعة أم درمان الاسلامية، مجلة نصف سنوية، العدد الأول، 2006م).
4. أمين عبد الله قايد ، دور البيانات المحاسبية في الدراسات الإقتصادية للمشروعات الصناعية الجديدة ، (رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة القاهرة ،1971م) .
5. ايمن على عمر، تقييم أثر تطبيق الجودة الشاملة على تنافسية الشركات الصناعية ، مجلة البحوث التجارية المعاصرة ، جامعة سوهاج ، المجلد السابع والعشرون ، العدد الأول ، 2013م.
6. بن الدين أمحمد، بوهنة كلثوم، جامعة حلوان، التجارة وإدارة الاعمال، مجلة ربع سنوية، العدد الثالث، الجزء الأول، 2013م.
7. جلال الشافعي ، دراسة جدوي المشروعات في ظل المخاطرة وعدم التأكد ، (مجلة الإقتصاد والإدارة ، جدة ، جامعة الملك عبد العزيز ،1980م) .
8. جمال عبد الحميد على عبد السميع، الدراسات والبحوث التجارية، مجلة علمية، جامعة بنها، العدد الثاني، المجلد الأول، 2010م.
9. جون سوتينو ، كيف تصبح مستثمراً ناجحاً ، (القاهرة : دار فاروق للنشر والتوزيع والطباعة ، 2000م).
10. حسام داؤود وآخرون ، مبادئ الإقتصاد الكلي ، (عمان : دار الميسرة للنشر ،2001).

11. حصه حسن سالم الخيال، المجلة العلمية للإقتصاد والتجارة، ربع سنوية، جامعة عين شمس، العدد الثاني،المجلد الثاني، 2012م.
12. خالد الفطيني، دور المحاسبة الادارية الاستراتيجية في تدعيم القدرة التنافسية، (جامعة الموصل، كلية الادارة والاقتصاد، العدد 108، مجلد 34، 2012م).
13. رمضان يونس هلال ، مشاكل الموازنة الإستثمارية في الوحدات الإقتصادية ، (القاهرة : جامعة عين شمس ،1975م).
14. زكي مكي اسماعيل، نظم المعلومات الادارية، (جامعة النيلين، الخرطوم: شركة مطابع السودان للعملة، 2009م) .
15. زياد رمضان ، مبادئ الإستثمار الحقيقي والمالي ، الطبعة الأولي ، (عمان: دار وائل ،1998م).
16. سيد سالم عرفة ، دراسة جدوي المشروعات ، الطبعة الأولي ، (عمان : دار الراية ، 2011م).
17. طارق حيدر حردان ، مبادئ الإستثمار ، (عمان : دار المستقبل للنشر والتوزيع ، 1997).
18. طاهر مروان ، أساسيات الإستثمار ، الطبعة الأولي ، (عمان : دار المستقبل ،2012م) .
19. عبد الحميد الغزالي وآخرون ، إقتصاديات النقود والبنوك ، (القاهرة : دار الثقافة العربية ، 1987م).
20. عبد الرحمن توفيق ، إستراتيجيات الإستثمار وإدارة الأموال ، (القاهرة : مركز الخبرات المهنية للإدارة ، 1994).
21. عبد الرحمن زكي إبراهيم ، التخطيط الإقتصادي ، (الإسكندرية : دار الجامعات المصرية ، 1995م).
22. عبد الرحمن عليان ، دراسات الجدوي الإقتصادية للقرارات الإستثمارية ، (مجلة الإقتصاد والإدارة ، جدة :جامعة الملك عبد العزيز ، 1982م).
23. مايكل آرمسترونج، الادارة الاستراتيجية للموارد البشرية، (القاهرة: مدينة النصر العربية، 2008م).
24. محمد مطر، إدارة الإستثمار، (عمان: دار الوراق، للنشر والتوزيع، 1999م).
25. مصرف الجمهورية، تقرير النشاط السنوي للمصرف،(2010-2011).
26. مصرف ليبيا المركزي، تقرير أوضاع المصارف الليبية، (1971).
27. ناظم محمد نوري الشمري وآخرون ، أساسيات الإستثمار العيني والمالي ، (عمان دار وائل للنشر ،1999م).

ثانياً: الرسائل الجامعية.

1. إبراهيم طه سالم ، تطوير الموازنة الإستثمارية بإستخدام تحليل التكلفة والعائد لرفع كفاية الإنفاق، (رسالة دكتوراة جامعة المنصورة ،1979م) .
2. راشد عبدالرحيم المقبول شيخ ادريس، اثر السياسات التسويقية علي الميزة التنافسية بالقطاع الخدمي دراسة حالة الشركة السودانية للاتصالات (2003-2013م).
3. زين العابدين إبراهيم يوسف علي ،دور المعلومات المحاسبية في قياس وتقويم الاستثمار الأجنبي المباشر في السودان خلال الفترة (1990-2011م)، (الخرطوم: جامعة بخت الرضا ، مجلة جامعة بخت الرضا العلمية العدد الرابع عشر مارس 2015م). ص32
4. سواكن عبد الرحمن الدرديري، دور الإفصاح في ترشيد قرارات الاستثمار، دراسة حالة سوق الخرطوم للأوراق المالية، (الخرطوم:جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ،كلية الدراسات التجارية، بحث مقدم لنيل درجة الماجستير المحاسبة،غير منشورة، 2011م).
5. عادل محمد سعيد ، دور المعلومات المحاسبية في ترشيد قرارات الاستثمار، دراسة حالة سوق الخرطوم للأوراق المالية، (الخرطوم: كلية شرق النيل الجامعية مدرسة الاقتصاد والعلوم الإدارية ، بحث تكميلي لنيل درجة البكالوريوس ، غير منشور ، 2011م).

6. عبير عثمان محمد أحمد عبد الله ، دور نظم المعلومات المحاسبية في دعم القرارات بالمصارف التجارية، دراسة حالة بنك أمدرمان الوطني – /عبير عثمان محمد أحمد (الخرطوم: جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا،كلية الدراسات التجارية، بحث مقدم لنيل درجة الماجستير في المحاسبة ، غير منشور ، 2011م).
7. عزالدين البشير النور الماحي، اثر السياسات التسويقية في تحقيق الميزة التنافسية في الاسواق الخارجية، رسالة دكتوراة غير منشورة، جامعة الزعيم الازهري، كلية الدراسات العليا ، 2014م. .
8. عمر غالب محمد عربيات ، دور ادارة المعرفة في تحقيق الميزة التنافسية ، دراسة تطبيقية علي البنوك الاسلامية الاردنية (2000– 2012م)، رسالة دكتوراة غير منشورة ، جامعة الزعيم الازهري ، كلية الدراسات العليا 2013م. .
9. نائف علي حسين الزعبي، أثر ادارة الجودة الشاملة علي تنمية الميزة التنافسية بالتطبيق علي شركة الحياء للصناعات الدوائية للفترة (2000–2013م) رسالة دكتوراة غير منشورة في ادارة الاعمال ،جامعة الزعيم الازهري، كلية الدراسات العليا، 2013م